

الفضاء القومي وأزمة السيادة العربية

تقويم استراتيجي للمسارات المعاصرة، ورؤية لخطوط الاستعادة

د. محمد بريك

هذه الدراسة

هذه الدراسة تُعني بأزمة السيادة العربية تاريخيا وواقعا، عبر البحث في ثلاث دوائر متداخلة: التدافع على الفضاء الإقليمي بما يستلزم تحليل أطراف القوى ومحركاتها وأنماط الصراع ومآلاته، والتحالف الاستراتيجي ومأسسة إطار جامع للقوة العربية، والقابلية الاستراتيجية الفُطرية وهي المادة التي تقوم عليها القوة العربية ابتداءً ويُمكن تأطيرها لبناء فعل استراتيجي على المستوى القومي وتشمل أبعادا فكرية ومؤسسية وتطبيقية على المستويين الشامل والعسكري.

وبعد التأسيس النظري لثلاثة مداخل تحليلية لتلك الظواهر (نظرية التدافع في الفضاء الإقليمي، نظرية بناء التحالف القومي وانهياره، نظرية القابلية الاستراتيجية)، تنتقل الدراسة بالرصد والتحليل للسيرورة التاريخية للتدافع الاستراتيجي عبر مراحل: الكولونيالية، ظهور المشروع القومي وانحساره، الالتباس والفوضى 1970-1990، التداعي 1990-2011، التفتت وهي المرحلة الحالية.

ثم تدلف الدراسة لتوصيف عوامل التعثر الممتدة في الدوائر الثلاث الأساسية (إدارة الصراع على المستوى القومي، التكتل الاستراتيجي، القابلية الاستراتيجية)، انتقالا لوضع سيناريوهات التدافع الحالي للقوى الدولية (الروسي والأمريكي بالأخص) والإقليمية في منطقتنا مع التركيز على محوري الصراع العربي الإسرائيلي – والهيمنة الإيرانية الممتدة وتلك التركية الناشئة، ومساحات التفاعل بينهما، وسيناريوهات التحول السياسي لتحرير الإرادة، وسيناريوهات أخرى خارج السياق المنهجي.

ثم تتناول الدراسة جدليات المأزق الاستراتيجي العربي التي تحكم على نظرتنا لطرق بناء القدرة العربية وتحرير إرادتها السياسية، انتهاء بوضع ملامح عامة لمسارات بناء وإدارة دوائر تحرير الإرادة السياسية والتحول السياسي، والتكامل الاستراتيجي العربي، وبناء القابلية الاستراتيجية، والأدوار النوعية المساندة والحائثة.

الفكرة الأساسية التي تقوم عليها الدراسة في بنيتها النظرية ومجالها التطبيقي، أن القابلية الاستراتيجية على المستوى الفُطري لإدارة مصادر القوة الشاملة والعسكرية وإنمائها نحو نهايات واضحة، وكذلك تحرر القرار السياسي الفُطري ورشادته، وبشكل مصاحب – حضور صيغة سليمة لبناء وإدارة التكتل القومي، هو ما يستعيد أساسا السيادة العربية ويحسم ملفات التدافع الإقليمي لصالح المصلحة القومية. ولكن لا بد من تبني صيغة مرحلية تعطي الأولوية لاستعادة بؤرة ارتكاز لبناء فعل قومي مُسَعَف، وبناء دوائر مناورة وتحريك طرفي، لأجل تحرير واستعادة دول مركزية تفتت في المراحل السابقة، واستكمال بناء القوة العربية الشاملة، قبل اتساع نطاق المواجهة القومية وحسمها.

تمهيد

هذه الدراسة تُعني بتناول مُعضلة انهيار القوة العربية في فضاءها الاستراتيجي وماترتب عليه – وفاقمه بالضرورة – من عجز عن ممارسة مفهوم السيادة بمعناها الجيوستراتيجي – أي تحريك مصادر القوة وتنميتها في النطاق الإقليمي لصالح الأهداف العليا – فضلا عن القانوني والجيوسياسي – الحفاظ على قوام الدولة الوطنية والنسق القومي كعنوان ووظيفة.

وهذا يقتضي منا بداية تمهيدا نظريا حول مسائل التدافع الإقليمي، والتحالف الاستراتيجي والاندماج بين قوى الإقليم، والقابلية الاستراتيجية التي على أساسها تركز قوة الدولة في ملاحقة أهدافها وحسمها لمحطات الصراع المتباينة.

ثم ننتقل إلى رسم المسار الزمني للصراع الإقليمي بالتفاعل مع بناء القوة العربية وتجليها عبر محطات الحرب والسلم وصولا للمرحلة الحالية واستشراف موجز لامتداداتها. ثم إعادة تفسير مسار التدافع الاستراتيجي من منظور تقويمي لعوامل التعثر والانبعاث، وهذا يقتضي التعامل مع جدليات تحكم إعادة بناء القوة الاستراتيجية العربية، وخصوصا مسألة التحول الديمقراطي، وتراتبية النظرة الشاملة لأولويات الصراع.

تقديرات نظرية لمساحات ثلاث

1- نظرية التدافع في الفضاء الإقليمي:

تتباين الاختيارات النظرية حول أنماط التدافع والتفاعل الإقليمي بين مختصي العلاقات الدولية مابين افتراض نزوع الدول نحو صيغ توازن (وهذا يقتضى التكتل ضد القوة الأكبر) Alliance¹ أو تبعية (تحت إطار نفوذها) Bandwagoning²، أو نظام إقليمي (بالحفاظ على مصالح متبادلة تقترب من التساوي النسبي)، أو وضع فوضوي تختفي فيه قواعد ناظمة وتخضع معادلات المصلحة والخطر للتدافع المستمر (الصراع) أو رسم ضمني متبادل للحدود الفاصلة.³ والحقيقة، أنه لا يمكن تعميم أي إطار نظري حاكم، إذا قصدنا التوصيف والنمذجة التجريبية (ما هو حاصل)، وليس المعيارية (ما ينبغي أن يكون). فالنمط الذي يحكم حركة التدافع الإقليمي (وبالأخص في التجربة العربية) يختلف بشكل جلي تبعا لعوامل مهينة – منها بالتأكيد العقيدة السياسية للأنظمة وقياداتها وطبيعة رؤيتها للعالم والدور الوجودي وتعريف حدود المصالح والخطر، ولكن الأهم – متأقده موجات التدافع (خصوصا العسكري) من تمحيص (صائب أو خاطيء) للفرضيات الاستراتيجية للأنظمة حول مسائل الأهداف الوطنية والقومية وطبيعة ومستوى التهديدات، وكونها تفرض واقعا إقليميا مُستجدا يدفع هذه الدولة أو تلك لتبني هذا النمط أو ذاك.

ولهذا – فلا يمكننا مقارنة أزمة السيادة والتدافع عليها إقليميا، دون استقراء مبدئي للفاعلين ومحركاتهم، وماقد تملكه من زخم فردي وتحالفي – للتدافع على المستوى الإقليمي، وصور هذا التدافع بمعناه العسكري والشامل، ونتائجه. وفي هذا الطريق – وبسببه – تنشأ صيغ النظام الإقليمي والسيادة: الحسم أو مادون الحسم – لصالح قوة ما – مع صيغ تفاهمية على خطوط حمر، أو تبعية قوى صغرى لقوة أكبر، أو تحالفات أمام القوة الأكبر، أو بناء أشكال مستقرة من تنظيم العلاقات تظهر فيها السيادة وضمانة المصلحة العربية مثلا – أو تنزوي.

2- نظرية التحالف والاندماج الاستراتيجي القومي:

ولو استوعبنا من النقطة الأولى حاجة القوى الصغرى لصنع إطار تحالفي في كل الأحوال لتوسعة وتضخيم قدرتها على التدافع وحسمه وفرض النظام الإقليمي المُحابي لها، فما الذي يجعل هذا التحالف فاعلا في تحقيق أهدافه أو متعثرا؟ بالتأكيد القوة الذاتية لكل

¹ Stephen Walt, The Origins of Alliance, Ithaca (Cornell University Press, 1987)

² Robert Gilpin, War and Change in World Politics (Princeton, Princeton University Press, 1981)

³ John Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics (New York, Norton & Co, 2003) p. 138-145.

عنصر به كما سيأتي، ولكن هناك فائض قوة يصنع التحالف ذاته، بمنطق التكامل وتوزيع الجهود وتكثيفها أعلى – نظريا- من حاصل جمع قواه المفردة. وهذا يقتضي دينامية رشيدة لبناء التحالف ابتداء واستدامته سياسيا، ومأسسته بشكل كفوء.

وهناك عوامل بديهية لإنجاح أي تحالف، خصوصا بالنظر للتعثر المزمن للتجربة العربية مثلا⁴ عدا محطات محدودة ومؤقتة، وأخطرها وحدة الهدف السياسي للتحالف وصدقية الإرادة السياسية خلف بنائه واستدامته، وبناء وسائط مؤسسية فاعلة إداريا واستراتيجيا، وتحب رقابة وعناية سياسية مستمرة، لإدارة الملفات السياسية والوظيفية. ولأن أي تحالف (حالة مستدامة أو طويلة الأمد من الاندماج الوظيفي)، أو تكتل (تحالف لغرض سياسي أو عسكري مؤقت)، من طبيعته الأصلية التنافر بين الإرادات والأهداف السياسية للمتحالفين، خصوصا مع توالي محطات الصراع وآثارها تباعا، وكذلك – اختلاف في بنية المؤسسات (ثقافيا، وقياديا، وأداتيا، ومفاهيم عمل، مواطن ضعف أو تميز – وحتى كعقيدة قتالية بالنظر للشق العسكري) مما يؤدي لهدر كبير في قيمة التحالف، كـ"بالعكس – ربما تعويق للقرارات الفردية كذلك، فأى تحالف لا بد أن يُطوّر قدرة سياسية وذهنية وفنية للتعامل مع تلك المشكلات بشكل مؤسسي سليم ومنفتح ونقدي. ومثالا على هذا التعقيد – التحالف العسكري: توحيد المصطلحات العسكرية، والعقائد القتالية (مع ضرورات الحفاظ على بعض الخصوصيات القائمة على اختلاف القدرات والبيئة) مطلوب، ولكن الأهم منه؛ تطوير القدرة على التراكب والتبادلية⁶ interoperability سواء بمعناها الاستراتيجي والعملياتي (التحرك الجماعي والتوزيعي في مسارات الفعل لتحقيق الأهداف العملية والاستراتيجية)، أو البنيوي (التشكيلات ومنظومات التسليح بحيث تؤسس لمبدأ التكامل النوعي مع القدرة على الاندماج العضوي أو التبعض تبعاً للحاجة) ، مع شيوع الانفتاح الذهني والتقني والمؤسسي كشرط ذلك، والتدريب والتجربة المكثفة.

3- نظرية القابلية الاستراتيجية:

فإن أدركنا حتمية منطق التدافع في البيئة الإقليمية، وما ينشئ ذلك من أنماط مختلفة للعلاقات تبعا للقدرة على بناء وتحريك مصادر القوة وحسم الملفات، وأن هناك منطقا خاصا لنجاح أي تحالف (سياسيا وموسيا) فوق ما يقتضيه بناء وإدارة القدرة الاستراتيجية (بناء وتحريك مصادر القوة بكل أبعادها) ذاتها، على مستوى الدولة الفرد أو التحالف فما هي طبيعة تلك القدرة؟

هناك مستويان من النظر - أعلى، وأسفل مما نقصده. الأعلى – يقع في اهتمام مختصي العلاقات الدولية بنظريات القوة واختلافهم حولها؛ هل هي كيفية (العزيمة والمنعة، الاستقرار السياسي، والتماسك الاجتماعي، والخبرة الفنية)⁷، أم كمية (بشرية، اقتصادية، تسليحية، جغرافية..)⁸؟

لكن دارسي الاستراتيجية يُنبهون أن ما تُنظّم وتُفعل به مصادر القوة تلك في مسارات ناغمة لتحقيق الأهداف السياسية وفق منهج واع هو الاستراتيجية⁹. فمصادر القوة تلك لا تتفعل ذاتيا، فضلا أن تستجيب لمنطق التدافع والتغيرات البيئية الحادة! والاستراتيجية قد تكون عظمى – كما عرفها ليدل هارت، على وجهين (توجيه مسارات فعل الدولة بالحرب والسلام على مدى زمني لتحقيق أهدافها العليا)،

⁴ Avi Kober, Coalition Defection: The Dissolution of Arab Anti-Israeli Coalitions in War and Peace (Praeger – 2002)

⁵ H. Haftendorn, Imperfect Unions: Security Institutions Over Time and Space (Oxford - 1999)

⁶ Myron Hura et al, Interoperability: A Continuing Challenge in Coalition Air Operations (RAND – 2000)

⁷ A.F.K. Organski and Jacek Kugler, The War Ledger (Chicago: University of Chicago Press, 1980); Allan Stam III, Win, Lose or Draw: Domestic Politics and the Crucible of War (Michigan: University of Chicago Press, 1996).

⁸ Jacek Kugler and William Domke, "Comparing the Strength of Nations", Comparative Political Studies: April 1986, (19) pp. 39-69.

⁹ Thomas Mahnken, "Why Weak Win: strong powers, weak powers and the logic of strategy", Strategic Logic and Political Rationality (London: Cass, 2003) p. 60.

و(تحريك مصادر القوة العسكرية وغير العسكرية في زمن الحرب لتحقيق الهدف السياسي)¹⁰، ولعل الأليق أن نحفظ للمعنى الأول الممتد زمنياً وصف الاستراتيجية العظمى، وللتاني اصطلاح (الاستراتيجية الشاملة)، وقد تكون استراتيجية عسكرية وهي إدارات وتحريك أدوات القوة العسكرية (بالمعارك والحملات) لتحقيق متطلبات السياسة.

وماتحت هذا المستوى، وكثيراً ما يخلط الكثيرون بينه وبين الاستراتيجية، هو ما يُعرف في العقائد القتالية الغربية بالقوة القتالية وهي قدرة الجيش على تحقيق الأهداف العسكرية المنوطه به، وتنقسم إلى أقسام: مفاهيمية (العقائد القتالية)، بشرية (الروح القتالية، القيادة، التدريب)، مادية (منظومات التسليح)، ومؤسسية (اللوجستك، تركيب القوات، القيادة والسيطرة والاتصالات).¹¹

القدرة الاستراتيجية – بالرغم من نضج تمايزها في الأكاديميا والتطبيق – تفتقد إطاراً تحليلياً واضحاً، على خلاف ما هو حاصل في المساحة العسكرية الصرفة والتي هي أقرب لمستوى العمليات الأعلى (القوة القتالية)، ولكننا يمكننا مقاربتها تحليلياً وفق عناصر ثلاث – وبالتطبيق على الشق العسكري، ولكن المنطق يمكن تعميمه على بقية المساحات مع مراعاة بعض الفروق:

أ. **المساحة المفاهيمية:** وهو المنطق الاستراتيجي وحضوره في المجتمع الاستراتيجي وتجذيره تعليمياً.. وبإيجاز: المنطق الاستراتيجي كما عرفه كلاوزفيتس - هو استخدام الوسائل العسكرية وغير العسكرية للتأثير في الإرادة السياسية للخصم. غير أن درجة وطبيعة هذا التغيير في الإرادة السياسية، هل نحتاج لتدميرها أو تعديلها، يرتبط بنمط الحرب، من حيث كونها حرباً ذات أهدافاً كاملة أو محدودة على الترتيب. الأثر الاستراتيجي – وهو العملة التي نستخدمها لتعبير التغيير في الإرادة – يتم الوصول إليه بضرب مراكز ثقل الخصم التي تتشكل منها إرادته، أو التأثير في تركيبته الإدارية (الحساب، الشعور بالأمان، وإمكانية تحقيق الفوز). فن العمليات ليس وصفة ثابتة، ولكنه اعتبار شديد التموج لأفضل الطرق في استخدام الجيوش لتحقيق الأهداف العسكرية. هو تحويل مستمر في عقل الجيش اعتماداً على عناصر متعددة: التقنيات والقدرات، الدروس المُستلّة من التاريخ والخبرات القريبة، عناصر الجغرافيا والثقافة والإدارة التي تؤثر على طرفي الصراع العسكري. ولكن يبقى العنصر الأهم في تحويل فن العمليات، هو مدى استجابته لمتطلبات الاستراتيجية ونوع الحرب التي يُهيأ لها الجيش. المنطق الاستراتيجي في صيغته التجريدية يبقى ثابتاً في كل أنواع الحروب، ولكن تسييقه – أي تفصيله وتخصيصه - يختلف على حسب العصر، ونوع الحرب، والسياق الاستراتيجي المُحدد.

ب. **المساحة المؤسسية:** القدرة على الوصل بين الخبرة الفنية ومسارات العمل الوظيفي (العسكري هنا)، والمستوى السياسي، وهذا يشمل: مشاركة المعلومات بين مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية؛ والاستقراء الشامل والنقدي للخيارات الشاملة والعسكرية؛ حاكمية القرار السياسي على الأداء العسكري¹²؛ مع قوام حاضر للمؤسسة العسكرية ونظرتها في عملية أخذ القرار¹³ – ولكن ليس وصائياً - لتقويم ملاءمته للقدرة وقواعد الحرب؛ وتدخل متناسب استراتيجياً للسياسة في بيئة

¹⁰ Liddell Hart, Strategy: An Indirect Approach (London: Penguin 1991)

¹¹ British Army Doctrine Publications: Operations. (London: Land Warfare Development Centre, 2010)

¹² Eliot A. Cohen, Supreme Command: Soldiers, Statesmen, and Leadership in Wartime (New York: Free Press, Kindle Edition, 2012).

¹³ Hew Strachan, Direction of War: Contemporary Strategy in Historical Perspective (Cambridge: Cambridge University Press, 2013)

العمليات¹⁴ – فهو حق أصيل لها ولكن لابد من اقتصره على الأنشطة ذات المردود الاستراتيجي الواضح، أو تلك التي تخص الجيش بأكمله).

ج. المساحة التطبيقية، وهي غالبا محصلة العنصرين السابقين؛ وهي صياغة استراتيجية عظمى وشاملة وعسكرية ملائمة، وتطوير البنية والقدرة العسكرية لتتجاوز الخصم، والأعد – تحويرها لتلائم الوظائف الاستراتيجية المنوطة بها.

وعناصر تلك القدرة الاستراتيجية تنزل كذلك على الكيانات مادون الدولة (حركات المقاومة مثال)، مع تعديل ما في متطلبات الشق المؤسسي لتلك الحركات التي لاتفصل بين المستويات السياسية والعسكرية، فيُستبدل مبدأ المركزية على المستوى الاستراتيجي واللامركزية على مستويات العمليات والتكتيك، بعنصر حضور القوام العسكري في عملية صنع القرار.

التقويم الاستراتيجي للمسارات التاريخية والحاضرة

بهذا التأسيس النظري لمنطق التدافع الإقليمي، وبناء التحالف ومتطلباته، وتحليل القابلية الاستراتيجية للكيانات، يمكننا إجراء مسح سريع لمسارات التنافس على سيادة الفضاء القومي، قبل استقرار عوامل تقدم وتراجع القوة الاستراتيجية العربية.

أولا) فترة الكولونيالية وذيولها

..هم التحرر وضمور الدولة القطرية والإطار القومي (انتهاء بحرب 48)،

دون الحاجة للتوسع في السياق الفكري، فإن الفكرة القومية أخذت مدى متأخر نسبيا في حضورها القوي في النخبة السياسية العربية. ومع اقتناص فرنسا للمغرب العربي وبريطانيا لمصر في القرن التاسع عشر وضمن منطق التدافع الاستعماري بينهما ومحركاته في تعزيز الموارد وخطوط اللوجستك والسيطرة، وفي ظل التعثر الاستراتيجي للدولة العثمانية ذاتيا وبعيد خسارة محطات هامة في البلقان والشرق الأوسط، لم يكن ثمة مجال بالفعل لتوهم فكرة قومية – لم تكن قد اختمرت بعد وتمايز منطقتها التفاعلي مع الأوطر الأوسع (الجامعة الإسلامية – المسألة الشرقية) أو الأضييق (الدولة الوطنية، سوريا الكبير..) – فضلا عن مفهوم سيادة ولو بمعناه الوطني – خصوصا بعد القصف الحاد لتجربة محمد علي في النمو العسكري والتمدد الجيوستراتيجي التي اجتمعت عليه الدولة العثمانية والقوى الغربية في معاهدة 1840 لندن. احتلال مصر بالأخص في 1882 كان بقبول عثماني تجاوز الضمنية إلى سحب الشرعية الدينية عن الجيش المصري قبل معركة التل الكبير (مأيعرف بنزع التميز القيمي moral authority وهو من عناصر القوة القتالية والاستراتيجية)، ولكن بلاشك أن التهاوي العسكري السريع للقطعات العسكرية المصرية والمغربية أمام الجيش الاحترافي الغربي، هو أمر محسوم مسبقا للفجوة الواسعة في القوة القتالية، والضمور الاستراتيجي الشرقي الذي تبنى نمط الحرب النظامية. الجيش المصري بالأخص، وبالرغم من تمدده عدديا ونوعيا ليضم العنصر المصري في كادر الضباط (بعد هزيمة الحبشة) ولكن تقييدات معاهدة لندن وغياب الرؤية الاستراتيجية الطامحة والعنوان السياسي حرمة من متابعة التطور النوعي وغياب البنية التحتية.

ومع تفاقم النفوذ الألماني في أوروبا (بعد الانتصارات الكاسحة في حروب توحيد ألمانيا ومع فرنسا، وتنامي العظمة العسكرية كأيدولوجيا ومقومات)، دعت الحاجة والثقافة الاستراتيجية البريطانية في تحويل تدافعها مع فرنسا لمنطق التحالف الخشن، فكانت اتفاقية الوفاق الودي 1906 لمراعاة مواطن النفوذ، ثم جاءت الحرب الكبرى (ولأسباب أكثر تعقيدا من تغير التوازن العسكري

هذا كان طرحا جيدا لإيجور مورديخي رئيس الأركان الإسرائيلي في السبعينات، ولكن ماينقصه هو صعوبة توقع هذه المساحات مُسبقا قبل تكشف آثار¹⁴ الحوادث، ولهذا – فمهم تطعيم هذا الرأي بنقطتين: لابد من الإشراف السياسي على عملية التخطيط إجمالا، وأن أي قرار يخص الجيش بأكمله فالأصل أنه استراتيجي.

Yehuda Ben Meir, Civil-Military Relations in Israel (New York: Columbia University Press, 1995) pp. 68-69.

الأوروبي) والتحاق الدولة العثمانية في صف ألمانيا والإمبراطورية الهنجرية فرصة – ودافع – لتوسيع الاشتباك على الشرق الأوسط، واقتناصه وفق المنطق التحالفي الجديد للحرب الأولى (الإمبراطورية الروسية عنصر مُضاف). وللأسف- كان أول تجل فعلي للعنوان القومي في هذه المرحلة هو أداة استراتيجية بريطانية ضمن الاستراتيجية الشاملة للحرب الأولى (تشتيت الجهود العسكري العثماني عن البلقان، وتأمين وتوسعة مناطق الارتكاز الاستراتيجي البريطاني، وتحصين المنطقة ومواردها من الاختراق الألماني) أكثر منه استراتيجية واضحة لترتيب المنطقة- حتى أواخر الحرب. وهذا اقتضى تنشيط حرب غير نظامية شديدة الفعالية¹⁵ بالحجاز تحت عنوان سياسي قومي (الثورة العربية)، وعود مبهمة بدأت تُمحس وتعارض فرضياتها السياسية والاستراتيجية لصنع نظام شرق أوسطي تحت الوصاية، وتحت منصات وتراتبية ذاتية ضامنة للمصالح الاستراتيجية الغربية.. وعلى هذا يُمكن رؤية الوعود للشريف حسين بدولة عربية (الخلافة كانت فرضية مرجوحة) في الحجاز والعراق والشام، عدا مواطن نفوذ محصورة لبريطانيا ثم لفرنسا (تبعاً لسايكس بيكو)، وكذا لاعتبارات عديدة اقتصادية وداخلية، ولكن الأهم المنطق الاستراتيجي السابق – كان وعد بلفور لوطن قومي (وليس دولة مستقلة) لليهود. ومع الهزيمة الروسية والتطور النوعي السياسي والعسكري في الساحة التركية، تم التراجع عن كثير من الاتهامات في تلك الجبهة (معاهدة لوزان)¹⁶.

وفي ما بين الحربين، وتبعاً للسياق الدولي الذي أحيا مشاعر الاستقلال (عصبة الأمم، وحالات الانتداب الرسمي لبريطانيا وفرنسا)، وانهار الإطار الرسمي للخلافة العثمانية، والحنق الذي ساد النخب العربية من السلوك الاستعماري وظهور مشكلة اليهود بفلسطين بتطوراتها السياسية والعسكرية، والتدافعات السياسية بين القوى السياسية الوطنية في مصر وسوريا والعراق مع المستعمر والأطر التقليدية الحاكمة، وبقاء السيادة الوطنية مُستتلبه وكذا الموارد العسكرية (الجيش استمرات أدوات عسكرية لمهام محدودة مقتصرة على الأمن الداخلي والتشريفات وبعض الأدوار القتالية المساندة ضمن الممارسة الاستراتيجية للمستعمر) - ظهرت محاولات باحثة عسكرياً عن استعادة السيادة الوطنية مع عنصر إسلامي قوي ولم يكن نافراً بطبعه عن استحضار بعد قومي: الثورة العربية بفلسطين 1936، ثورة ودولة الريف 1920، ثورة العشرين 1920، ثورة عمر المختار. كان التميز الاستراتيجي لجانب الحركات بالتزامها بالنسق غير النظامي تكتيكياً وعملياتياً والتي قد تنتقل لمبدأ الحشد التكتيكي والهجوم التطويقي فقط في أوضاع محابية كأخطاء انتشار الخصم على الانسحاب غير المنظم (معركة أنوال مثلاً). المأزق كان استراتيجياً في المقابل، سواء الانتقال لحال الدولة وماقتضته من تبني نمط نظامي عسكري تم سحقه بالتحالف الفرنسي الأسباني (الريف)، أو لجوء الخصم لاستراتيجية الفصل المادي بين الشعب وحركة المقاومة، وقطع إمدادها الخارجي ودفعها لمساحة جغرافية محصورة وخطوط دفاع منظمة (ليبيا)، أو الفشل في إنشاء قيادة مركزية استراتيجية، والانقسام السياسي، ونجاح الخصم في الاختراق السياسي والإغراق العسكري وتطوير أدوات غير نظامية مضادة (مبدأ Wingate وتطوير القدرة العسكرية النخبوية للهاجانا).

ومع الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت الذي أوقفت فيه الحركة الصهيونية نشاطها المسلح ضد بريطانيا (عدا الشتيرن)، راهنت بعض المكونات السياسية والعسكرية العربية على المحور، وإذا نحينا التقييم الأخلاقي جانباً، فلم يكن النظر الاستراتيجي حينها قاطعاً أنه وقوف إلى الجانب الخاسر في التاريخ، أو على الأقل وجود محاور أكثر أهمية للمجهود العسكري النازي. ولكن منطق التبعية الذي كان حاضراً من قبل الحركة الصهيونية كان ضمن سياق دفاع وجودي، وضمن معادلة استراتيجية تراعي حدود القدرات وتتحرك نحو أهداف جزئية واضحة لتطوير الخبرة العسكرية واكتساب فن الحرب الحديثة، في الوقت الذي يُستصعب فيه تحقيق أهداف سياسية تُشكّل الواقع الإقليمي في ظل حرب كبرى ويتحدى آلة عسكرية حديثة مستقرة بالمنطقة.

¹⁵ Syed Ali El-Edroos, *The Hashemite Arab Army 1908-1979: an Appreciation and Analysis of Military Operations*, (Amman: The Publishing Committee, 1980), pp.171-175.

¹⁶ John Gooch, "Building buffers and filling vacuums': Great Britain and the Middle East, 1914-22" in Murray et al, *The Making of Peace: Rulers, States, and the Aftermath of War* (Cambridge – 2009)

ومن هنا كانت ثورة الكيلاني وماتبها من حرب بريطانية عراقية قصيرة، وبالرغم من كونها أول نزعة حقيقية لاستعادة السيادة عسكرياً، إلا أن درسها القاسي في تضعف القوة القتالية للجيش العربي المعاصر لم يتم الالتفات إليه ملياً. فبالرغم من عنصر المفاجأة والتفوق العسكري العددي والبسالة والتضحية، إلا أنه لم يمكن تجاوز التوازن العسكري النوعي في الجو لصالح البريطاني الذي قاد لسيادة جوية مبكراً، وفي اشتباكات المناورة، وإتقان البريطاني للتريك السريع ودمج نثرات القطعات العسكرية على مسافات ممتدة من فلسطين والأردن. وبالتأكيد - حقق البريطاني أهدافه المباشرة في تعويق اختراق المحور (على افتراض حصوله بمعزل عن تطورات حملة روميل)، وضرب إمكانية النموذج الاستقلالي بالعراق أن تنتشر عدواه لمصر والأردن، وحماية إمدادات نطف الموصل وكركوك لحيفا والساحل، ولكن على المدى الممتد - وتبعاً للتغيرات الدرامية في موازين القوى الدولية بعد الحرب على غير صالح البريطاني، وحرب فلسطين وتوابعها، كانت ثورة الكيلاني عنصراً مهماً في تحريك الشعور العربي القومي، ولعل هذا يُعزز من صواب القراءة التاريخية الناقدة لخيار تشرشل التصعيدي في مقابل خيار قائد الشرق الأوسط المُنحاز لمنطق ديبلوماسي وردعي¹⁷.

ومع ظهور بوادر هذا الانحسار الاستراتيجي للتاج البريطاني مبكراً، وإعادة لما حصل بالحرب الأولى من حيلة الاستيعاب والمنطق الاستراتيجي في إدارة الإقليم بالوكالة، كانت الرعاية المبكرة البريطانية لفكرة الجامعة العربية بين الدول المستقلة رسمياً، دون أن يقود هذا بالضرورة أن يرتكز الكيان منذ نشأته مارس 1945 على صيغة سياسية ورؤية استراتيجية واضحة وبناء مؤسسي متماسك وتتراكم خطوات إنضاجه. وأول اختبار عملي لهكذا تحالف وقدرته على شق واقع إقليمي مستجد كان كارثياً.

حرب 1948 (النكبة)

فبعد الحرب العالمية، ومع عودة المجهود العسكري الصهيوني ضد البريطاني لبناء الدولة، وفداحة الفاتورة الاقتصادية والبشرية للحرب بريطانياً، وخروج وشيك للهند من التاج وهي التي مثلت تاريخياً أغلب منطق السيطرة على الشرق الأوسط، قنع البريطاني مبدئياً بوصايته على الخليج (سياسة شرق السويس)، مع محاولة يائسة للاستمساك بقواعده في مصر والأردن مأمكناً، وربما الحفاظ على قنطرة تمر بفلسطين بعد تقسيمها.

وفي ذات السياق الإقليمي، بدأت تدريجياً خطوات الأمريكي والسوفيتي لتلمس مساحات النفوذ الاقتصادي والاستراتيجي بحذر. في هذه الظروف، أطرح البريطاني ملف فلسطين للتقسيم في الأمم المتحدة، واعتزل رسمياً التصويت. وصدر القرار بضغط أمريكي ودعم سوفيتي واضح. خصوصاً أن لجنة الأمم المتحدة حول سؤال فلسطين التي سبقت القرار بأشهر تمت مقاطعتها عربياً.

ولا يمكن تفسير نتيجة حرب 48 التي أفرزت سياقاً إقليمياً شديد الاختلاف عبر الهزيمة العسكرية العربية وتكريس إسرائيل كقوة فرضت وجودها بقوة السلاح، بغير الخلل الجوهري في إرادة وبنية التحالف، وتضعف القدرة الاستراتيجية الوطنية والجماعية.

كان هناك تنازع للإرادات السياسية خلف الحرب وتمايزها من حيث الجدوية؛ محاولة استيعاب الشعور القومي عند الشعوب والجيش العربية كان محرماً للجميع، وكذلك مشروع سوريا الكبير عند الملك عبدالله الذي قبل مبدئياً - بشكل سري - بحكم ذاتي لليهود ثم تعدل تحت حقائق القوة للقبول بدولة يهودية حاذرها عسكرياً - عدا القدس،¹⁸ وتبعية المجهود العراقي له، وهدف مواجهة نفوذه عند سوريا، وعند مصر بدرجة أقل مع تصور ساذج لسهولة الحرب وحسمها المؤكد دون جهد يُذكر عند ملكها الشاب الباحث عن إصلاح شريعته.¹⁹ وهذا أفرز بالضرورة مسارات غابت عنها ليس فقط الانسجام والتوحد، ولكن المقاربة السلمية بين الأهداف والمسارات

¹⁷ Lyman, Robert *Iraq 1941: The Battles for Basra, Habbaniya, Fallujah and Baghdad*. Campaign (Oxford - 2006).

¹⁸ Avi Shlaim, *The Politics of Partition: King Abdullah, The Zionists, and Palestine 1921-1951* (Oxford: Oxford University Press, 1998)

¹⁹ إبراهيم شكيب، حرب 1948: الرؤية المصرية (دار الزهراء - 1986)

الاستراتيجية المتبعة والقدرات المُوفّرة في أي نقطة بالخط الزمني، وضعف الرؤية الاستراتيجية الشاملة والعسكرية أو انعدامها بشكل أدق.

وتطبيقاً - على مستوى الأهداف السياسية، طرح العرب صيغةً راديكالية لها، دون أن يتساقق معها أي استراتيجية شاملة أو عسكرية مُكافئة. كانت هناك ثلاثة مسارات عامة ممكنة، من الأوسع للأضيق، ولكن كلما تراكب التميز العسكري والاستراتيجي الإسرائيلي مع وقت كلما قل هامش المناورة استراتيجياً:

الأول هو منع التقسيم أو إنهاؤه عسكرياً، فكان له أن يتحقق في إذا حشد العرب مواردهم واستخدموا نهجاً استراتيجياً شاملاً في وقت مبكر. فمُنذ قمة عام 1946، -عندما كان التقسيم بعد في الأفق إذ دعمته اللجنة الأمريكية البريطانية بوضوح- كانت هناك أفكار جيدة مطروحة على طاولة قدمها - بشكل أساسي- العراقيون لتعبئة الموارد العربية، والتحضير للتدخل العسكري من خلال زيادة قدرات الجيوش والتنظيم والسلاح والقيادة المشتركة، وممارسة الضغط الاقتصادي / النفطي على الولايات المتحدة وبريطانيا لإضعاف دعمهما للتقسيم. ولكن صار هذا الخيار مستحيلاً بعد الهدنة الأولى والتي انتهت بتضخم كمي ونوعي للجيش الإسرائيلي، وتحييد الجيش الأردني والعراقي لبقية الحرب، وانحسار الهجوم المصري، وتطويق قطاعه الأوسط.

والخيار الثاني محاولة تحقيق تقسيم أكثر حيوية وأفضلٍ.. وكان هذا ممكناً عبر استراتيجيات مختلفة وفي جميع الأوقات. كان يمكن تحقيق ذلك من خلال المشاركة بدبلوماسية إيجابية قبل التصويت على قرار الأمم المتحدة بشأن التقسيم وليس مقاطعة ال UNSCOP. كان من الممكن تحقيق بعض التعديلات على خطة التقسيم الأكثر تفضيلاً للجانب العربي من خلال استراتيجية عسكرية غير نظامية لدعم جيشي الجهاد المقدس والتحرير لمواجهة الخطة إذا تم تطوير مثل هذه الاستراتيجية ودعمها والإشراف عليها بشكل صحيح. وكان التقسيم المعدل ممكناً أيضاً بالوسائل العسكرية النظامية أو الهجينة، أو عن طريق الحفاظ على الهدنة والتحرك البارح بالخيارات الدبلوماسية. ولكن حتى في سبتمبر عندما كانوا في وضع عسكري خطير، رفض العرب بشدة اقتراح برنادوت (التي قبلها عبدالناصر في 55)²⁰ وكذلك التعبئة العسكرية على نطاق واسع وتعزيز قوات التحالف قبل كسر الدفاعات المصرية وتحطيم انتشارها العسكري. ولم تكن مؤسسة التحالف عسكرياً بأكثر من محاولات رمزية، وظهر هذا بجلاء في غياب أي قيادة استراتيجية عسكرية فاعلة تتأكد من توفير موارد الحرب وتعبئتها أولاً، وتستطيع المناورة بالجبهات، ونقل القوات، لتهديد مركز الثقل الاستراتيجي وتعرف خطوط العمليات، ولم تتمكن بغير التوصية بتحركات جبهوية شديدة العموم من أطراف أربعة.

الاستراتيجية الإسرائيلية كانت واضحة في الدفاع النشط لاحتمال الموجة الأولى من الهجوم ترقباً للتعبئة العسكرية والبشرية الضخمة وعكس موازين القوى، وفي ذات الوقت تحييد الجبهة الأردنية - العراقية بالتفاهم السياسي، قبيل الهجوم المضاد الشامل ضد القوة المصرية والتهام النقب.²¹

ومشكلة المجهود العسكري العربي - فضلاً عن ضعف الموارد - فهو أنه أخطأ في تحديد هدفه استراتيجياً حيث أبطأ الطريق نحو مركز الثقل (شريط الساحل، وطريق القدس - تل أبيب)، وأهدرت جهود الجيوش ومواردها في مهام صغيرة (المستعمرات الطرفية)، في حين أن تأمين الخطوط كان ليتم بقدرات محدودة أو غير نظامية، وأهملت الوصول لحسم سريع، وغلق طريق القدس - تل أبيب البديل (بورما) بعد معارك اللاطرون المشرفة، في نافذة الوقت المتاحة (قبل الهدنة). المسارات العسكرية البديلة - خصوصاً بمنطق الإنقاذ وتحسين المنتوج - سواء النظامية أو الهجينة بإدماج أمثل لغير النظامية - كانت متاحة ولكنها كانت تقتضي بلاشك تغيير الإرادة والخريطة السياسية المُوجهة للتحالف.

محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، (دار الشروق - 2004)، ص 449²⁰

David Tal, War in Palestine 1948: Strategy and Diplomacy (London: Routledge 2004)²¹

وفي كل محطات الحرب، عانت القدرة الاستراتيجية العربية من ضعف شديد في الأداة العسكرية وقلة احترافها تبعاً لطبيعة تركيب الجيوش العربية ودورها كما سمح به المستعمر (الجمود الخططي، والمركزية، وضعف التنسيق بين الأسلحة المشتركة على مستوى التكتيك فضلاً عن العمليات، وهذا ظهر بشكل كبير في التفوق الدفاعي ولكن العجز عن القيام بمهام عسكرية هجومية بمنطق المناورة المدرعة، واهتراء معايير التدريب والقيادة التكتيكية)، وبالرغم من التميز النوعي التسليحي (طيران ومدركات ومدفعية) التي استُفحت به الحرب، إلا أنه تراجع كثيراً بعد الهدنة الأولى لصالح إسرائيل، ولم يتقدم العرب في أي لحظة عددياً على خصمهم، بالرغم من تضخم الجيوش تبعاً لانتهاء معادلة التعبئة. والأخطر من المعيار العددي الخطي، أن خروج الجيشين العراقي والأردني من الحرب فعلياً بعد الهدنة الثانية والسقوط المُخزي للد والرملة، مما سمح للجيش الإسرائيلي بعد أكتوبر بحاصرة جيب الفلوجة بستة ألبية ثم الوصول للعريش (عملية يواف، وهوريف).

وكان هنا ضمور واسع للشق الفكري والمؤسسي عموماً – عدا في حالة عبدالله، وطيلة الحرب، بقيت القيادة العسكرية (الجماعية والوطنية) معزولة عن معرفة أو التأثير بأي شكل في العملية السياسية.²²

ولكن مهما تكن فداحة النكبة – إنسانياً وسياسياً واستراتيجياً – في الضمير والكيان العربي، وتكريسها لأزمة السيادة وظهور أكبر مهدد لها (إسرائيل) في القلب الفاصل بين طرفي الثقل بالأمة (مصر - العراق والشام)، فإنه كان من آثارها الجانبية – ولكن الهامة - أن تنامي الشعور القومي وفقدان الأنظمة التقليدية شرعيتها، وحصلت تغييرات سياسية حادة في مصر وسوريا والعراق والأردن، قادت لتأسيس جمهوريات قومية تلاحق الحلم القومي بغية تحقيقه، ومقتل الملك عبدالله في مدينة القدس.

ظهور وانحسار المشروع القومي

الدولة القومية والاشتبك مع الإسرائيلي (56، 67)، في إطار الحرب الباردة، واستكمال التحرر (الجزائر، صيغة جزئية: شرق السويس!) والحرب الباردة العربية ومشروع الوحدة – الانكسار،

في مرحلة الخمسينات والستينات شهد الإقليم العربي أول تدافع طامح على مفهوم سيادته، وماتقضي من وحدة وتحرر وتنمية اجتماعية شاملة. ولكنه في ذات الوقت كان ساحة حيوية في معرض الحرب الباردة الكونية بين القوتين، فهو مطمح للتوسع الأيديولوجي والاستراتيجي من طرف، وهو عُقدة للاحتواء واستدامة مصادر النفط لطرف آخر. وانعكس هذا تالياً بظهور مايسمى بالحرب الباردة العربية بين طرف قومي ينحاز عموماً للسوفيت، وآخر تقليدي (ملكي) ينحاز لأمريكا.

وتوالى الاشتباكات البينية لمحاولة تغيير الخريطة السياسية لصالح هذا الطرف أو ذلك وتصاعدت حدتها وصولاً لحرب اليمن. ولقد استفتحت المرحلة نظرياً بسببيرة نظرية للاستعمار القديم وإن تراجعت وانزوت، ولكنها تحطمت بعنف تحت وطأة أزمة السويس وقشل حلف بغداد، ومع الوقت – تقدمت القوتان الكيريان لتفرضان قواعد النفوذ وتشق مسارات تدخلهما، بدءاً بمبدأ (إيزنهاو)²³ وليس انتهاءً باستلام السوفيت وصاية عسكرية على الجيش المصري في مقابل التحالف الاستراتيجي الرسمي بين أمريكا وإسرائيل بعد حرب 67.²⁴

²² إبراهيم شكيب، حرب 1948، ص 353

²³ Salim Yaqub, Containing Arab Nationalism: The Eisenhower Doctrine and the Middle East (Chapel Hill NC: The University of North Carolina Press, 2004).

²⁴

لمنطق التبعية في كل الأحوال ثمن، وكلما تضعف وزن القوة الأصغر ارتفع هذا الثمن، وتترجم هذا في استلاب الإرادة على شق أهداف سياسية مستقلة، والقدرة الاستراتيجية على تحريك موارد الفعل والصراع نحوها، لأن الأهداف ومستوى التصعيد لا بد من قبولهما ابتداء من القوة الأكبر، ولأن كثيرا من الخيارات والموارد يتم صرفها في مسارات غير مناسبة أو مقبولة للقوة الأصغر.

لكن المشكلة تتفاقم حين يأتي منطق الحرب الباردة، لأن موارد السلاح على الساحة الدولية وكذا مصادر الاقتصاد والفعل الدبلوماسي يتم اقتناصها بمنطق التدافع الكوني لإحدى القوتين، مما يضيق كثيرا هامش المناورة للقوى الأصغر في تبعيتها. هذا في وقت السلم والإعداد للحرب. وفي حال الحرب، تتدخل القوتان في الصراع بقدر أهميته استراتيجيا ضمن خارطة أولوياتهما عموما وفي اللحظة الفائتة، والمفارقة – أنه كلما ارتفع الوزن النسبي للملف في الاستراتيجية الكونية لكليهما (معا – وليس لأحدهما) كلما مارسا بقدر الإمكان ضغطا لوقف حدة الاشتباك درءا للتصعيد الحاد المباشر وهاجس الحرب النووية، والمنطق الأخير بالتحديد – تم تكريسه عُرفيا ومؤسسيا بين القوتين بعد أزمة الصواريخ الكوبية.

ولهذا – فالمنطق الذي تحرك فيه النظام الناصري مثلا قبل 67 كان مُتقنا في هذه المساحة، بالنظر لاستراتيجيته الإقليمية وفي التعامل مع القوتين:

- إقليميا، لا يمكن تصور نهضة عربية حقيقية بدون استعادة السيادة بما يقتضي تدمير إسرائيل أو هزيمتها وتحييدها كعائق جيوسياسي، وإعادة تعريف تدخل القوى الخارجية ضمن حدود مقبولة. وهذا يقتضي حدا أدنى من تطوير البنية التحتية والعسكرية وإطار وحدوي لدول الطوق، مما يسهل القيام بحرب هجومية خائفة متعددة الجبهات بهدف الحسم العسكري، وقبل تدخل الدول الكبرى، مما يفرض بسرعة واقعا سياسيا جديدا.²⁵
- تطوير كيانات طرفية في الإطار الدولي، بحيث تُراكم مصادر فعل دبلوماسي وأنظمة ضبط إقليمي خارج الوصاية المباشرة للقوتين، وتتعامل مع ملفات الصراع الإقليمي وملفات التنمية والتحديث بشكل أكثر استقلالا، وعلى هذا كانت تجربة (عدم الانحياز) و(الوحدة الإفريقية). ولكن في ذات الوقت، لاعتبارات سياسية وأيديولوجية (مركزية ملفات التحرر والعدالة الاجتماعية)، واستراتيجية (منطق الاعتماد التسليحي القاهر، وموضعه الأمريكي مع أطراف العداء الإقليمي) فيكون عدم الانحياز إيجابيا وغير تماثلي باقتراجه أكثر من السوفييت، دون قطع أو اصر حدود دنيا من التعامل السياسي والاقتصادي ومراعاة مصالح قصوى للأمريكي، ريثما تتضافر نتائج تطوير القوة الذاتية.

المأزق الجوهري، أن تلك الفرضيات الاستراتيجية لبناء قدرة تدريجية قادرة على الحسم، وتطوير وحدوي وتنموي مقابل، وفي ذات الوقت عدم تصعيد مستوى الصراع مع الأمريكي عن حد معين، عاكسا سلوك عبد الناصر وفشل نظامه في الوفاء باستحقاقاتها. جزء من الأمر يتحمل مسؤوليته بلاشك بما ترشحت سياسته عن تعثر البناء العسكري وتشنيتته، والعجز الحاد التنموي، وشروعه في مشروع الوحدة مع سوريا دون تحقيق مقتضياته السياسية والاجتماعية وتكريس مبدأ التدرج – كما آمن هو بنفسه ولكن تخلى عنه تحت وهج الزعامة، كما ساهم خطابه وتدخلاته الحادة في شؤون الدول الأخرى في تعميق مستوى الخصومة، والخلل البنوي في مؤسسة نظامه وارتكازاته الاستراتيجية كما سيأتي.

ولكن جزء آخر مهم يرجع إلى انهيار بقية مكونات الجسد العربي، التي إما أفسدها تخلف منطق الشرعية السياسية والتحديث والتنمية عند الطرف التقليدي، أو عدم الاستقرار السياسي والانقلابات المتكررة والفشل في تحقيق صيغة سياسية ملائمة ومأسسة ناضجة وتراكم الخبرة الفنية عند الطرف الآخر. فضلا عن منطق التبعية الكامل سواء للسوفييت أو الأمريكي، مما جعل كثيرا من تحركات هذه الأنظمة على غير صالح القضية العربية، وفاقمت الخلاف البيني (ليس فقط بين المعسكرين التقليدي والتقدمي، ولكن داخل النطاق الجمهوري ذاته بغرض الزعامة الإقليمية) مما رفع كثيرا من وتيرة النزاع وتعميق التدخل الخارجي. وفوق

²⁵ Yehoshafat Harkabi, The Arab Strategies and Israel's Response (New York: Free Press, 1977)

هذا -تحولت القضايا العربية التي تحتاج لإدارة استراتيجية معقدة (ملفات المقاومة، والتصعيد مع إسرائيل مثالا) لموطن تنازع وابتزاز وإثبات وجود، تناقض النظر الاستراتيجي السليم – كما حدث في 67.

وعلى هذا – فحين نجح العرب في تحقيق استقلال دولهم الوطنية، وبالرغم من تنامي الشعور القومي شعيبا وعند الجيوش، وكان عنوانا لقطاع غالب من الساسة، وبالرغم من وجود تصاعد حقيقي مابعد السويس في تمظهر تدريجي لقوة مصر إقليميا وتحركها لدعم استقلال الجزائر وإفريقيا مثلا، إلا أن تطوير تحالف سياسي وعسكري حقيقي قادر أن يتجاوز ملفات الأزمات البيئية، ويتفاعل بمنطق استراتيجي سليم مع ملف إسرائيل، ويُقلل من حيز التبعية تدريجيا مع القوتين، ضعفت فرصه مع الوقت، حتى انهيار بشكل جلي على رمال سيناء وانكسار الجيش المصري والسوري في 67، وظهور إسرائيل كقوة مهيمنة في الشرق الأوسط قادرة على صنع تحالف استراتيجي مع الأمريكي كحاكم بالوكالة. ولم يكن فشلهم أخف وطأة في مهمة تطوير القدرة الاستراتيجية وتمظهرها.

على مستوى الوحدة الشاملة، كما أسلفت فيما يتعلق بمصر وسوريا، كان هناك فشل مبدئي في تحقيق مقتضياتها الجوهرية: من تقريب البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أو الوصول لصيغ لامركزية في المساحات التي يستصعب إزالة التناظر بينها، واعتماد مبدأ التدرج في شق مسارات النكتل والتحالف، ومعالجة وإنضاج مؤسساتها التي تتعامل مع مشكلات شديدة التعقيد لا بد من حصولها، والتوازن في الدور والالتزامات والمزايا قبل تكريس الوحدة التامة. ولو نظرنا لوجود مشكلات جسيمة في كلا النظامين، من حيث الصيغ السياسية التي تؤكد الشفافية والمحاسبة والرقابة، وحكم القانون والعدالة المؤسسية وليس فقط الاجتماعية، وضبط العلاقات المدنية العسكرية، حتى لو لم يتم تبني النظام الديمقراطي، فتنبي الوحدة من شأنه أن يضاعف الأثر السلبي لتلك المشكلات، وفشلها السريع من شأنه أن يضرب النموذج.

وعلى مستوى الوحدة العسكرية، فذلك تعددت المحاولات قبل 58 دون نتيجة ملموسة،²⁶ وبالأخص اتفاقية الدفاع المشترك في أكتوبر 1956، وقبل شهر من بدء العدوان، لم تُنح لأكثر من جهود رمزية – مثل تفجير أنبوب النفط العابر في سوريا- مميخالف المنطق العسكري الموحد للدفاع بالأصل.

وبعد انهيار الوحدة – أول محاولة جادة كانت في أكتوبر 1964، ردا على مشروع إسرائيل لتحويل مشروع نهر الأردن للنقب وتجفيف بحيرة الحولة، دشنت القمة العربية بالقاهرة مشروعا طموحا لتحويل نهر الأردن وإنشاء بنى تحتية في الأردن وسوريا ولبنان. وتحسبا لرد فعل إسرائيل العسكرية أنشئت القيادة العسكرية الموحدة، واعتمدت على فكرة الدمج العسكري بين أطراف الجبهة الشرقية وإدخال القوة العراقية الثقيلة في هذه المساحة لتعديل التوازن العربي بها. ولكن التنازع السياسي الحاد أفضّل مهمتها بشكل ذريع²⁷، ومأسهته كان في توتير التصعيد العسكري مع إسرائيل وتدعيم موقف الجيش الإسرائيلي في فتح جبهة سوريا لإعادة ترسيم (خطأ الخريطة) – أي احتلال الجولان – على عكس الخيار السياسي والاستراتيجي لحكومة أشكول على التحديد.²⁸ وهذه الخطوة الوحودية من منظور استراتيجي كانت خطأ جسيما – إن لم تكن جادة وتوفرت لها شروط النجاح.. أي فتح مساحات للاستبناك العسكري دون وجود مقومات حقيقية له، فإن قُصد بها رسالة ردعية فلا بد من مصداقية ورسالة واضحة للأثار العقابية على تجاوز الخصم مع وجود مساحة تفاوض وحد أدنى (وهذا لم يحصل)، وإن قُصد بها تطوير مقتضيات إدارة الصراع، فلا بد من تكون هكذا على الحقيقة، والتنبه للسلوك الاستراتيجي الإسرائيلي القائم على الحرب الاستباقية ونقلها لأرض الخصم حين يترجح لديه إمكانية تغيير التوازن العسكري وظهور التهديد.

²⁶ محمود شيت خطاب، دراسات في الوحدة العسكرية العربية (جامعة الدول العربية)

²⁷ محمد حسين هيكل، الانفجار (دار الشروق – 2010)

²⁸ Ami Gluska, The Israeli Military and the Origins of the 1967 War: Government, Armed Forces and Defence Policy 1963-1967 (London: Routledge, 2007)

واتفاقية الدفاع المشترك في 1966 بين مصر وسوريا، إعلانا لفشل القيادة العسكرية الموحدة أساسا، ثم انضمام الأردن لها قبل أيام من الحرب (مايو 1967) كذلك لم تعد لغير تخريب الثقة المتبادلة في إمكانية الوحدة العسكرية، والسعي المشترك للأهداف الجامعة (الكل في واحد). فلم تقدم مصر قبلها أي غطاء جوي- رغم الطلب الأردني في معركة السماوة (66)، ولم تشترك كذلك في المعركة الجوية المحدودة التي تم إسقاط 6 طائرات سورية في أبريل 1967، ورفضت سوريا وضع جيشها تحت القائد المصري عبدالمنعم رياض في حين قبل الأردني. وحين اشتعلت الحرب، امتنعت سوريا عن استهداف الطائرات الإسرائيلية وهي منهكة في رحلة عودتها من الضربة الجوية – رغم الطلب المصري، وبقيت فعلا الجبهة السورية أبعد عن أي حشد هجومي – غير ضربات بالمدفعية – حتى تم اقتحامها من قبل الإسرائيلي في 9 يونيو بعد القضاء على الجبهة المصرية ثم الأردنية. حتى الأردني حافظ على مستوى متدني من الاشتباك، ولم يوسعه إلا بعد تصديقه الأنباء المصرية عن خسائر ضخمة في الطيران الإسرائيلي وتقدم الجيش المصري للنقب. أما الجهد العراقي، فقد تم تدمير لواء مدرع بالجو، ووصل الآخر (مشاة) متأخرا بعد انتهاء القتال.

وعلى مستوى القابلية الاستراتيجية عموما، وفي إدارة محطات الصراع، فيظهر لنا مرحلتا صعود وهبوط قبل الانهيار الشامل.

التجربة العسكرية الأهم بدأت في حرب 56، حين دشنت فرنسا – مدفوعة بحنفها على الدعم المصري لثورة الجزائر وقندانها لامتيازات القناة – تحالفا مع إسرائيل (التي تخشى بالأساس من تغير التوازن بسبب صفقة الأسلحة التشيكية وهضمها داخل البنية العسكرية المصرية، والتي هي في طور تصعيدي وعمليات حدودية مع الفدائيين المدعومين من مصر وردود عقابية في القطاع)، وإنجلترا التي بدأت تترك مايمثله النظام المصري من خطورة بإحداث تغيير كلي بخارطة الشرق الأوسط وتقزيم نفوذها). في هذا الوقت – الجيش المصري كان في بداية خطواته الاحترافية، ويغلب على صفوف جنوده كادر غير متعلم، وبطبيعته غير منسجم مع تقنيات الحرب الحديثة (اضمحلال مألوف بالعامل الاجتماع-تقني)، ولم تتطور له عقيدة وفن عملياتي مناسب. ومع وجود مناعة دفاعية أولية في شرق سيناء أمام القوات الإسرائيلية الغازية، وتعديل الخطة الإسرائيلية لتقوم بإبرار سريع شرق القناة لتصوير أن هناك تهديد لخطوط الملاحة ممايقدم ذريعة زائفة للتدخل الأنجلوفرنسي، تراجع الجيش المصري دفاعيا بشكل منظم نحو القناة وأخلى سيناء للإسرائيلي. ومهدت القوات الجوية الملكية الإبرار بضرب المطارات المصرية، ولاشك أن المقاومة الشعبية مع بعض الوحدات النظامية أبطأت من تقدم القوات الغازية على شريط القناة، وكان صمود بورسعيد مُشرفا، كما أنّ ثبات القيادة السياسية لعبدالناصر كان لافتا، ولكن ما حسم هو ديناميات الإحلال الاستعماري مماأسفر عن الإنذار الأمريكي-السوفيتي المُشترك.

ويُستصعب التأكد من اختمار هذه المتواليات الاستراتيجية في ذهن عبدالناصر أثناء تصعيده قبل الحرب والذي تجاوز بشكل ما الحدود المحسوبة، بل احتمال الحرب ذاته كان ضعيفا عنده بمرور الوقت بعد التأميم²⁹، ولكن مُحصلة الحرب كانت هائلة في عملاقة وزن مصر وعبدالناصر استراتيجيا، ولكن في ذات الوقت، حجب هذا التميز السياسي والاستراتيجي، وحقبة أن سيناء تم إخلانها لمواجهة إبرار قوتين عظميين، حقيقة وجود الخلل البنيوي في القدرة القتالية المصرية. فبالرغم من ارتفاع المستوى الاحترافي للجيش، إلا أن المشكلات الجوهرية في ضمور الحس الاستراتيجي وفن العمليات، وضعف المبادأة التكتيكية، وعدم القدرة فنيا ومؤسسيا وتقنيا على القيام بحرب الأسلحة المشتركة، ومشكلة حروب المناورة تبعا لكل هذا ظهرت بوضوح.

هذه الحرب تم تقييمها عسكريا في إسرائيل أنها انتصار، وأنه لولا إجبار أمريكا لها بالتنازل عن سيناء – وتعهدا بحماية مضيق تيران، لما حصل هذا.³⁰ ولكن ثمرة الحرب الحقيقية، كانت تكريس وضع الفرنسي كداعم عسكري أساس – بعد سنيّ العزلة الدولية مابعد 48، ليس فقط في الطائرات والأسلحة الثقيلة، ولكن بالأساس في المشروع النووي، ومشروع الصواريخ.³¹ وتطور مع الوقت مذهب استراتيجي بإسرائيل، يعتمد على الإنذار المبكر، والحرب الاستباقية ونقلها لأرض الخصم – تبعا لضيق المجال الحيوي

²⁹ هيكل، ملفات السويس، (دار الشروق – 2004) ص 529

³⁰ The Sword and the Olive: A Critical History of the Israeli Defence Forces, (New York: Public Affairs Books, 2002

³¹ Shimon Perez, Battling for Peace: Memoirs (Phoenix, Arizona: Orion Press, 1995) pp. 134-165.

الاستراتيجي، والسعي نحو الحسم باستخدام سلاح الطيران (الذي يسعى لتعويق القطاعات البرية المعادية حتى اكتمال التعبئة، ويُحقق السيادة الجوية ليقوم بمهام الدعم التكتيكي) والمُدركات لتصفية المُقابل عبر حرب المناورة والتطوير.³² ويبقى السلاح النووي ضمن سياسة (الغموض) كمنطقٍ ردعي،³³ وكذلك الصواريخ رداً على مشروع الصواريخ المصري، والذي فوق إحتباطاته الذاتية وتلك التي فرضها عليه الإسرائيلي، استفاد منه الأخير في تحصيل أول سلاح بشكلٍ رسمي من قبل حكومة كينيدي (بطاريات الدفاع الصاروخي – الهوك) في 1962.

ومع مُضي الوقت، تطور سلاح المدرعات والطيران، وأدوات الاستخبارات بشكلٍ خطي لتحقيق مقتضيات العقيدة الاستراتيجية الإسرائيلية، في الوقت الذي تطورت فيه القدرات العربية بشكلٍ محدود، وهي عانت من تشتت جهودها وتهوي عنصرها الاحترافي لأسباب متعددة: أهمها بلاشك عنصر التسييس الذي جعل الجيش مختبراً لفعول السياسة، وأسهم في حرمانه من بناء قاعدة تراكم احترافي فني وبشري، خصوصاً مع الانقلابات المتوالية في سوريا والعراق ومايستتبعها من تصفيات، أو تداخله مع السياق الوظيفي المدني للدولة المصرية، وبنائه على ركن الثقة والعصبية خصوصاً مع النزاع الذي احتدم بين عبدالناصر وعامر بعد 62. وفوق هذا ماحدثته حرب اليمن من حجز لثلث القوة العسكرية المصرية وتذويب عنصرها الاحترافي تبعاً لمنطق الحرب غير النظامية.³⁴

وبالرغم من انفتاح على التجربة العسكرية السوفيتية، وتعدد البعثات لكلية الحرب، وتأسيس أكاديمية ناصر في 64، ولكن بقي الحيز الاحترافي النوعي للقيادة العسكرية العليا محدوداً لغياب الجدية وذات المشكلات السابقة. وعبد الناصر بلاشك كان يحوز على نظرية سليمة في الحرب، وكان متابعا بشدة لأغلب التطورات في هذا المجال. على مفارقة لمستوى النضج المفاهيمي للقادة الآخرين.

غير أن المأزق الأكبر في حرب 67 لم يكن الانحراف كبير في التوازن العسكري لصالح إسرائيل، حيث أقر به عبد الناصر قبل الحرب حين أكد أن الحرب مع إسرائيل لا ينبغي التورط فيها قبل تحقيق اشتراطات البناء العسكري وسياق الإطار الجبهوي، وكان واضحاً في تقديرات المخابرات الأمريكية من قدرة الإسرائيلي على حسم الصراع العسكري مع أي تجميع ممكن للقوات العربية³⁵؛ بل كان في المساحة الاستراتيجية.

ولطالما كان لغزاً، كيف أمكن لعبدالناصر مناقضة فرضياته الاستراتيجية الأكيدة والتدحرج بسرعة نحو حرب كان يُرجح قبيلها خسارته فيها؟ بلاشك أن وزن المؤسسة العسكرية في أخذ القرار ونقل صورة مغلوطة للتوازن العسكري محابية للقوة المصرية كان حاضراً، وساعد على هذا الإشكالات الجوهرية في الجمع بين مناصبي القائد العام ووزير الحربية قبل 62، ثم إنشاء نظام شديد التشوه بجعل القائد العام (عامر) فوق وزير الحربية وفصل المخابرات الحربية عن قيادة الأركان والعمليات، وكذلك – الانحراف الشخصي عند عبدالناصر الذي تمثل حالة البطل واستجاب لايتزاز الأنظمة المحيطة في طرد قوات الطوارئ كان عاملاً. ولكن عبد الناصر وقع أسيراً لمرض الحرب السابقة – ليس فقط حرب 56 كما أشار هيكل، ولكن أيضاً فيما يُعرف بأزمة (روتم). فعبد الناصر كان يتخيل أن مفاعله في 61 عند حصول تهديدات إسرائيلية للسوري أيضاً من دفعه لفرقة عسكرية لسيناء وتحت ظروف شبه سرية مما ردع الإسرائيلي،³⁶ يُمكن أن يستنسخ فيما فعله، دون إدراك أن غلق المضيق وحشد الجيش علناً تحت خطاب شديد التصعيد لسيناء وطرد قوات الطوارئ كلها خطوط حُر تُحتم الحرب، خصوصاً مع النظر لتشوق الجيش الإسرائيلي لها وضغطه الحاد على الحكومة

³² Yigal Allon, The Making of Israel's Army (London: Sphere Books, 1971)

³³ Avner Cohen, Israel and the Bomb (New York: Columbia University Press, 1998) pp.195-219.

³⁴ محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات

³⁵ National Intelligence Estimate 30-67, "The Arab Israeli Dispute: The Current Phase", 13 April 1967 (Lyndon Johnson's Archival Library/US- CIA FOIA).

³⁶ Uri Bar-Joseph, "Rotem: The Forgotten Crisis on the Road to the 1967 War", Journal of Contemporary History, Vol 31, July 1996, pp. 547-566.

التي رضخت بعد الموافقة الضمنية لحكومة جونسون شديدة العداء لناصر، وبعد اتفاقية الدفاع المشترك مع الأردن،³⁷ والتي لم يكن لها قيمة غير إمكانية تمركز قوات عراقية بالأردن وهذا خط أحمر رابع يتم اختراقه. وبالفعل، في يوم 2 يونيو جزم عبدالناصر بتحقيق مقدم الحرب، ولكنه راهن بشكل خاطيء أيضا على استنساخ 56 (صمود عسكري ما حتى تتحرك الماكينة الدولية وتضغط على إسرائيل)، دون أن ينتبه إلى انهيار الشق الاحترافي عند قيادة الجيش، وخصوصا عامر وقيادته الكارثية قبيل وأثناء الحرب (سواء انهيار أي تأمين للقوة الجوية، والتنقلات العنثية خططيا وفي انتشار القطاعات العسكرية مماأنهكها وجعلها لاتصلح لمنطق دفاعي أو هجومي، أو قرار الانسحاب غير المنظم الذي قاد لتحطيم الجيش قبل أن يقاتل)، ممايجعل الصمود أمرا مرجوحا، وضعف القيادة السوفيتية الثلاثية، وعدائية إدارة جونسون، وغياب منطق التدافع الدولي بين أطراف منسحبة وقادمة.³⁸ والوضع في سوريا كان أسوأ في جميع المعطيات، وكذا في النتائج في خسارة الجولان مع الصعوبة الشديدة الطوبوغرافية لها وبقوات محدودة. ولكن قام الجيش الأردني – وقد حافظ على مُعدله الاحترافي العالي نسبيا – بمقاومة فاعلة انهارت أمام التوازن العسكري العددي والنوعي الإسرائيلي.

مأحدثته الهزيمة المدوية كان تحطيم فكرة السيادة الإقليمية والمشروع العربي على وجهين: الأول – ظهور إسرائيل بشكل فاجأ الجميع أنها عملاق إقليمي قادر على هزيمة ثلاثة جيوش عربية مع داعمين خلفيين، واحتلال مساحة أراضي تفوقها ثلاث مرات. وفي الوقت الذي أعلنت فيه فرنسا قطع علاقاتها العسكرية معها، رآها الأمريكي قاعدة استراتيجية تدير له الشرق الأوسط بالوكالة للقيام بأدوار التحجيم والتصفية أمام أي خطر عسكري نظامي مُتماسك، وأحيانا الدعم للأنظمة الحليفة (كما حصل في أيلول الأسود). ولكن – كذلك، اضطرار عبدالناصر تحت وطأة الكارثة وانهيار جيشه أن يقبل طواعية بكل شروط التبعية العسكرية والسياسية للسوفيتي.

هنا تعدلت الفرضية الاستراتيجية الحاكمة للصراع العربي الإسرائيلي بشكل جذري، ليس فقط بقبول قرار 242 من قبل الأطراف العربية ومايحمله من قبول ضمني بوجود إسرائيل، ولكن أصبح الصراع العربي الإسرائيلي مُحتم عليه منطق التدرج لا الحسم، لأن هناك هدفا لتحرير الأرض المُستلبة واسترداد حيز من الكرامة والثقة بالذات لا بد من تحقيقه أولا. وكذلك – تكرر مبدأ الاعتماد على السوفيت بما يحمله من تعقيدات على حرية الحركة استراتيجيا، والخضوع لمنطقه في السياسة التسليحية التي تعتمد على نقل أجيال قديمة نسبيا من منظومات التسليح، ولاتشجع في تطوير البنية التحتية لغرض الاكتفاء التسليحي النوعي (على عكس سياسة التسليح الأمريكية مع إسرائيل). ولكن الأهم – بمعنى إيجابي، مرحلة الإفاقة على الحقيقة المُرة في الضعف البنيوي الهائل للجيش العربي. وفوق هذا إعادة نسبية للأحمة العربية وتسوية أزمة اليمن في مؤتمر الخرطوم حين شعر الجميع بشكل أو آخر بتسبب النزاع البيني بشكل مُعتبر في فصول الكارثة.

وتبعاً لهذا، فمقام به عبدالناصر بعيد الحرب، من تغيير جذري في القاعدة الاحترافية للجيش المصري، وتطوير اعتماده التعبوي على الكادر المُتعلم، وشيء كهذا حصل عند السوري لولا الإشكال السياسي المُعتاد، والدخول في حرب الاستنزاف، والتي وإن لم تحقق هدفها الاستراتيجي المُباشر في الضغط على الإسرائيلي للتنازل سياسيا – بسبب انهيار جسر الدفاع الجوي وضربات العمق مما جعل الرسالة العقابية أكثر حضورا عند المصري، إلا أنها أعادت بلاشكل الثقة العسكرية عند الجيش، وأسهمت في اختبار كثير من الفرضيات التكتيكية والعملياتية للمرحلة التالية، وكُرست عند إسرائيل مبدأ استراتيجيا مغلوطا أن العرب لن يقاتلوا قبل حيازتهم القدرة على السيادة الجوية، أو امتلاكهم صواريخ أرض-أرض لتحقيق توازن ردعي مع ضربات العمق.

مرحلة الالتباس 1970-1990

موجات تصاعدية في المواجهة الإقليمية بنتائج مختلطة (إسرائيل 73، 82 – وإيران/تحفظ على السياق والدوافع) مع تحولات جيوسياسية محدودة ولكن ملحقة بتكرس المظلة الأمريكية - انتهاء بحرب الخليج،

³⁷ Gluska, The Israeli Military

³⁸ هيك، الانفجار

بوفاة عبدالناصر تراجع بشكل كبير مشروع لاستعادة السيادة العربية بمقتضاها التحرير والوحدى - وكان يستمد منه هالة رمزية، بعد تراجع المسبق بإفلاس الكثير من فرضياته بفشل الوحدة مع سوريا والانكسار الكبير في 67. وتولى نظامان للبعث الحكم في كل من سوريا والعراق، ولكن بقي شبح الهزيمة وهم استعادة الأرض ماثلا عند الأول، والإشكال السياسي الداخلي واشتداده طرفيا لكل من المشكل الكردي والإيراني عند الثاني. فجزء هام من الاستراتيجية الشاملة الإسرائيلية والذي بدأ مبكرا منذ الخمسينات هو صنع تحالفات مع الأقليات المناوئة - والتي غالبا بالفعل تُعاني من مظالم حقيقية وسوء إدارة من دولة المركز، وكذا تحالف مع القوى الإقليمية الطرفية (تركيا وإيران بشكل رسمي كما في مكتب المثلث³⁹، وأثيوبيا بشكل غير رسمي) لتشتيت الجهد الاستراتيجي والعسكري لدول الطوق، بفعل الاشتباكات الطرفية أو تركيز القوات، وكذلك بناء محطات عدائية ممكن استخدامها عند الحاجة.

وفي تلك المرحلة الزمنية الممتدة حتى 1990، تعرّض الفضاء الاستراتيجي العربي لتحوّلات حادة، استفتحت بموجة تصعيدية مع إسرائيل بعد تمددها السابق وانكسار المشروع العربي، وبالرغم من استعادة قدر كبير من الهيبة العربية وتميز استراتيجي مبدئي في حرب 73، إلا أنها أسفرت على النقيض لخروج مصر من دائرة الصراع وتكريس تبعيتها للأمريكي، يرجع هذا في جزء منه للإشكال الاستراتيجي والعسكري الذي انتهت به الحرب، ولكن للخلل البنوي في الإرادة السياسية نحو منطق السيادة العربي ومشروعها بشكل أساس. بمعنى أدق - التصور الموهوم عند السادات عن إمكانية الانضواء تحت الأمريكي، والتنافس على الإسرائيلي للقيام بالوكالة الأمريكية، وأن في هذا ضمان لعودة الأرض وتحقيق طموح التنمية والاستقرار في مصر، دون إدراك حتمية الاندماج بين طموحات الوحدة والتحرر والتنمية - كما أدركها سابقه، فاقمه ضعف القدرة الاستراتيجية - فإن العجز عن إدارة محطات الصراع السياسي والعسكري، بشكل مُتقن، بالرغم من التضحيات والنتائج الأولية الباهرة، أفرز إنهاكا استراتيجيا عجل في وتيرة الانكفاء والتبعية، وأفرز واقعا صدق فرضياتها.

وفي الوقت الذي مثلت حرب أكتوبر بارقة أمل على إمكانية جدوى التحالف السياسي والعسكري العربي لتحقيق إنجازات ملموسة، إلا أن تنازع الإرادت، وذات الضعف البنوي في تصنيع الاستراتيجية وتمحيص فرضياتها عند الجميع، حتى مع التطور النوعي للقوة القتالية العربية، دفع كذلك لصيغ تحالف عسكري أضعفت - للمفارقة - حيز الثقة المتبادلة، مما أسرع من وتيرة الانقسام الحاد وتعمق التبعية للأمريكي عند طرف، وللسوفييتي عند طرف آخر. ومع فقدان مصر كمركزية للصراع العربي الإسرائيلي، والانقسام العربي الحاد على إثره، وزيادة التواجد الأمريكي ووصايته تبعاً لنجاحه في الهيمنة على محطات التدافع الأساسية فيه، وتجيير منتوجها لصالحها، سواء الصراع العربي الإسرائيلي ومرحلة ما بعد حرب أكتوبر التي أسفرت عن فرضه لصيغته بالتسوية واجتذاب مصر تحت مظلته، وحتى ظهوره بالتالي أمام الأطراف الأخرى (سوريا والمنظمة) أنه الوحيد القادر على تحقيق تقدم في أي اتجاه، ولعل التقارب المُحدق بين المنظمة والأمريكي بعد جولات تصعيدية بعد 78 و 81 مع الإسرائيلي فرضت فيها المنظمة بمنطق توازن الردع (عبر موجات الكاتوشا والعمليات النوعية) نفسها كعنصر قوة، وفي ذات الوقت استعدادها مبدئيا لمنطق تسوية (والذي بدأ حتى من قبول النقاط العشر بعد حرب 67)، مما كان أحد أهم دوافع حرب 82 عند الإسرائيلي لإجهاض هذا التقارب.⁴⁰

ومع الخلخلة الأمنية بالمنطقة، وأزمة الرهائن، كان احتمال الخطر السوفييتي في اجتياح إيران حاضرا، وعلى هذا تم إنشاء قوات تدخل الانتشار السريع، ولكن مع الحرب العراقية الإيرانية، وماحلمته كذلك من تقوية هاجس التدخل السوفييتي بإيران استغلالا للحرب، أو الواجبات الأمنية لحماية الحلفاء خصوصا مع ما حصل لاحقا من حرب حاويات النفط، تم تكريس المبدأ الاستراتيجي (التدخل في الأفق) وتأسست القيادة المركزية كبنية تحتية وهيكل قيادية أمامية للتعامل مع كل المبادرات وخطط الطوارئ العسكرية والتي عكستها تدريبات (النظرة الداخلية) بالتركيز على هجوم سوفييتي يسيطر على آبار النفط الإيرانية ثم يتقدم للخليج، ولكن مع نهاية

³⁹ Joseph Alpher, Periphery: Israel S Search for Middle East Allies (London - 2015)

⁴⁰ Avner Yaniv, Dilemmas of Security: Politics, Strategy, and the Israeli Experience in Lebanon (Oxford: Oxford University Press, 1987)

الحرب وفي ظل الدوامة الداخلية للسوفيت وموقع العراق المنتصر، تغير المبدأ التخطيطي ليقابل هجوما عسكريا عراقيا نحو دول النفط الصغيرة بالجزيرة، وهو ما حصل بتمامه.⁴¹

وفيما يتعلق بالتدافع الإقليمي ذاته، حصل تطوران أساسيان:

الأول) هو تحوّل في طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي من ناحية ليتجه للنمط غير النظامي، وتسيّد حركات المقاومة ليوصلته، وقاد هذا لمشكلات ضخمة في مشكلة السيادة، سواء بتضعف منظمة التحرير تبعا لخياراتها الاستراتيجية الخاطئة (تكريس للمنطق الاستراتيجي والعملياتي للحرب النظامية، والتصعيد في حرب الحدود المحدودة، وهو ما يخالف بالأساس منطق حرب المقاومة، مما أعطى لإسرائيل الذريعة لاحتلال بيروت وانكسار متسارع لقوات المنظمة – حتى مع مظاهر بسالة في الدفاع، وطردها) ثم قبولها بمنطق تسوية منقوص. أو تطور حركات مقاومة – إما كانت نتوءا للدور الإيراني بالمنطقة، أو اضطرت للتحالف معه مع انسحاب القوى المركزية العربية من الصراع أو انشغالها بمهام أخرى تباعا. وهذا سيقود مع الوقت لتناقض بنيوي - نتلمس آثاره حاليا - بين نمطين من التدافع العربي نحو السيادة، وغياب القدرة على التوفيق بينهما وترتيب الأولويات.

الثاني) تطور مسار آخر للصراع على السيادة الإقليمية بين العراق وإيران قاد لنتائج شديدة السلبية. فبمصر، واقتناص صدام حسين لمقود السلطة، تضخمت آماله لانتصابه وريثا للمشروع العربي التحرري، وما يستلزمه من بناء هيمنة إقليمية، ولم يكن ينقص ذلك في ذات السياق إلا انفجار الثورة الإيرانية وماحملته من طموحات أيديولوجية حادة ومُعاكسة - كذلك لتغيير الخريطة الجيوستراتيجية بغنّف لتحقيق هيمنة مُطلقة، وبالأخص – كان في مُخيلتها الاستفادة من الأثرية الشعبية بجنوب العراق، إلا حصول الاضطراب العسكري. وكل من الطرفين كانا بحاجة لانتصار مُلهم لمشروعه الإقليمي، ولم يُدرك أيهما، أن الانخراط في حرب مُهلكة استمرت تسع سنوات، يُستصعب معها الحسم، ويقف العناد الأيديولوجي والشخصي خلف استدامتها، سيقود لنتائج استراتيجية ممتدة متناقضة – وأثرها على السيادة العربية ومشروعها كان الأسوأ – وليس فقط بشرية لكليهما.

إيرانيا - أدت الحرب لانكسار أو هام تصدير الثورة عسكريا، وتراجع كثير من الفرضيات الأيديولوجية تحت صخرة الواقع، وربما هذا أفاد في تطوير السلوك الإيراني استراتيجيا بعد ذلك، ولكنه أضاع عليها وقتا ثميناً وفرصاً هائلة كان من الممكن الاستفادة بها في بناء ذاتي، وتطوير إطار إقليمي أكثر توازنا وتحقيقا للمصالح الاستراتيجية مثل محاولته تاليا. و من ناحية العراق – نعم قادت لتحديد التهديد الإيراني لحين، ولكن بثمن استراتيجي عالٍ – كان القبول القسري بترسيخ التدخل الغربي بالمنطقة، والقبول بتعدي إسرائيلي على مشروع استراتيجي هو شديد الحيوية لاستعادة السيادة العربية ومشروعها، والنتيجة الأفضلية التي انتهت بها الحرب لصالح العراق كانت في حد ذاتها معول هدم سواء في تضخم الغرور الذاتي لصادم وتصوره الزائف عن إدراك مدى قوة نظامه وجيشه وحدود حركتهما إقليميا، أو التعمية عن إشكالات جوهرية في مأسسة صنع الاستراتيجية، والقوة القتالية على السواء.

وهنا يظهر السؤال الأهم.. كيف تظهر ضعف القدرة الاستراتيجية تلك في إدارة المحطات الثلاث: حرب أكتوبر وماتلاها في خط الصراع العربي الإسرائيلي، والصراع العراقي الإيراني، وحركات المقاومة؟ وكيف كانت نتائجه شديدة التأثير على فقدان القدرة على استعادة السيادة العربية وبناء التحالف؟ وسيتركز تناولنا على الخط الأول لاعتباره في حجم التأثير على السؤال الرئيس للورقة، وانتصابه مثلا للمشاكل الاستراتيجية بالرغم من تطور القوة القتالية.

حرب أكتوبر

⁴¹ Richard Swain, Lucky War: Third Army in Desert Storm (US Army Command and Staff College Press – 1994) p.4

حين قدم السادات، حاول بطرق مختلفة تطوير الخيار التفاوضي وبتنازلات كبيرة⁴² دون جدوى، بالرغم من إعادته العلاقات بشكل كبير مع الأمريكي وقد بدأت تتحسن في أواخر عهد ناصر مع نيكسون، وحصلت عنده قناعة بالعمل العسكري المحدود لدفع عجلة التفاوض، ولكنه كذلك كان يستبطن نظرة كونية مختلفة للمنطقة ودور مصر بها أنضجت مع الوقت. لا يمكن حسم الصراع مع إسرائيل، ولكن هناك إمكانية لتحقيق سلام ما (بالتأكيد يرغب في جعله أفضل) ولكن هذا يقتضي الانسواء في المعسكر الأمريكي لأنه الوحيد القادر على الضغط على إسرائيل، وفي نفس الوقت – يمتنع السوفيت عن دعم حقيقي يتيح سياسة هجومية. فحين قبل عبدالناصر بمنطق التبعية للسوفيت وهدف التحرير الجزئي، ولكن مع بقاء التصور الوجودي لمصر كما هو، وعلى أمل أن يستعيد زمام رسم حدود السيادة مستقبلاً ويرجعها لما كانت عليه، فإن السادات غير الأساس هذا التصور الوجودي وقبل بمنطق التعايش ضمن الوصاية الأمريكية بالضرورة، وما يقتضيه من الانفكاك من المعسكر السوفيتي، وكذلك توثيق العلاقة مع المعسكر العربي التقليدي، في مقابل تحرير الأرض المصرية بشكل أولى، ومساعدة غير ضارة للجهد العربي في سوريا وفلسطين.

وبلاشك، فإن السادات أحدث نقلة نوعية في فكرة الحرب المحدودة،⁴³ وتطورت فرضياتها الاستراتيجية والعسكرية تبعاً لخبرة حرب الاستنزاف ومع قيادة عسكرية كفؤة: حرب شاملة على قطاع جغرافي محدود ضمن نطاق الدفاع الصاروخي (بما يفرض حالة إنكار جوي على الإسرائيلي وبجهد سيادتها)، وينتقل سريعاً نحو نمط دفاعي ورؤس كباري تشابك وسائل دفاعها ضد المدرعات (مما يُجيد كذلك تفوقها في المدرعات وحرب المناورة)، وهنا يتم ضرب فكرة الأمن القومي الإسرائيلي المعتمد على مركزية الحرب واستدامة الاحتلال، ومنطقه الاستراتيجي القائم على السيادة الجوية وفي المدرعات لتحقيق الحسم العملياتي، وبهذا يفتح سبيلاً للتفاوض المُحابي.

المأزق بداية كان في الاستراتيجية الشاملة للحرب التي دفعت لمنطق التحالف العسكري مع سوريا، للمفارقة. نظراً لخطورة جبهة الجولان جيواستراتيجياً وعملياتياً على الإسرائيلي، في حين أن اتساع جبهة سيناء يقدم حاجزاً طبيعياً، فكان من الطبيعي أن يلجأ الأخير لتركيز قواته على الجبهة الشمالية لحسمها، ثم ينقل قواته سريعاً استفاضة من خطوطه الداخلية للجبهة الجنوبية.

وبالرغم من أن حرب الجبهتين نظرياً هي مكسب استراتيجي ضخم، فضلاً عما تقدمه بنجاحها من دعم سياسي وتجريبي لأشواق الوحدة، إلا أنها تقتضي أن تبقى الجبهة الجنوبية نشطة على الدوام لإجبار الإسرائيلي على توزيع القوات، لأنه بطبيعة الحال خطر الجيش المصري أعلى كثيراً من السوري. ولكن هذا النمط بالأخص يجافي المنطق الاستراتيجي للحرب كما يؤمن به السادات (احتياجه فقط لضغط عسكري وشريط على الأرض يتفاوض عليه)، أو مُقتضي الاستراتيجية العسكرية والعملياتية في ظل القدرات المُتاحة (التحرك ضمن نطاق حماية صاروخية، وتجنب حرب المناورة والهجوم بالمدرعات لتحديد عقيدته الاستراتيجية).

وفي هذا درس بليغ، أن أي تحالف سياسي وعسكري مطلوب من حيث المبدأ، ولكن فرضيات تفعيله وخياراته الاستراتيجية لا بد من تمحيصها تبعاً للأهداف السياسية والقدرات والمآلات، والأخطر – أن يحصل هذا في شفافية تامة، وإلا قاد لأثر عكسي على بناء الثقة وإمكانية الوحدة مستقبلاً. ولكن – الخطة التي تدرب عليها الجيش المصري وبالفعل كان مؤهلاً لها كانت خطة حرب محدودة، وليس تلك التي تم الإعلان عنها رسمياً⁴⁴ – بصياغة شديد الالتباس حتى كعلم عسكري⁴⁵. وعلى هذا – وجد السادات نفسه في وضع لا يحسد عليه بعد نجاح عملية العبور وصد الهجمة المضادة الإسرائيلية 8 أكتوبر بخسارة فادحة تحملها الأخير؛ إذ صارت سوريا تحت الضغط المُكثف وإن استقرت الأوضاع نسبياً بعد التدخل العراقي/الأردني والأهم -الإنذار السوفيتي وعبثية دخول دمشق. حينها أمر

⁴² Elli Lieberman, Reconceptualising Deterrence: Nudging towards Rationality in Middle Eastern Rivalries (London: Routledge, 2013)

⁴³ Ibid

⁴⁴ الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر

⁴⁵ John Cohn, The Role of Operational Pause in War Termination (Newport, Rhodes Island: Naval War College, 1994).

بتطوير الهجوم وما أعقبه من نتيجة كارثية في تحطيم للقوات المدرعة، وحصول الثغرة والعبور المضاد لثلاثة فرق إسرائيلية، وحصار الجيش الثالث، وتحطيم بطاريات الصواريخ في النصف الأسفل من القناة. وعلى الجانب الآخر، فإن الأسد طلب من السفير السوفيتي البدء في إجراءات وقف إطلاق النار بعد يومين من بدء الاشتباكات،⁴⁶ مما يناقض كذلك المنطق الاستراتيجي لأي حرب في بناء ضغط غير معلوم نهايته، خصوصا وأن الأوضاع العسكرية لم تستقر بعد الهزيمة الأولية للإسرائيليين. وهذا يُظهر بجلاء، ضمو حدود المصادقية والشفافية بين رأسي هذا التحالف، بالرغم من التطور الجرفي والبطولة لقياداته العسكرية والجيشين – عن الحروب السابقة.

ولكن على جانب آخر، التحالف العربي في استخدام النفط كسلاح، كان له دور فاعل في دفع الأمريكي لتمنعات مبدئية في سياسة الجسر الجوي، ووقوف البريطاني لجانب الموقف العربي،⁴⁷ ثم بعد ذلك – في الضغط الأمريكي لى إسرائيل لعدم توسيع مستوى الهجوم المضاد، وساعده في ذلك بلاشك – الإشارات الواضحة من السادات حول تغيير الخارطة الجيوسياسية لمصر، وكانت هذا بالأساس منطق كيسنجر وهدفه الاستراتيجي في الحرب، سحب النفوذ السوفيتي، عبر دعم إسرائيل لتحقيق تفوق عسكري محدود، مما يساعد بالطبع في كسر هيبة الدعم السوفيتي للمنطقة، ولكنه يسمح للعرب باستعادة قدر من الكرامة المهذرة بالحرب السابقة، وفي ذات الوقت – يُقربهم من المظلة الأمريكية، ويسمح للأمريكي بممارسة ضغط على الإسرائيلي لتقديم تنازلات.⁴⁸ ولهذا – فتقرير السي أي إيه في المرحلة الأخيرة للحرب كان شديد التركيز على ضعف الأمان العملياتي وخطورة أي خطوة تصعيدية للقوات الإسرائيلية غرب القناة.⁴⁹

وعلى مستوى صنع الاستراتيجية العسكرية، فقد انعكس المُشكل المؤسسي لحرب 67، فحين كان تضخم المؤسسة العسكرية في مستوى أخذ القرار في الأخيرة دافعا لعسكرة الخيار السياسي وحجز القيادة السياسية عن الوصول لتقييم سليم عن القدرة والمسارات العسكرية والضبط الاستراتيجي لخياراتها، فقد حجّم السادات وزن المؤسسة العسكرية كثيرا، بتصفيته لرؤسها عند أدنى بادرة اعتراض أو مناقشة جادة،⁵⁰ واستدامة الجمع بين منصبى الوزير والقائد العام في شخص تابع، وحجبه أي مناقشة استراتيجية وإطلاع على السياق الاستراتيجي والسياسي المحيط بالحرب. وكل هذا أدى ألا تُناقش الفرضيات الاستراتيجية خلف الحرب ابتداء ويتم مراجعتها مع انكشاف مساراتها، وأن يُجبر الجيش على خطوات تخالف المنطق الاستراتيجي للحرب بالأساس وقواعد الحرب، بما له من نتيجة كارثية، ثم الفشل الذريع في مُعالجتها بشكل سريع حين حصلت الثغرة تبعا لفهم عسكري مغلوط عن قيمة القوة المدرعة في النسق الدفاعي شرق القناة، وغيرها من مسائل جوهرية.

ولكن نقطة التميّز الحقيقية لم تكن فقط في التمدد الكمي والكيفي في موارد القتال المادية والبشرية، ولكن في تحوير فن العمليات السوفيتي لئلا يناسب المنطق الاستراتيجي للحرب المحدودة.⁵¹ نعم – كانت هناك فرضية في إحداث تغيير نوعي في بنية الجيش وقواعد عمله لتسمح بتطوير قدرته على تحقيق سيادة – أو تكافؤ جوي، وكذلك القدرة على القيام بحرب هجوم بالصحراء وتميز في المناورة بالمدركات، وهذا كفيلا بحد ذاته، بتطوير جذري في الفرضية الاستراتيجية للحرب وتوسعة مداها النوعي والجغرافي، ولكن هذا النقاش الاستراتيجي المُعقد لم تسمح به بالأصل ضمو المؤسسة الاستراتيجية كما أسلفت، ثم هو بالتأكيد يقتضي مدى زمنيًا، وإرادة سياسية لإحداث تغييرات جوهرية تتجاوز الشق العسكري إلى المساحات السياسية والاجتماعية. نعم – ربما تكون الفكرة التي طرحها

⁴⁶ Henry Kissinger, Years of Upheaval, the Second Volume of his Classic Memoirs (New York: Simon and Schuster, 1982)

⁴⁷ Mathew Ferraro, Tough Going: Anglo-American Relations and the Yom Kippur War of 1973 (New York: iUniverse 2007)

⁴⁸ Henry Kissinger, Years of Upheaval, p.612, 768-770

⁴⁹ CIA Intelligence Report, “1973 Arab-Israeli War: Overview and analysis of the Conflict, September 1975 (Released in 2012)

⁵⁰ مذكرات الشاذلي

⁵¹ Dani Asher, The Egyptian Strategy for Yom Kippur (North Carolina: McFarland, 2009)

الجمسي مقبولة نظرية كعملية عالية الخطورة - في استغلال التهوي العسكري مع عملية العبور وانشغال الإسرائيلي بالجبهة الشمالية، أو بعيد فشل الهجوم المضاد يوم 8 أكتوبر والالتحام السريع مع قوات العدو لتحديد قيمة السيطرة الجوية الإسرائيلية، ولكن هذا كان يقتضي تفكير مسبقاً، ونقل سريعاً لمنصات الدفاع الجوي، وتكثير مكوناتها القابلة للتنقل SAM6، ولكن ستبقى مشكلة المدرعات قائمة.

وبالرغم من تراكم الأخطاء الاستراتيجية والعملياتية بالحرب، والمسئول عنها السادات بشكل أساس، وقادت لوضع عملياتي لصالح الإسرائيلي وظهر هذا بجلاء في مفاوضات الكيلو 101، مع حصار الجيش الثالث ومدينة السويس، وفقدان مظلة الحماية الجوية في هذا النطاق، فإن مسلك السادات التفاوضي كان مفاجئاً للجميع وبالأخص إسرائيل. فالوضع عسكرياً لم يكن مأساوياً، وكانت هناك مصادر كاذبة أمام الإسرائيلي من التصعيد، فقد قبل السادات أخيراً بمنطق المناورة بالقوات وسحب القطاعات المدرعة للغرب، ولكن هوسه بإحداث إنجاز سياسي سريع (ولو صوري)⁵² والأهم - التقدم في تصوره الجيوسياسي المستجد بخصوص علاقته مع الأمريكي، دفعه لتنازلات لم يتخيلها الإسرائيلي نفسه - كما في اتفاقية فض الاشتباك الأول، ثم نصت اتفاقية فض الاشتباك الثاني على تحريم الحرب كخيار، وبهذا خرجت مصر فعلياً من الصراع الذي هو في مركز بناء أمتها وحركتها نحو السيادة والوحدة. وكانت محصلة هذا المسار معاهدة كامب ديفيد التي طرحت مسارين للتسوية المصرية، وآخر للتسوية الفلسطينية (ضمن منطق حكم ذاتي بالقدس والضفة)، ثم إفراز المسار الأول معاهدة السلام - مع مزيد من التنازلات في السيادة المصرية لسيناء وتكريس منطق التبعية والانكشاف العسكري للأمريكي. وأثار ذلك الوخيمة على مصر، بفقدانها إرادتها، وزخمها العربي الذي بنته استحقاقاً تاريخياً ومُعاصراً، وانكفانها على أزماتها الاقتصادية والتنموية وتفاقمها تبعاً لمقتضيات التفسخ العربي والتبعية، كانت موازية لآثاره على محيطها العربي - بتضييع فرصة تاريخية لاستعادة السيادة العربية.

فحرب أكتوبر أفرزت مكاسب استراتيجية بتحطيم نظرة الأمن الإسرائيلي، وإثبات القدرة العسكرية العربية وتطورها، وأول نجاح حقيقي لتجربة تحالف سياسي وعسكري، ولو مبدئياً - وبغض النظر عن إشكال الإرادة السياسية وضعف الفرضيات الاستراتيجية الضابطة لحدوده. ولكن الفشل الاستراتيجي على المستوى الشامل والعسكري، في إدارة النصف الثاني للحرب، أضاع كثيراً من مكاسب البدء، ثم تفاقم التهوي الاستراتيجي وصولاً لمعاهدة السلام.

وهكذا فقد العرب الفرصة لبناء نتيجة إيجابية مستدامة للحرب وتطويرها لفرض منطق سيادة بالإقليم تتضاعف فيه القدرة العربية المستقلة على الفعل وصباغة النظام الإقليمي وسياساته، وتتجهم فيه قدرة الإسرائيلي، وتقبل القوى الخارجية بمعادلة مختلفة تُقايض فيها جزء هام من تدخلها مقابل ضمانة حد أدنى من مصالحها الحيوية.

الحرب العراقية الإيرانية

ومع هذه الانتكاسة الهائلة للعرب - كمسار وحدة ووزن استراتيجي - ليس فقط بخروج مصر من دائرة الصراع التي قادته زماماً، ولكن أيضاً تموضعها في سياق استراتيجي مختلف - إن لم يكن مُعادٍ في بعض تجلياته؛ إذ أن بوصلته وراعيه مختلف (وهذا تبدي في السعي للقيام بدور وكالة إقليمية للأمريكي كما حصل في نادي السافاري، وبدايات التحرك نحو أفغانستان، والعلاقة الملتبسة مع شاه إيران، كان معسكر الرفض يتشكل بدافعية - نظرياً بدت جادة، ويقودها العراق. ولكن ذات المأزق البنيوي في أي تحالف عربي - التنازع الحاد مع السوري، وحضور قوي للمطامح الذاتية، وغياب المؤسسة الوظيفية، واستحالة القيام بدور نوعي في توليف استراتيجيات مواجهة إقليمية فعلياً بدون مصر - لا من حيث المقدر أو المهيئات الجيوستراتيجية والبشرية، ولم يكن ينتظر غير زلزال إقليمي مُستجد (الثورة الإيرانية) بما يحمله من أوامٍ أيديولوجية وقومية مضادة، حتى لو عازتها كثير من الأدوات والفرص - لتمثل تهديد حيوي.

⁵² Matti Golan, Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by Step Diplomacy in the Middle East (Lincoln: TBS, 1976)

في السياق الذي سبق الثورة، كان الشاه مع الوقت يتوسع في ممارسة الدور المُهيمن إقليمياً – أوسع كثيراً مما يحتمله الغربي، والذي كان يتخيل إمكانية تحجيم الشاه لدوره الإقليمي ليتقبل تقاسم دورا وكالبا في الخليج مع السعودي (ثنائية التراب Double Pillar). واستغلالاً للتطور العسكري نوعياً وكمياً، وانكفاء العراق بمشاكله السياسية الداخلية والحرب الكردية، استطاع فرض صيغة توسعية بالفعل في اتفاقية الجزائر. ومع وصول صدام رسمياً للسلطة، وما يحمله من تضخم شديد في طموحه الشخصي، وفي لحظة تاريخية فارقة، لم يكن ينقصه غير مآثره الثورة الإيرانية من استنزاف خطابية وعملية لمحاولات تصدير الثورة للقطاع الشيعي، والخروقات الحدودية المتبادلة، غير اتخاذ قرار الحرب، خصوصاً مع تقدير المخابرات العسكرية بقاء انهيار الوضع الدفاعي الإيراني – تبعاً للتصفية لقطاعات قيادية وكادرية في جيش الشاه – لعامين. وفي سياق تتخاض فيه القوات الرئيستان معها، ووضع خليجي تُمثل له الثورة وخطابها الأيديولوجي التصفوي، وحقائق القوة المُهددة، كابوساً، اجتمعت مُهددات الحرب الشاملة على إيران، كفرصة لانتصاب العراق في وضع – ليس فقط يستعيد زمام المبادرة الإقليمية بعد تراجعها، ولكن يخرج رئيسه بعد الانتصار المُتوقع قائداً لمشروع عربي طموح.

المأزق كان في مستويي السياق الإقليمي التحالفي، والقدرة الاستراتيجية.

- أ. إقليمياً - الخطر الاستراتيجي على الأساس على المشروع العربي حينها، لم يكن فقط تصاعد الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية والتي انخرطت مصر في إطارها بشكل وآخر، خصوصاً في ظل تضخم نوعي وكمي في القدرة العسكرية الإسرائيلية لأسباب ذاتية (ظهور ثمرات منتوجات مشاريع التسليح والتقنيات، وتصاعد معدلات الإنفاق والتسخير الدفاعي) وخارجية (تحول نوعي في الدعم الأمريكي بعد معاهدة السلام، وفي التقييدات السياسية والعسكرية على الوزن المصري)، واستدراج السوفييتي لجبهة أفغانستان. ولكن انهيار العناوين ومراكز الثقل والفرضيات الأساسية التي يُمكن إنشاء وتطوير المشروع العربي بالأساس. وفي حالة الالتباس تلك، كان الواجب أولويات مغايرة تماماً في تطوير رؤى سياسية واستراتيجية موضوعية، وإعادة تأسيس التحالف العربي وإنضاجه، واستعادة مصر باستراتيجية ضغط واستيعاب وكفالة وليس استغلال سقطتها لتطوير دور زعامة إقليمية. وفتح حرب شاملة مع إيران، وبغض النظر عن منتوجها وآثارها طويلة الأمد – يفرض منطق استراتيجي وتحريك لمصادر القوة العسكرية وقواعد تحالف دولي وإقليمي شديدة المغايرة.
- ب. أما استراتيجياً، فكان هناك خلل كبير في كل معطياتها في بداية الحرب، سواء في طبيعة الشخصانية والتسييس في صنع الاستراتيجية، والتي تبنت في الاضطراب الشديد في تقدير مستويات العداء الإيراني وأشكاله وسيناريواته، وعلى مستوى الأهداف السياسية⁵³ (هل تحجيم مستوى العداء بتوصيل رسالة ردعية أم ضرب مقومات تحريكه، أم العودة لاتفاقية الجزائر بخصوص شق العرب والدعم الكردي، أم حيازة الأهوز، أم إسقاط النظام، أم عملاقة صورة النظام العراقي كقائد للأمة العربية بعد انسحاب مصر، وكذلك في تخير الاستراتيجيات المناسبة تبعاً لذلك واعتبار مآلاتها، سواء بترتيب البيئات الداخلية والإقليمية بما يقلل من خطر التهديد الإيراني لصالح أولويات أمن قومية واستراتيجية أخرى، وتمحيص فرضيات الاستجابة الإيرانية والأطراف المحيطة، في ضوء القدرات العسكرية العراقية القائمة حيناً..
- وكمأسسة استراتيجية وقدرة قتالية، كانت هناك الإشكالات المعهودة عربياً، ولكن بدرجة متفاقمة خصوصاً القيادات العسكرية غير الكفوة بسبب التسييس، وكذلك الترهل الاحترافي على مستويات العمليات والتكتيك، وغياب أي قدرة على حروب المواجهة. ومع الإشكالات الجوهرية كذلك في التركيب والأداء العسكري الإيراني، فالتقدم الإيراني منذ 1982 ثم سقوط الفاو وحصار البصرة كان فارقاً، ولكن كذلك لدفع صدام لتغيير حقيقي في كثير من المفردات السابقة، وبالأخص

هذا الاضطراب الشديد والتنازل غير الاحترافي وغير المُعمق لهذه المحطات المهمة في صياغة أي حرب يتبدى بالنظر للوثائق التي تحكي عن لقاءات صدام مع القيادات العسكرية العليا في الثالث الأخير لعام 1980، وغياب أي مأسسة وتفكير نقدي ومنهجي حقيقي.

<https://digitalarchive.wilsoncenter.org/collection/48/iran-iraq-war>

إرساء عرف الكفاءة في التولية، وإنشاء فرق الحرس الجمهوري بمعايير تدريب كثيفة والتركيز على نزعات المبادأة والعنفوان التكتيكي والأسلحة المشتركة، مع تضخم كبير في مستويات التسليح النوعي في الطيران والمدركات.⁵⁴ ومع تطوير كذلك لبنية هيئة الأركان، وتبين للنمط التخطيطي التفصيلي، والذي يقتضي كذلك قفزات عملياتية محدودة ومُرتبة سلفاً، كان التداعي الكبير للجيش الإيراني بفعل التناقضات الداخلية التي أفضت لتأخير الجيش الاحترافي بماله من منطق ميكانيكي لصالح الحرس الثوري وموجات المُشاة، واتساع مدى اللوجستيك، والأزمة التسليحية المتفاقمة تبعاً للمقاطعة السوفيتية والأمريكي (عدا إيران جيت)، فضلاً عن استخدام الكيماوي، مُهيئاً للقيام بموجة العمليات الخمس الحاسمة في 1988، وفي سياق كان التوازن العددي والتسليحي بين الجيش العراقي والإيراني – فضلاً عن التطور النوعي – خمسة إلى واحد،⁵⁵ والاستفادة من معلومات أوصلها الأمريكي حول تفصيلات الانتشار وتخطيط الجبهة.⁵⁶ ومع تطورات استراتيجية نتيجة الخسارة الهائلة في المدرعات والجيش الأرضي عموماً، مع موجات الفرار للمدنيين من طهران تحت وطأة الصواريخ والتي قادت إشاعات الكيماوي لتحويلها لموجة هلع، وكذلك بدء الأمريكي التدخل المباشر كما في عملية Praying Mantis، كل هذا دفع الخوميني للتسليم والقبول بوقف إطلاق النار والعودة للسياق الاستراتيجي السابق.

الخلاصة – أنه بالرغم من التطور النوعي للقدرة القتالية ومآحدثه من نتيجة استراتيجية إيجابية بلاشك لصالح العراق، وكذلك من هدمٍ للفكرة الإيرانية المهووسة بتصدير الثورة لصالح صيغة استراتيجية أكثر براجماتية وتنوعاً وفاعلية عند الأخير للمفارقة، يبقى الخلل في الموضوعة والفرضيات الاستراتيجية التي صنعت الحرب ابتداءً إهداراً لفرص تاريخية في استعادة زمام المبادرة القومية. وبالعكس رضخ العراق أمام ضربة إسرائيل لأهم مشروع تسليحي استراتيجي في بلادنا بالنظر لما وصل له من مستوى وإمكانات في هذا الزمن المبكر.⁵⁷ كذلك فقد فاقت الحرب بمدى توحشها مستوى العداء العراقي الإيراني لدرجة خطيرة أفرزت تداعيات لعقود تالية حتى اللحظة، وأفرزت خلاصات غير موضوعية حول حدود القدرة الذاتية العراقية بمعناها الاستراتيجي والعسكري.

حركات المقاومة

بالرغم مما مثلته فتح من إعادة لمركزية القضية الفلسطينية ووعده – لم تقدر على الالتزام به بسبب ضغط مسارات الحوادث التي فاقمتها خيارات استراتيجية خاطئة بأكثر منه نية مسبقة – بعدم الانشغال بالاحترابات الداخلية والبيئية، إلا أن الإشكالات الفكرية والمؤسسية والتطبيقية في مسارها الاستراتيجي كانت فادحة. النقطة المركزية أن المنطق الاستراتيجي لحركة المقاومة، هو تركزه في الشق الدفاعي بمتوالية عمل غير نظامي تتحيد به القوة العسكرية النظامية للخصم، وتتوسع مع الوقت القاعدة الشعبية اللازمة للتعبئة والحماية – بمنطق الإنجاز وردود فعل الخصم، مما يُمكن من إدماء قوة الاحتلال على مسار زمني، فيدفعها للتنازل عن أهداف – ليس وجودية ويتحقق إنجاز سياسي. وهذا يقضي أن أقصى ماتطمح له المقاومة استراتيجياً في حال إسرائيل هو القيام بدور نوعي أو أهداف سياسية غير راديكالية، وأن يكون مركز الثقل الاستراتيجي هو الشعب تحت الاحتلال، والعملياتية – الأرض المحتلة. ولكن هذا لم يأخذ نصيباً من اهتمام فتح إلا فترة واهتمام محدودين يُعيد حرب 67.

⁵⁴ Pollack, Arabs at War; Murray et al, [The Iran-Iraq War: A Military and Strategic History](#). (Cambridge – 2014); Razoux and Elliott, The Iran-Iraq War (Harvard – 2015)

⁵⁵ A. Cordesman et al, Lessons of Modern War II: Iran-Iraq War (CSIS); Pollack, Arab at Wars

⁵⁶ Army Component, US Central Command (ARCENT), “Battlefield Reconstruction Study: The 100 Hour Ground War”, declassified Version.

⁵⁷ Uri Bar-Joseph, Two Minutes over Baghdad (Routledge – 2003)

وحيث تبنت ميكرا فتح – والمنظمة عموماً – منطق حرب الحدود المحدودة، كانت قائمة أول الأمر على فرضية استراتيجية مغلوبة، وهو استفاد من الحرب النظامية، الفرضية تحققت، ولكن نتاجها كان كارثياً كما هو معلوم. وبعدها، كان منطق التعبئة السياسية والعسكرية والمواردية لتكريس فكرة (الدولة!)، والضغط على المجتمع الدولي هو الحاكم خلف هذا النمط، وكذا الإرهاب الاحترافي كما حصل في حملة، ولم يكن هذا متناسفاً مع جملة الأهداف السياسية المطروحة التي تقتضي نسفاً استراتيجياً وأخلاقياً مُغيّراً، ولا متناسفاً مع احتكار الإسرائيلي للفضاء الجيوستراتيجي في هذا النمط من الحرب الذي يُمكنه من التصعيد العقابي دون حاجز خصوصاً بعد 75، كما فعل في 82 عند حصول بعض التقارب بين المنظمة والأمريكي.

وكان يقتضي كل هذا من المنظمة، سلوكاً استيعابياً وتفاهيمياً مع الأنظمة والشعوب التي تحل فيها (الأردن ثم لبنان)، لأنها في الأخير مادة الأفق السياسي والاستراتيجي في هذا النطاق، وكان من الممكن خلق ظروف سياسية وشعبية، بغض النظر عن الإرادة السياسية للنظم، بجعل عمّان وبيروت أشبه بدور لاجوس، إن كان من المستحيل والسخيف – اعتبارهما هانوي، وفتحلان.

ولكن بعد كارثة بيروت، رجع بعض المنطق الاستراتيجي الفائت وبدأ الاهتمام ينصب على حركة الداخل، وبالفعل – أشعلت فتح الانتفاضة، والتي شهدت مولد حركة حماس من رحم الإخوان المسلمين كذلك. وأحرزت الانتفاضة أثراً استراتيجياً ضخماً، وعجز الإسرائيلي فعلياً عن التعامل معها لأنها نمط شديد الجودة على منظومته، ولكنها فقدته سريعاً بسبب الانهيار الإقليمي لأي منعة عربية متبقية، ودور فيه بعض الاستقلال القومي بعد حرب الخليج. وهنا يتبين أكثر، طبيعة العلاقة المتداخلة والارتجاعية بين ماتحدثه الوحدات الوطنية من آثار استراتيجية ما، يُمكن توظيفها بشرط وجود سياق تحالفي ونظرة استراتيجية فوقية لبناء حيز من السيادة، واحتياج الأولى بالأساس لهذا الإطار القومي من ناحية أخرى لاستدامة مكاسبها الاستراتيجية وتكثيفها كمنتوج سياسي ملموس.

مرحلة التداخي 1990 - 2001

تكريس الهيمنة المركزية الأمريكية وتفكك النظام العربي الإقليمي وصولاً لانهيار العراق والاستلاب العسكري

في النصف الأول لهذه المرحلة، أفضى الالتقاء بين خط التطور الدولي في التفرد الأمريكي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، مع خط التطور الإقليمي بتحطيم القدرة العسكرية للعراق تبعاً لحرب الكويت، وما صاحب ذلك من تفكك لبنية النظام العربي المهترئة بالأصل، وتسوية مجحفة للقضية الفلسطينية تحتمل على بذور التصفية، وتعميق التواجد العسكري الأمريكي بالخليج، إلى تموضع الأمريكي كمنظم أساس للفضاء الإقليمي.

على المستوى الدولي، كانت حرب الكويت بما حملته من نجاح استراتيجي تعزيراً للدور الأمريكي كمنظم سياسي وعسكري، خصوصاً مع الانضباط الاستراتيجي للأخير في مدى تحقيق الأهداف السياسية المُتفق عليه وعدم توسيع مداها لإسقاط بغداد. وفي الوقت الذي استمر فيه الصيني بالتمدد الحذر الاقتصادي والعسكري ضمن استراتيجية العظمى للدفاع النشط،⁵⁸ والهيمنة الإقليمية واليد الطولى الاقتصادية،⁵⁹ كان الروسي في دوامته الخاصة من الاضطراب السياسي الداخلي والهيكلية المؤسسية، وإعادة تعريف اهتماماته الجيوسياسية للخارج القريب⁶⁰ بحذر أمام توسع الناتو سياسياً وعسكرياً.

⁵⁸ Taylor Fravel, Active Defense: China's Military Strategy Since 1949 (Princeton – 2019)

⁵⁹ Sulman Khan, Haunted by Chaos: Haunted by Chaos: China's Grand Strategy from Mao Zedong to Xi Jinping (Harvard – 2018)

⁶⁰ Colin Gray et al, Geopolitics, Geography and Strategy (Journal of Strategic Studies) The journal of strategic studies (1999)

وإقليمياً، الطموح العراقي الجارف لتوظيف ماراه مكسب استراتيجي كاسح في حرب الخليج الأولى في تغيير الخريطة الجيوسياسية – ولأسباب ترتبط بالعظمة الشخصية لصدام وأيضاً تصور سطحي ورايديكالي لتحقيق الحلم القومي – إلى تأسيس مجلس التعاون العربي أولاً حيث تتوج هو على رأسه رمزيًا، ثم الإقدام على أكثر خطوات نظامه مخاصمة لأي منطق استراتيجي متزن في اجتياح الكويت. وكما كان قيادة صدام – بالتحديد – كما تجلي في الحرب الأولى قائمة على الشخصية والنظرة العاطفية والسادجة والتفكير الرغائبي وتحجيم النظرة المؤسسية الاحترافية الشاملة – قادت لمسارات انبنت على فرضيات مغلوطة بالكامل، فزهو الانتصار بعدها عملي هذه المشكلة البنوية لخطوة أشبه بالجنون. على كل اعتبارات القانون الدولي، والنظام الجديد الذي استفردت به أمريكا وتحاول شق قواعده التي لا تخلو من مثالية مبدئية فيما يتعلق بدور القانون ومحدودية القوة، وحيوية المنطقة في سوق النفط مما يضرب مصالح حيوية لقطاع دولي غالب، والتواجد العسكري الفعلي الأمريكي بالخليج وكون خطوته من شأنها تهيج الفزع الأمني لدول الخليج التي تبقى مسئولية حمايتها وطمأنتها في صلب الاستراتيجية وصورة القوة الأمريكية، ووجود إسرائيل كطرف يتحفز ضد أي تغيير جذري في المعادلة الإقليمية، فضلاً عن انحراف كبير في التوازن العسكري والاستراتيجي الفعلي!

وبالرغم من المشكلات البنوية في تكوين وقدرة الجيش العراقي، وتلك المزمنا في منظومة صنع الاستراتيجية العراقية تبعاً للخلل في بنية النظام ومأسسته، إلا أنه كان يمثل مخزوناً عددياً وبدرجة ما نوعياً – خصوصاً مع خبرة الحرب الفائتة، ومشاريع الأسلحة غير التقليدية وإن كان ينقصها الكثير من الإتقان الإداري في توفير الموارد وتنظيم المراحل التصنيعية المعقدة. وهو في كل الأحوال عماد الجبهة الشرقية. وكان يلزمه تطويراً نوعياً تدريجياً، وتحسن فيه الإشكالات البنوية خصوصاً الأبعاد السياسية والمأسسة، ولكن أن يواجه الآلة العسكرية للتحالف، خصوصاً الأمريكي بما وصلت إليه من معايير إتقان عالية في التشكيل والفن والخبرة العسكرية خصوصاً في الحرب عالية القوة بالصحراء، فالأمر كان أشبه باستعراض تطبيقي لكل التطورات النظرية والتقنية في القوة الاستراتيجية الجوية (المُعتمدة على ضرب مراكز القيادة والسيطرة، السياسية والاستراتيجية Decapitation، والعملياتية، والتوظيف العملياتي في تحقيق السيادة الجوية والتدخل والدعم التكتيكي)، وحرب الأسلحة المشتركة (المعركة الجوية- البرية)، ومختلف المرتكزات الفنية والتقنية للثورة في الشؤون العسكرية، على عدو مترجع كثيراً في كل المعايير، والنتيجة كانت من الحسم أن فاجأت وعاكست تقديرات البننتاجون عن خسائر تلك العمليات.

ولو هناك أثر ما على فرص بناء القدرة الاستراتيجية العربية بعد الحرب، خصوصاً مع تكشف الأداء المتهالك للجيش العربي على طرفي الحرب ومع تفاعلها فعلياً مع القوة العسكرية الغربية، فكان تعميق التبعية العسكرية ضمن منطق الاعتماد التسليحي، وبعثات التدريب التي غالباً تتجه لمستويات التكتيك والعمليات الأدنى، بما يخالف المقتضى المنهجي الذي يراعي التدرج وخصوصيات السياق العربي، في الاحتياج لتغييرات هيكلية بحيث تظهر مناهج تعليم عسكرية واستراتيجية، ومنظومات قيادية، وفن وعقائد عمليات مناسبة وناضجة، وأن تخدم سياسات التسليح رؤية أوسع توازن بينها وبين بناء قاعدة التصنيع العسكرية خدمات لسياق استراتيجي مُحدد.

ومع دخول الجيش العراقي المُرَوَّع لجاراته الصغرى، ووقوف أغلب العرب، وبالأخص مصر – تبعاً لتسوية ديون نصف ديونها بنادي باريس ومقتضى التبعية والتشوف لدور وكالي إقليمي – وسوريا – للثأر التاريخي المُشخصن بين النظامين، انهارت فعلياً أي فرصة لتأسيس نظام عربي واستعادة قوته وفق رؤية جادة، ولكن بين الحين والآخر، تحصل تقاربات إيطارية أو فعلية في بعض الملفات تحت قواعد التصدر الأمريكي وخطوطه الحمر. وتبقى جيوب محدودة للممانعة، وإن ليست بالضرورة تتحرك نحو مفهوم وغايات واضحة للأمن القومي العربي، أو تصل لمستوى الفضاء الإقليمي وسياساته:

- أ. حزب الله – ومن ورائه دعم سوري وإيراني يتلمس خطواته بحذر – ضمن استراتيجية متدرجة لحرب العصابات بحيث فرضت على الخصم بعد انسحابه للشريط الحدودي مسار إدماء مع تطوير القاعدة الشعبية، ودفعات تصعيدية لتحقيق شرعية سياسية وتوازن ردعي، وصولاً إلى الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب في 2000.
- ب. وحمام كذلك في سياق استراتيجي للحرب غير المتماثلة مع افتقادها للقنطرة الاستراتيجية الداعمة وحرية المجال السياسي والتحرك العسكري كحالة حزب الله، وإن استفادت من تحويل الدعم الخليجي عن المنظمة بعد موقف الأخيرة من حرب

الكويت، وبقيت الجهاد مدعومة بالكامل إيرانيا. وكلاهما اضطر لخوض مسار بنائي عسبي، من ناحية كان عليه التملص من الضربات الأمنية لسلطة أوسلو، ولكن أيضا - خصوصا قبل هدم إسرائيل ذاتها لاستحقاقات أوسلو - ضرب الشرعية السياسية لمشروعها حيث أن هناك مسارا بديلا وقليل التكلفة لتحقيق هدف الدولة. ولكن مع انفجار انتفاضة الأقصى، واستمرت سوريا في نمط من الممانعة تحت خطوط حُرُم تُراعيها في مستوى دعمها لحزب الله، وتفاهم ضمني مع إسرائيل على عدم فتح جبهة مباشرة بعد 1982. ولم تعترض مبدئيا - كما حصل في كامب ديفيد 2 - على منطق السلام مع إسرائيل ودرجة من لاعسكرة الجولان، وبما يقتضي وقت الدعم لحزب الله، ولكن عدم الجدية الإسرائيلي واشتراطاته المحجفة بخصوص الجولان وبحيرة طبرية أجهضت الوصول لصفقة.

ث. القاعدة - هناك جملة معقدة من المسارات شكلتها كظاهرة (التلاحق الفكري بين سلفية الحجاز والتكفيرية المصرية في أفغانستان، وحالة المد الديني في مرحلة مايعرف بالصحوة، والعنصر الأمريكي - وهذا هو العنوان الدافع خلف كثير من العوامل الأخرى- في إطار الحرب الباردة الذي فتح مسارات لتخلق حالة بعينها ولكن استكملت تشكلها وتفاعلاتها الذاتية فوق كل التوقعات والأمني، وأنظمة إقليمية كالخليج ومصر لها دوافع كثيرة بدءا من استحقاقات الاصطفاف الإقليمي خلف الأمريكي لتطوير شرعية دينية ارتكزت عن عنصر اللعب بالدين للرغبة في التخلص من محاميع متشددة).. ولكن في أول التسعينات وبعد فشل محاولات ركيكة لتفعيل الخبرة الجهادية السابقة في دول المنشأ، ومع التواجد الأمريكي الكثيف بالحجاز بعد حرب الكويت، كانت الصيغة الدينية الأهم في طرحها هو طرد هذه القوات من الجزيرة، والاستراتيجية هو التركيز على العدو البعيد الذي يُمثل على الحقيقة الداعم لبقاء الأنظمة (العدو القريب)، وإن من شأن متواليات التصعيد العسكري معه عبر عمليات إرهاب نوعي، أن تخلق خطوط اشتباك وتصنع بيانات عمل عسكري مباشر، يمكن فيها تهيج القاعدة الشعبية وتوسعتها وصولا لنويات فعل عسكري وسيادة تتوسع.⁶¹ ومع عمليات متبادلة، سواء طرد القاعدة من السودان بضربات أمريكية، أو العملية المُخزية التي تراجع فيها الأمريكي بالصومال، وصولا لتفجير السفارتين، حتى أحداث سبتمبر التي أسست لمرحلة استراتيجية جديدة بالمنطقة والنطاق الدولي الأوسع.

التحالف الاستراتيجي:

كان هناك الطموح العراقي - لأسباب شخصية وقومية - لمحاولة استثمار المنتج الاستراتيجي لحرب الخليج الأولى ببناء إطار تحالفي لتعزيز وتمديد القوة على رسم محددات الإقليم، وعلى هذا كانت المحاولة المتعجلة في مجلس التعاون العربي الرباعي، والذي وإن طوته حرب الكويت سريعا، لكنه عانى من ذات المأزق في غياب الرؤية السياسية والاستراتيجية الناضجة، والإرادة القوية لأطرافه - عدا العراق - لتحقيق تغيير حقيقي في التوازن القومي بغض النظر عن تقييم إمكانيته ونجاعته استراتيجيا، حيث أنه كان في جانب الأردن ومصر محاولة حذرة لتوسعة التعاون السياسي والعسكري دفعا لدور ما - لم يتضح معالمه.

ولعل محاولة سابقة في التحالف ضمن مشروع لتطوير صاروخي متوسط المدى وعالي التوجيه (كوندور) بتمويل عراقي، وتقنية وتصنيع أرجنتيني، ودور مصري لوجستي وتسهيلي وهو المفترض دور شديد التعقيد في ظل القبضة الدولية والأمريكية الخانقة على مسارات موارد وخبرات التصنيع الصاروخي ونقلها،⁶² كانت كافية للإشارة لحجم الإشكال الجوهري في مقتضيات التحالف العربي لتطوير حدود الفعل السياسي والعسكري، وضرورة وجود إرادة سياسية جادة، وليس أقل منها وجود رؤية استراتيجية متقنة لتوزيع الأدوار والتحرك في المسارات المُعقد بمنطق مزدوج - يتدرج في بعضها التي تتطلب دورا بنائيا وتتطلب محطات وسيطة تسهيلية وتهدد مصالح عليا للخصم، ويحسم في المحطات الوسيطة أو فقط عند اكتمال شروط الممانعة في ملف ما.

⁶¹ أوبكر ناجي، إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة، (مركز البحوث والدراسة الإسلامية) - موقع المخابرات المركزية الأمريكية CIA

⁶² Owen Sirrs, Nasser and the Missile Age in the Middle East (London: Routledge, 2006)

هذا المشروع تم إجهاضه سريعا عن طريق الأمريكي والاستجابة الفورية للضغط من مصر- وبشكل مُهين عبر تحميل المسؤولية لوزير الدفاع المصري حينها - أبوغزالة.

وفوق الاختلاف الجذري في مستوى الطموح الإقليمي والبحث عن استقلال السيادة، بين نظرة راديكالية عند العراق، وشديدة التحفظ عند مصر في ظل تكَرّس تبعيتها السياسية والعسكرية للأمريكي، فكلاهما كان يفتقد القراءة الاستراتيجية السليمة.

وهنا المآزق الحقيقي للدول الخاضعة لتبعية سياسية وعسكرية لقوة خارجية أو إقليمية؛ إذ أنه لا يمكن خوضها في مسار استعادة السيادة وما يقتضيه من تطوير حقيقي في القدرة الاستراتيجية بدون تغيير جذري في إرادتها ووجهتها السياسية في مسألة التخلص من التبعية.

مرحلة الاستلاب ومحاولة التشكيل 2001 - 2011

أحداث سبتمبر ومالحقتها من تداعيات زلزلة كاملة للسياق السابق، والذي وإن تكرست فيه الوصاية الأمريكية السياسية والعسكرية، وتم تقليص فيه العراق كقوة عسكرية، وتعميق التبعية للقطاع الاغلب العربي للسياسة الأمريكية، إلا أن منطق الأخيرة كان يعتمد على ترك مساحات واسعة من الحركة الإقليمية ضمن حدود حمر والحفاظ على قوام الأنظمة بطبيعتها المرتكزة على الحكم التقليدي غير الديمقراطي ومعادلة الفساد مع انطباعات إصلاحية تضيق وتتسع حسب اختيار النظام وإدارته للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية. إلا أنه مع موجة الحرب الدولية ضد الإرهاب ظهرت السياسة الأمريكية لإعادة تشكيل الشرق الأوسط ضمن معايير أيديولوجية صارمة وطواعية مطلقة للمصالح الحيوية، خصوصا في وضع كانت روسيا تتحسس أقدامها في تمكين الوضع الداخلي وموجة الانبعاث العسكري وهاجسها هو توسع الناتو في الخارج القريب، والصين في وضع مُشابه وتركيزها في فضاءها الخارجي على ملف الاقتصاد بالأساس والسيادة الأمنية في مجالها الحيوي في بحر الصين الجنوبي، وأوروبا مُجبرة على الانحياز بشكل أو آخر ضمن السياق الأمريكي تبعا للتعاقد السياسي والعسكري وموجة التعاطف بعد الأحداث – حتى مع بعض تمنعات فرنسية وألمانية.

هذا السياق الذي ظهرت فيه استراتيجية تحطيم الأنظمة عسكريا، وملء الفراغ بشكل مُباشر وتهيئة الأوضاع لاستنابات نظم سياسية (ديمقراطية) ومحابية وتحوز على قاعدة شعبية في ذات الوقت. وهذه المفارقة طرحت على الذهن الأمريكي التخير بين البديل الليبرالي المحصور شعبيا، وبديل إسلامي بشرط تعديله ليتوافق مع الشروط الأمريكية. وخصوصا بتجربة العدالة والتنمية بتركيا، وتجارب جزئية في المغرب والعراق ولبنان وتجاوبات مبدئية في مصر وسوريا. على أن المنطق الحاكم هو هبوط تدريجي للإسلاميين بعد التأكد مع التغيير البنيوي في أيديولوجيتهم وقواعدهم.

ولكن النتيجة الأولية كانت صادمة لهذه الفرضية: تقدم الإسلاميين المُفاجيء في المراحل الأولى للانتخابات في مصر – التي استجاب فيها مبارك لضغوط الإصلاح الخارجي ولعله أراد توصيل رسالة تحذيرية في ذات الوقت بخصوص خطر الاكتماس الإسلامي، وفوز حماس الكامل بفلسطين – والتي تم الضغط على إسرائيل أن تسمح بمشاركة حماس وإغراؤها بفرضية سوقها أبو مازن ومبارك عن إمكانية تنعيمها. اللافت أن هذه الفرضية يمكن اعتبارها تحققت واقعا مع الوقت، وإن كان يتجلى فشلها أول الأمر، فالإخوان – كما سيظهر في المرحلة التالية – تقوى عندهم البعد البراجماتي والمنسحب عن منطق الأيديولوجيا لصالح التقدم للسلطة وإن قاد هذا لاختراق خطوط حمر بالمفهوم الديني والسياسة القومية، وحماس – بفرض الواقع تبعا لتصادمها الحتمي مع فتح، ثم تورطها في حسم غزة، ارتضت بسياقات تفاهمية والالتزام بمعادلة ردع يفرضها الخصم، للقيام بواجباتها كسلطة وللحفاظ عليها.

ومع الخلل الجسيم في هذه الاستراتيجية بكل فرضياتها، فإن الموجة الأولى كانت كاسحة في احتلال أفغانستان، واحتلال العراق، و فقط التوقف عن مسار كان له أن يكتمل بتوسيع مدى التدخل العسكري (سوريا بالأخص)، تحت البوادر الأولية للمآزق الاستراتيجية في كل من العراق وأفغانستان، والضغط على الموارد العسكرية المُتاحة، وظهور تقدم الإسلاميين الكاسح في أي انتخابات نزيهة، وردود الفعل الشعبية المحيطة وتمنعات الحلفاء وخصوصا البريطاني، والأهم – فقدان الجمهوريين لأغلبية الكونجرس وزوال مجموعة المحافظين الجدد مما دفع حكومة بوش الثانية لنمط براجماتي.

وبالعكس، فإن السياسة الأمريكية أدت إلى اتساع مساحة الجيوب الممانعة، وإضافة أخرى، وهي وإن لم تصل لمستوى قادر على فرض واقع إقليمي مستقل، إلا أنها أجبرت القطاع المهيم (بالأخص الأمريكي والإسرائيلي) على التراجع والقبول بأوضاع تخيلها سلبية بمنطق القوة وفعلها، وإن حفظت له درجة ما من المصلحة الاستراتيجية للمفارقة.

أ. محور إيران – الممانعة: والجديد هنا – بفعل مسارات الحوادث أكثر منه ترتيب، هو أن تطور مع الوقت محور إقليمي من إيران وحزب الله وحماس وبالطبع سوريا. نعم – العلاقات البنوية كانت حاضرة بين إيران وكل من حزب الله (الولادة والتبعية الأيديولوجية والاستراتيجية الكاملة)، وسوريا (التحالف السياسي)، والجهاد الإسلامي، مع بعض دعم محدود لحماس ولكنها بفقدانها ركن قيادي لها أكثر تحفظا على الارتقاء في سياسة الأحلاف خصوصا مع إيران، والوضع الجيوسياسي الحاد الذي وجدت نفسها فيه بعد السيطرة على غزة واحتياجها الضخم لداعم اقتصادي وعسكري، دفع الأخيرة لتحالف مكتمل. وكذلك – تصاعد موجات الخطر الإقليمي بالسياسة الأمريكية التصعيدية، دفعت هذه الأطراف لعنوان وبنية أكثر بروزا للحلف، وهذا بالضرورة سحب من حماس قدرا هام من حرية الاختيار. ومساحة الاشتباك كانت بالأساس في جنوب لبنان وغزة.

ب. إيران، ولها محركات متداخلة في سياستها الإقليمية التوسعية والتدافعية، وهي على الترتيب: بقاء النظام، والهيمنة الإقليمية كإرث فارسي ومنطق جيوسياسي طبيعي، والعنصر الأيديولوجي – سواء بمعناه الطائفي المستحضر تغييرا شاملا تمهيدا لدولة إمامية وفقا لنظرية الانتظار الإيجابي للمهدي - وإن تخلت الآن عن الهوس المؤدلج لمنطق برجماتي متدرج، أو بمعناه الديني الكربلائي الذي يقف أمام الاستكبار ويتخاصم وجوديا مع الإسرائيلي وحيويا مع الأمريكي. وللتشابك المعقد بين هذه المحركات، وماتفرضه المسارات من أولويات متناقضة، قد يسمح ذلك باقتراب ومعادلات تفاهم في مساحات وفترات محددة، ولكن خلفية الصراع قائمة⁶³. وفي تلك المرحلة – وتبعاً لمشروعها النووي الطموح، كان أكثر مايشغل الإيراني هو الضربة الإسرائيلية المحتملة حين الاقتراب من الخطوط الحمر، وهذا كان يقتضي بكل الأشكال توسعة القدرة على الفعل والإيداء الإقليمي في كل الملفات كرادع. وهو وإن لم يكن ليردع الإسرائيلي تبعاً لمحدداته الاستراتيجية القاصرة (لأنها تعتمد على التعامل العملي مع مصادر التهديد دون مراعاة السياق الاستراتيجي أو الانتباه لمسارات بديلة قد تكون أجدى استراتيجياً)، إلا أن موقف حكومة أوباما الحاسم في رفض هكذا ضربة، وبالعكس – في التقدم نحو التفاهم الذي أفرز لاحقاً الاتفاقية المشتركة هو دال على نجاح نسبي في التدوير الإقليمي لمصادر القوة وتنميتها إيرانياً ليس بمنطق تدافع كامل على السيادة ولكن منطق سيادة نسبية وتوظيف لصالح الملف الأهم.

فالوزن الإقليمي الإيراني تضاعف أولاً بسبب سقوط العراق، حتى وإن تهاوت قوته كثيراً بعد حرب الكويت ولكن بقاء موارد وقدرات يمكن تفعيلها لاحقاً هو عقبة مادية ومعنوية أمام سريان القوة الإقليمية، ثم الاحتياج الأمريكي لدرجة فاعلة من التعاون معها في بيئتي العراق وأفغانستان. وخصوصاً في العراق – استطاعت عبر حلفائها (الأحزاب الشيعية) وتبعاً لمنطق الحرب الأهلية من التحرك في خطوط تعمق من تواجدها، وتطبيق سياستها الانتقامية على قواعد النظام السابق وجيشه، وطبقاً لتصوير كذلك من التمكين للنخبة الشيعية الحاكمة، وفي ذات الوقت – زيادة التكلفة السياسية والعسكرية على الأمريكي في البقاء. وإقليمياً – تطور حلقها ليوافق أجندات الطرف الأمريكي- الإسرائيلي بشكل فاعل في جنوب لبنان، وغير تسليمي في فلسطين، فضلاً عن سياستها الضامة للقواعد الشعبية الشيعية في الخليج واليمن، والتبشير الأيديولوجي في قطاعات بعيدة. وبالأخص في عهد خاتمي، ظهر وجه شديد التصالح والبناء أوروبياً وهذا أسهم في رفع الرصيد السياسي الإقليمي والدولي بالتبعية.

⁶³ Trita Parsi, Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the United States (Yale University Press – 2008)

ج. حزب الله، بعد نجاحه في اقتطاف ثمرات استراتيجية الإدماء بانسحاب إسرائيل من الجنوب 2000، ورفع هذا إعلاميا لمستوى الانتصار، ونجاحه نسبيا بسلوكه المعتدل مع مارون الجنوب وخطابه الإعلامي المتصالح، أن يعزز من وضعه السياسي داخل لبنان، ويجعل المقاومة جزءا أساسيا من بنية الدولة، واستفادته بذلك من حرية مطلقة في التوسع العسكري أفقيا ورأسيا، وإنضاج الكثير من تصورات الاستراتيجية كما سيأتي، وجد نفسه مدفوعا لحرب تموز 2006، والتي كان موضعها ضمن الاستراتيجية الإقليمية للأمريكي على قدر كبير من الوضوح لأول مرة، وهو في أفضل حالاته. وخلال تلك الحرب حقق الحزب تميزا استراتيجيا كبيرا ليس فقط المتمثل في فشل الإسرائيلي في تحقيق أي من أهدافه وسط مناخ داخلي عارم من المرارة وفقدان الثقة، تجلى في تقييم لجنة فينو غراد للحرب بعنوان الفشل السياسي والاستراتيجي،⁶⁴ ولكن أداء الحزب استراتيجيا كان فارقا. الحزب اختار بدقة التنقل بين مخروط تصاعدي في مديات الصواريخ لتكريس الشعور بالعجز عن الانتصار والخطر بالجبهة الداخلية الإسرائيلية، وكذا استخدام أنماط عملياتية وتكتيكية تبدو نظامية (كمضادات الدبابات كورنيت، وصواريخ، والحفاظ على نطاق دفاعية صلبة في بعض المواقع وهزيمة تشكيلات للخبية) ولكن خدمة لذات الاستراتيجية غير النظامية⁶⁵ لأنها الأقدر على تحقيق الأثر الاستراتيجي بفقدان الثقة في الجيش والقيادة السياسية إسرائيلية، وكفاءة قتالية نوعية على المستوى التكتيكي وأيضا العملي (الفصل بين تشكيلات الصواريخ عن القطاعات الأخرى وتكريس اللامركزية لتجنب أثر الضربات على خطوط الاتصال والسيطرة، والاكتمال اللوجستي، وشبكة الأنفاق..). وتبع لهذا الإنجاز الضخم، تضخم بالفعل وزنه النوعي في الفضاء العربي، وكاد أن يرتفع بالفعل بقدرة المحور على التدافع بشكل ناعم ببناء مصادر قوة وآثارها، ولكن للمفارقة – حل أمران معاكسان: الأول) دفعت سكرة الانتصار الحزب، ووهم القوة في أن يستوعب أن ميزانه الاستراتيجي لم يكن في قدرة عسكرية فارقة على الإسرائيلي ولكن بمنطق غير متوازي يستفيد من خرق الخصم في طرحه أهداف غير ممكنة التحقق ونمط نظامي يعجز على الحسم العسكري ويزيد من حجم الإدماء وتطوير الدعم الشعبي لحركة المقاومة – وهذا النمط يفرض توسع واستقرار الدعم الشعبي محليا وإقليميا، إلى سلوك قليل الاكتراث بالحفاظ على هذا المنطق عبر السماح لهوسه الطائفي والاستثنائي أن يتجلى في مساره الداخلي بلبنان – قبل أن يتجلى إقليميا في مرحلة تالية. ومع الإقرار أن هناك مُعطيات استراتيجية حقيقية دفعته للقيام بخطوات تصعيدية سواء في محاولة الحكومة التابعة لتيار 14 أذار وصلاته الأمريكية بالقضاء على منظومة اتصالاته، أو مظهر تاليا من قطع قنطرته الاستراتيجية في سوريا، إلا أنه تجاوز الحد الأدنى المقبول كثيرا. كذلك – الاستثمار في بقاء معادلة صمت دفاعي وتوازن ردعي، قد يكون مقبولا بالطبع بالنظر لاستفادته منها في التوسع في القدرة القتالية داخليا ونقلها لحلفاء، فضلا عن عدم وجود استراتيجية إقليمية (قومية) يتموضع فيها دور نوعي لحركة المقاومة وتفرض منطق استراتيجي أعلى للتصعيد والمناورة للوحدات الجزئية، وهو بالأخير ضمن استراتيجية إقليمية ولكنها الخاصة بالإيراني، وبالتأكيد العلاقة شديدة التعقيد كذلك وضمن سياق تفاعلي دائما بين القوة الصغرى التابعة والقوة الأكبر لتعبير مستمر لحدود التبعية وما ينتج عنها من تصعيد في تلك اللحظة والجبهة على التحديد. بمعنى أوسع – لا بد من قناعة حقيقية للحزب بمدى أولوية ومناسبة التوقيت لمصالحة الحيوية – فضلا عن الوجودية – ومصالحة إيرانية في مراعاة هذا بقدر لأنه بالمنظور الاستراتيجي مهم الحفاظ على الحزب وتنمية قدراته – لا هدرها في معارك ليست هامة. ومعادلة الوكالة تلك من التقييد بحيث لا يمكن فهم تجلياتها في الواقع بسهولة، وكيف تفشل القراءات المؤدلجة والسطحية بالضرورة.

⁶⁴ The Official English Summary of Winograd Report (Press Release) 2007

(<https://online.wsj.com/public/resources/documents/winogradreport-04302007.pdf>)

⁶⁵ وهذا مادفع البعض لتخيل أن الحزب قد شق نمطا استراتيجيا جديدا – هجيناً، ولكنه الحقيقة أبقى ذات الاستراتيجية، ولكن التغيير حصل على مستوى تفصيل الاستراتيجية بتنوعها أنماطاً عملياتية واستخدامها غير النظامي لاشتبكات وأنماط نظامية، وليس في جنسها.

Fank Hoffman, "Lessons from Lebanon: Hezbollah and Hybrid Wars", Foreign Policy Research Institute, August 2006;

Russell Glenn, "Thoughts on Hybrid Conflict", The Small Wars Journal, February 2009

د. حماس. بالرغم من عدم وجود رؤية استراتيجية عظمى – غير القيام بدور تجذير المقاومة انتظارا لمتغيرات غيبية في الفضاء الإقليمي،⁶⁶ إلا ان استراتيجيتها تجاه الأهداف قصيرة المدى كانت أفضل من المنظمة، وكانت أكثر تعبيراً عن فلسفة حرب المقاومة التي تدرك أن مركز الثقل الاستراتيجي والعملياتي يبقى الأرض المحتلة وشعبها. وبالفعل، اجتازت فترة التسعينات الصعبة، وقادت انتفاضة الأقصى – بما فيها كتائب فتاوية انحازت لخط حماس، وبدعم من عرفات قبل استشهاده، ونتج عن هذا إنجاز واضح بانسحاب شارون من غزة. ولكن بعد 2005، قاد افتقاد الرؤية وعدم تطويرها مع الوضع الناشيء وكذلك افتقادها لنخبة قيادتها، الى سلسلة من المواقف شديد الخطورة على منطلق استراتيجيتها العسكرية قصيرة الأفق.. دخول الانتخابات المحلية ممكن تسويغه، ولكن دخول انتخابات البرلمان وعلى كل المقاعد، ثم التورط في تشكبل الحكومة، ثم الحسم لما هو متوقع من صدام سلطوي مع فتح، وبهذا السيطرة على غزة والمسئولية عن إعاشة مليوني مواطن في وضع جيوسياسي واستراتيجي يتحكم فيه اسرائيل مع نافذة محدودة على مصر، وكذلك الاضطرار للانضواء في محور إيران لضمان الإعاشة المادية والعسكرية، وترك الضفة بالمقابل بعد سياسة اقضاء فتح في غزة. هذا الوضع كارثي من ثلاث نواح ..أولاً) ترك الضفة لصالح غزة والأول هي الأخطر ألف مرة في القيمة الاستراتيجية وأفق الصراع، ثانياً) استنسخ نفس وضع المنظمة في لبنان ومعه انهيار منطق حرب المقاومة ليصبح حرب حدودية مع قوة عسكرية أدنى وزاد سوءا عليه ان حماس هي من في خانة الابتزاز وليس إسرائيل بسبب المسئولية الجغرافية السياسية والإعاشية، وثالثاً) بناء مواقف إقليمية بناء على هدف بقاء سلطة غزة وليس بالضرورة المصلحة الاستراتيجية لمشروع مقاوم له رؤية واضحة.. وكذلك ذلك الاهتمام الأكبر بتمكين السلطة في غزة أكثر من الدوران حول بوصلة المقاومة.. ظهر هذا جليا في حملة 2009 التي صوّرتها انتصارا لتحافظ على رصيدها الداخلي وهي بالكاد تقدم استراتيجي لأن هناك عدم تحقق لهدفي حماس في الحملة : تمديد الهدنة للضفة وفتح المعابر بالرغم من بؤس الاستراتيجية الإسرائيلية حينها، ولكن لأن القيادة الثلاثية طرحت أهدافا راديكاليا – كاستهلاك انتخابي – بحيث يقود الفشل المتوقع في تحقيقها لتقدم استراتيجي لصالح حماس بالضرورة.

د. القاعدة. بالرغم من خسارة القاعدة لمحاضنها في أفغانستان، إلا أنها وجدت أرضا خصبة لمشروعها الحشدي والتنفيذي في العراق والصومال ومواقع تبعا لسقوط الأنظمة الحاجزة (عرض مُصغر لما سيحصل تاليا مع داعش) ولغليان المشاعر القومية والدينية ضد المحتل، وتصديقا للفرضية السابق إشارة لها حول بناء خطوط مباشرة للاشتباك. وكذلك حملاتها للإرهاب النوعي بأوروبا، أدت بالفعل لزيادة التمتع الغربية عن توسيع مدى الاشتراك، لأنه أتى ردا على انخراط عسكري مباشر بالشرق الأوسط، بالضبط عكس أثره مع داعش لاحقا. لكن المأزق الأساسي لها، كان في جنوح جناحها بالعراق بالأخص لمسلك تصفية غير تمييزية ضد القطاعات العراقية السنوية والشيعية على السواء، ونزوع سريع لفرض هيمنة دموية على بقية الفصائل المسلحة دون استيعاب لضرورة منطق التوحد والمدارة البيئية أمام قوات الاحتلال، مما سهّل كثيرا مقتضيات الاستراتيجية الجديدة لمكافحة التمرد الأمريكية، التي أشرف على صياغتها ثم تنفيذها بترانس، في اختلاق أدوات محلية (الصحوات وحتى فصائل مقاومة) للتصفية العملياتي وقطع الموارد البشرية واللوجستية عن الكيان المستهدف.

ر. المقاومة العراقية. كذلك المقاومة بالرغم من أدوار مشرفة قامت بها، فقد عانت من مشكلات بنوية في غياب إطار سياسي ورؤية واضحة، تستطيع أن تناور استراتيجيا بالمسارات العسكرية وأثارها لصنع صيغ سياسية ودفاعية مستقرة وتراكمية. وبقي كذلك القيادة المركزية الاستراتيجية، مع الحفاظ على التبعض العملياتي والتكتيكي كضرورة لهذا النمط من الصراع العسكري، شأننا مفتقدا، وكان له نتائج وخيمة في رسم صيغة كلية تتجمع فيها الأنشطة التكتيكية، ويتم التراكم والترتيب بين جملة واسعة من الأهداف والمعارك والصغرى لتتجمع في أهداف عسكرية جغرافية ونوعية مُحددة. وأيضا حل الكثير من الإشكالات التي صنعتها استراتيجية الخصم، في التحريش بين الفصائل، واستمالة بعض أطرافها، وخلق بيئات أمنية

حماس (الجزور التاريخية والميثاق) – تحرير د. عبدالله عزام – بيروت 2009⁶⁶

بأولويات أهم بغرض الإشكال وتضييع الجهود. ولكن في كل الأحوال – فالأثر الاستراتيجي للمقاومة العراقية، وإن طواه سريعا الحرب الأهلية، شارك مع العناصر الأخرى في إفلاس للفرضيات الأساسية للاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة بلاريب. ولكن لم يُمكن الاستفادة منه للأسف في صنع سياق سياسي لصالح الفكرة الوطنية التي امتنها نظام بعد الاحتلال كنسق دستوري وممارسة فعلية، وحماية القطاعات الشعبية المغبونة – خصوصا السنية – أمنيا ضد الميليشيات القاعدية والمالية لإيران على السواء. وهذا الفشل بالتحديد – كان من أهم أسباب الوقوع في شرك داعش في المرحلة التالية.

وكتقييم إجمالي للاستراتيجية الأمريكية في الحرب على الإرهاب، فلم يكن هناك انتباه مبدئيا لتعقيدات هذه الظاهرة التاريخية التي يتحمل الأمريكي قدرا لا بأس منها، والتي تُشكل الظلم التاريخي الذي تشعره الأجيال العربية من السياسات الغربية الاستعمارية ودعما لإسرائيل وتلك الأنظمة العربية على السواء، أو إدراك أن تدخلها المباشر يُحقق بالضبط شروط المنطق الاستراتيجي للقاعدة بالأساس لتنتقل من حركة نوعية معزولة جغرافيا خارج الإقليم العربي لتتأثر عسكريا وشعبيا حاضرا.

ولئن كان يُمكن تفهم غزو أفغانستان – تبعا لمنطق الواقعية السياسية، ولانحكي كمنطق أخلاقي أو قانون دولي بالضرورة، إلا أن غياب التمحيص الاستراتيجي في فرضياته الحاكمة ومساراته واستراتيجيات الخروج كان كبيرا. ولعل هذا يتمثل في الانتقال العشوائي من مسارات استراتيجية متباينة وبينها تناقض في البنية والمقتضيات (قصص سياسي لقيادة القاعدة وطالبان، ثم حرب بالوكالة للقضاء على النظام وجيوب القاعدة، ثم مكافحة تمرد وبناء دولة)⁶⁷، بل الهدف السياسي ذاته كان ملتبسا بين المنطق السياسي الطبيعي الخاص بتحييد أي خطر أمني مما يقتضي تصفية وجود القاعدة وبنيتها، وذات الأيديولوجي بزراع منظومة سياسية واجتماعي لا يوجد في السياق المحلي أي مُعطيات تسمح بها.⁶⁸ وبالتأكيد – لم تُطرح أي مسارات استراتيجية بديلة، بالمزاوجة بين عمليات مكافحات الإرهاب والعمليات الخاصة، ودعم حرب الوكالة، في ظل ضغط سياسي واقتصادي على نظام طالبان تمهيدا لتحقيق تنازلات تفاوضية، وصيغ مُستقرة للحكم المحلي.

إلا أن الإشكال الاستراتيجي الضخم حصل في غزو العراق، وبالتأكيد لم يكن له أي غطاء سياسي أو قانوني دولي، وأسهم مع الوقت في إعادة التمايز القديم داخل الناتو (فرنسا وألمانيا) وتطوره لفترة تالية. وإذا تواجد بعض القصور في تعريف الأهداف السياسية والخيارات والفرضيات الاستراتيجية في حرب أفغانستان، فإن ما حصل بالعراق كان ملهامة كاملة، خصوصا مع التحريف المتعمد في مفاصل اتخاذ القرار الاستراتيجي للحرب لتصنع وهما تم تصديره دوليا عن علاقة العراق بالأصولية الإسلامية المسلحة، وكذا في احتفاظه ببنية تحتية للسلاح الشامل. ولكن حقيقة الأمر كان مشروع جاد لإعادة تغيير الشرق الأوسط بشكل هزات عنيفة تقضي على أنظمتها المستقرة بكل عوارها، لإعادة تأسيس واقعا مستجدا على مقاييس – ليس فقط المصالح الاستراتيجية الأمريكية في بقاء الهيمنة على الفضاء الإقليمي وأمن إسرائيل واستدامة تدفق النفط، ولكن الأيديولوجيا المراهقة عن ديمقراطية واعدة لا توجد حتى في واقعها الغربي بهذا الشكل مقطوعة عن تطور تاريخي مضمّن.

ومع تحية كل أو هام النظام العراقي عن إمكانية المدافعة، أو حتى أن يفقد التمتع المؤقت لتحريك عجلة الضغط الدولي، فقد انهيار الجيش بشكل سريع أمام ذات الآلة العسكرية الأمريكية التي تضاعفت قدراتها القتالية فنيا وتقنيا وخبراتيا عن عقد خلى، في الوقت الذي انهارت مقومات ذلك الجيش بفعل الترهل، والفساد، وفقدان الروح العامة ومسار التطوير – حتى بأبعاده التقليدية الخطية الذي فرضه الحلم القومي السابق لنظام صدام وضرورات حرب الخليج. وبتطبيق حرفي للفن العملياتي للأسلحة المشتركة والتطويق الذي

⁶⁷ Antulio Echevarria II, "After Afghanistan: Lessons for NATO's Future Wars", RUSI Journal, Vol. 159, Jun 2014, No. 3, pp. 20-23.

⁶⁸ Colin S. Gray, "Concept Failure: COIN, Counterinsurgency and Strategic Theory", Prism 3, No. 3 (June 2012), pp.17-32;

استقر أمريكا منذ تبنيه ، مع مآفرزته التقنيات الرقمية والتسليحية من نقلة نوعية في عمق ودقة الاستهداف والتفوق المعلوماتي وإدارة المعارك المشتركة، تهاوى الجيش وسقطت بغداد سريعا، في حين ارتكز البريطاني على شراء ولاء العديد من قطاعات الجنوب. وأعلن الرئيس الأمريكية من على سطح (قد تمت المهمة).

ولكن الإشكال الاستراتيجي الضخم في عدم وجود رؤية سياسية واستراتيجية واضحة لما يمكن فعله بالعراق وكيف يفيد غزوه وإسقاط نظامه في مسار استراتيجي يخدم المصالح الأمريكية الأساسية في المنطقة - حل وقت سداه، فبالرغم من قرار الحرب الذي سبقها فعليا بعام، بدأ التفكير بشكل روتيني وسطحي في منطوق إدارة العراق فقط قبل الغزو بشهرين، وظهر هذا في كم القرارات الخرقاء التي أُخذت، مثل حل الجيش العراقي والبنى البيروقراطية الأساسية للدولة (دون إدراك خطورة ذلك كاستراتيجية شاملة لأنه يستلزم إعادة بناء دولة في ظروف عسكرية مستحيلة، وفي وقت لا يمتلك المستعمر أي شرعية مقبولة شعبيا أو معرفة فنية وسياقية كافية، فضلا عن دفع كثير من هذه النخب العسكرية والبيروقراطية بشكل أكيد للمقاومة)، أو الارتكاز على الأحزاب الشيعية في بناء النظام الجديد ضمن

وبالرغم من التحسينات الفعلية في بنية والعقيدة القتالية للجهد العسكري الأمريكي لتناسب نمط الحروب غير النظامية تلك في العراق وأفغانستان، وإحراز بعض المكاسب الوقائية في إجهاض الممانعة وخروج مع صيغ حكم مستقرة نسبيا، إلا أن الخلل البنوي في الإطار السياسي والاستراتيجي التي تم خوضها فيه، حتى بعد إزالة هوس المحافظين الجدد من منظومة الحكم، قاد لتداعيات حادة في تحطيم البنى الجيوسياسية المستقرة لعقود، واستغلال الخصوم المحليين ذلك لتوسيع مدى الفعل ضد مصالح الزوائد الإقليمية مما كرس منطوق الالتزام العسكري حتى مع تحوّل الاهتمام الاستراتيجي مع أوباما لمناطق أخرى (جنوب شرق آسيا وأوروبا)، وترامب للحرب التجارية.

مرحلة التفتت 2011 ومابعده:

التحول الديمقراطي وضياح فرصته التاريخية، ومحاولة استدعائه وتوظيفه وصولا لحروب أهلية وانهيار الدول المركزية بمالحق ذلك من الفراغ السيادي المحلي ومشكلاته، والاشتباك الإقليمي، وصك معادلات تفاهم بين القوى الإقليمية والدولية على خلفية صراع على تضاد مع فرص تخليق مشروع سيادي عربي - ثلاثة خطوط للصراع: دولي - إقليمي - عربي (بيني)

بانبلاج الربيع العربي بشكل مفاجيء - حتى لكل التقديرات الاستخباراتية الغربية⁶⁹ - عندما أحرق البوعزيزي نفسه، تلففته جماهير عربية حاملة بالسيادة في أوطانها وتحوّل جذري لصيغة رشيدة من الحكم والعدالة الاجتماعية والتنمية. ولكن مع مشكلة انهيار النخبة العربية بالأساس واللازمة لكي تنشأ عمليات تحول ديمقراطي ناضجة تسعى لانتقال سلس وتأسيس لعقد اجتماعي حقيقي ومصالح وطنية جامعة وشروطها المؤسسية قبل النزاع على السلطة، فشل الربيع العربي من أن يحدث تغييرا سياسيا حقيقيا، بحيث يُحرر

69 UK Intelligence and Security Committee (Annual Report 2011-2012); and Ruben Acros, "The impacts of Intelligence on Decision Making: The EU and Arab Spring", Journal of Intelligence and National Security, Volume 33, 2018 - Issue 5; Gamal Selim, "The United States and Arab Spring: The Dynamics of Political Engineering," Arab Studies Quarterly, Vol. 35, No. 3, Special Issue: Perspectives on the Arab Uprisings (Summer 2013), pp. 255-272; Jeff Goodwin, "Why We Were Surprised (Again) by the Arab Spring", Swiss Political Science Review 17(4): 452-456

الإرادة السياسية للنظم من عوامل التبعية والمصلحة الذاتية، والتزهل المؤسسي العارم – وكل هذا أجهض لعقود كل فرص الوحدة والتنمية وتطوير القدرات الاستراتيجية وتفعيلها في إدارة الصراع بكل أبعاده.

ولكن الإشكال لم يكن فقط ضياع تلك الفرصة الجوهرية للتحوّل السياسي الشامل وما يتبعه من تحوّل استراتيجي مأمول، ولكن ما قاد لتفتت دول مركزية بعد تفتت النظام العربي القومي وضياع الفرصة لاستعادته قبلها بعقدين.. خصوصا – أن محاولة استنساخ ما حصل في مصر وتونس (وقد حكمه المنطق الذاتي ومناسبة السياق الشعبي وموازن القوى) لحالات أخرى شديدة الالتباس، سمح بتحوّل الحركات الشعبية – والتي لها شرعية سياسية لا مراة فيها – في سوريا وليبيا واليمن والبحرين، لأدوات للتدخل الإقليمي والدولي، وارتفعت بذلك أسهم حروب الوكالة وتفتت الدول.

وهناك مسلكان في التحليل تجزم بديهيات استيعاب العلاقات الدولية والتدافع الاستراتيجي، وكذا مسارات الواقع الفعلي، بخطئهما؛ الأول تصور أن موجة الربيع العربي هي مُصنّعة غربيا وإقليميا، دون إدراك مافي حركة الشعوب العربية جميعها من بواعث ومقدرات ذاتية وما في منطق النداعي من قوة، وأن الأمريكي ليس كلي القدرة، ولا يمتلك كل أطراف المشهد بيده، خصوصا في هذا العقد الذي بدأ فيه يتراجع لأسباب استراتيجية بحتة تتعلق بإعادة تدوير بوصلة الاهتمام وتبعاً للتعثرات الحادة للعقد السابق، وأنه لم يكن فعلا على قدر كبير من المفاجأة ببداية هذا الموجة على الأقل. والثاني القاصر كذلك – التعامل مع كل تجارب الربيع العربي بذات المسطرة التحليلية دون استيعاب، أنه وبالرغم من تشابه منطق الشرعية السياسية لها جميعا ووجود مفاعيل ذاتية حقيقية وراء حركة كل شعوبنا، إلا أن ديناميات التحريك والاستيعاب والتوظيف، فضلا عن التفاعل بين الأطراف المحلية، تختلف حتما وتقوم لمسارات ونهايات تتباين، وأن القوى الدولية والإقليمية، وإن تفاجأت بتوقيّات وأشكال، إلا أن لها مطامح ضخمة في الاستفادة من الحالة ودفعها لإحداث فراغات سياسية يُمكن توظيفها في استراتيجياتها الخاصة – والتي هي في طور التشكل والتعديل المستمر – فضلا عن أدواته التقليدية والمستحدثة في التأثير على البيئات المحلية – سواء بارتباطات بالأنظمة والمؤسسات والقوى السياسية، أو أدوات المال والإعلام ونقل وتفعيل مصادر القوة العسكرية.

بدأ الربيع العربي – بمصر وتونس، ثم ليبيا واليمن، ومحاولات بالبحرين والمغرب، ثم سوريا – وهناك وضع دولي وإقليمي بمستجدات دفعت مع الوقت لتحوّل الفضاء العربي لساحة تتازع حادة على خلق مصادر نفوذ وتفعيلها لتوسعة المجالات الحيوية وسياقات سيادة مناقضة بالضرورة لأي مصلحة عربية.

أولا) الأمريكي،

مع الانسحاب التدريجي من الشرق الأوسط، والتفاجؤ بالربيع العربي، حصل ارتباك ميدني في الإدارة الأمريكية في التعاطي معه، هل الإبقاء على المعادلة القديمة – والتي تأكدت بعد فشل مشروع المحافظين الجدد – بالحفاظ على الأنظمة، أم استدعاء هذا المشروع ولكن بصيغة غير عسكرية وأكثر تدرجا وبراجماتية ومناسبة ذكية لمتغيرات الواقع المحلي واستعداده؟ خصوصا وأن سؤال فراغ السلطة بمصر مثلا – كان مطروحا أمريكيا لسنين قليلة خلت، وكان التصور منطلقا من فرضيتين: أولا) أن الإسلاميين هم أصحاب الشرعية الشعبية والقادرين على صنع أنظمة مستقلة وهم نتاج أي ديمقراطية إجرائية، والثاني) أنه لا بد من ضامن (وصي) لفترة حتى يتم التأكد من تنعيم الأجندة والقبول بالمحددات الاستراتيجية الأمريكية وعدم النزوع لتغييرها في الترتيب الاستراتيجي-الدفاعي والسياسات الاقتصادية العليا. وهذا الوصي قد يكون إقليميا، أو محليا – المؤسسة العسكرية مثلا.

ولا يمكن استيعاب منطق التحرك أمريكيا في هذه المرحلة بأي صيغة سطحية تفترض ثبات الاستراتيجية وأهدافها، أو كلية أو انعدام التدخل، فهذا يخضع أولا للمراجعة الاستراتيجية الذاتية حول ترتيب الأولويات، ومدى حصول تهديدات محلية على المصالح أو بسبب تدخل طرف دولي وإقليمي مُنافس، وكذلك – التقييم لمآلات الحوادث المحلية وفرص وثمرات التدخل، مما يحكم بالتالي على مستوى التدخل وصيغته. وأعطى مثلا بمصر وسوريا :

أ. مصر. حين حصل يناير 2011، التردد منها أمريكيا كان مرده تردد في تقدير مأل الحراك، ولكنه حُسم مبكرا لصالح دعم مرحلة انتقالية. والتصور مابعد يناير كان منطق الشراكة بين المؤسسة العسكرية والإخوان عبر مجلس للأمن القومي ورئيس توافقي وبرلمان إخواني، مع توزيع الاختصاص: الجيش سيادي والإخوان خدمي، ولهذا كان الارتياح لنتيجة استفتاء مارس التي أدت لمرحلة انتقالية يقودها العسكري وتقود لانتخابات مبكرة محسوم فوز الإسلاميين بها.⁷⁰ وهذا لم يمنع من محاولة دعم للقوى المدنية كذلك لتأخذ من رصيد الإخوان. وكان في هذا التصور مكان قوي لقطر كوكيل وداعم إقليمي، وإن كانت له بالتأكيد مساحاته التي يُناور فيها لمصالح ذاتية. ولكن مع الوقت، وخصوصا بعد ظهور بوادر لتتبعم الإخوان، مثلا الاعتراف علنا بكامب ديفيد وبقية الاتفاقات،⁷¹ ثم تغيير الإخوان لجزء مهم في معادلة التفاهم السابقة والترشح للرئاسة تبعا للنزاع الحاصل مع المؤسسة العسكرية أول 2012 بسبب تصورهم لتغيير ميزان القوة الداخلي تبعا لتضعف موقف الجيش بعد أحداث محمد محمود والفوز الإخواني بالبرلمان وكذا الضوء الأخضر الأمريكي بعد زيارة ماكين وفضيحة المجلس العسكري في أزمة الجمعيات الأهلية،⁷² وكذا موقف الرئيس الإخواني من حملة غزة 2012، الذي كان مفاجئا ومطمئنا - لحد ما - لإسرائيل،⁷³ كان هناك قبول لسيطرة سياسية إخوانية، ولكن بقاء العسكر كشريك أصغر وضامن في ذات الوقت⁷⁴. ولهذا كان هناك رفض أمريكي لماحصل في يوليو 2013، وتجميد المعونات كان خطأ أحمر، لأنها كانت مرتكزا أساسيا في الترتيب الجيوستراتيجي للمنطقة بعد معاهدة السلام وفقا لنظرية كيسنجر حول التوازن العسكري (وليس التساوي) كدافع وضامن لاستقرار معادلة التبعية والسلام والإقليمي، ولم تكن تفضلا أو مجرد دعم للنظام. طبيعي أن الأمريكي كان يبحث بشكل ما عن التوازن بين الجيش والإخوان كقوتين رئيسيتين في مصر، بالإضافة حتى لتطور قوى مدنية مواجهة للإخوان كذلك (مثلا موقفه في الاتحادية الناقد بشدة للإخوان)، ولكنه كذلك يبني موقفه تبعا لحسابات الفرص والمآلات، ويتجه لمن له الغلبة (فكه للاحتقان مع الإخوان بعد إقرار الدستور في 2013).. ولهذا - فمع الوقت .. بدأ يُعيد صلته بالنظام المصري الانتقالي، وخصوصا بعد انتخاب السيسي، ومناورة الأخير التي تمثلت في الاقتراب من روسيا وإن أخذت طابع الابتزاز وليس السياسة الجادة، ولكن بدئه فعليا في تنويع مصادر السلاح وهذا استمر.

ب. سوريا، كذلك كان الأمريكي مشجعا عن طريق وسطائه الأوروبيين والخليجيين لتطوير الوضع المضاد للنظام سياسيا وعسكريا، وكان يدعم الطرح الإسرائيلي في تقسيم سوريا بين كتلة علوية في الساحل، وسنية بالشمال ودمشق، وكردية بالجنوب، ولكن لم يكن في الوارد بأي حال التدخل بحسم عسكري لاعتبارات المعوقات العملية - بالنظر للقوة التقليدية في الدفاع الجوي والجيش النظامي في البدء ثم انخراط الميليشيات الموالية للنظام والتواجد العسكري الروسي لاحقا، والاستراتيجية - التي تتطلب دخلا عسكريا مباشرا على الأرض وممتدا لاتسمح به التجربة السابقة بالعراق والموقف الأمريكي الداخلي مؤسسيا وشعبيا - فضلا عن توقي تصعيد التصادم الحاد مع الروسي العائد بقوة لساحة التدافع الدولي. ولكن الردع العسكري الرمزي ردا على استخدام الكيماوي كالحفاظ على خط أحمر دولي ترتبط حدود التظاهر كقوة عظمى به، ولغرض الانتفاع السياسي به داخليا كذلك مقبول ضمن سياق تفاهمي مع الروسي.

⁷⁰ IISS, Egyptians choose order over further political upheaval, (IISS, Strategic Comment, Volume 17, 2011 - Issue 3)

⁷¹ <https://www.youtube.com/watch?v=tz1LNI1VINM>

⁷² <http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/texttrans/2012/02/20120221124737su9.474909e-02.html#axzz3qP1kmt6>

⁷³ <http://abcnews.go.com/International/egypt-president-morsi-wins-us-israeli-gratitude-gaza/story?id=17780177>

<http://www.theguardian.com/world/2012/nov/15/mohamad-morsi-gaza-israel-egypt>

<http://www.cbsnews.com/news/egypt-emerges-as-major-middle-east-mediator-with-israel-gaza-cease-fire/>

⁷⁴ http://csis.org/files/publication/120117_Egypt_Transition.pdf

<http://www.brookings.edu/research/testimony/2013/02/26-middle-east-north-africa-wittes>

<http://www.rand.org/pubs/monographs/MG1247.html>

وحيث تفاقمت ظاهرة داعش، كان هناك خطر حقيقي، ليس فقط لما مثلته من تهديد أمني حقيقي لأوروبا – وإن لم يتجاوز المستوى الخطر التكتيكي بذاته، ولكن لأن الظاهرة أثبتت قدرتها على التطور الحاد والانفجاري (خصوصا ما حصل بالعراق وتهاوي الجيش المتسارع) مما قد يهدد لاحقا ترتيبات الأمن الداخلي الأوروبي استراتيجيا وكذا الترتيبات الإقليمية بالمنطقة، فكان مُهم ضرب الأنموذج، أو على الأقل تحجيمه بهزيمته عسكريا ومحاصرته جغرافيا مما يُفقد كثيرا من توهجه الجاذب لقطاعات الشباب المحقق بالشرق والغرب. وحتى مع هذا – فكان أيضا نسفا شاملا، يُحتفظ فيه للتدخل العسكري بدور نوعي جوي وتسهيلي، وإعادة بناء للقدرات العسكرية المحلية (الكردية – والعراقية، والسماح بتضخم الأداة الشيعية الميليشوية)، مع الضغط والتوافق على خطوط حمر مع الأطراف ذات الصلة (تركيا، إيران، روسيا) لتسهيل النفاذ العملياتي والتطويقي لداعش في سوريا والعراق.

الإسرائيلي) بالرغم من القلق والتحفّز الذي استفتح بهما المرحلة، من أن يقود الربيع العربي لتغييرات حادة في النظم السياسية – خصوصا لدول الطوق – وما يمكن لذلك أن يُحرر الإرادة السياسية – فنتجته لاختراق المعادلات الإقليمية الحاكمة، ويُمنى فرصة تضخم البنية الاستراتيجية والتوازن العسكري بالتالي، إلا أنه مع الوقت – قاد الربيع العربي بحكم مساراته الذاتية في التفتت السياسي وفرض فرص لصنع تحالفات مع أطراف غير معهودة، إلى تضخم واسع في الوزن الإقليمي لإسرائيل، وقدرتها على تحريك مصادر القوة السياسية والعسكرية.

أ. في الساحة المصرية، كانت هناك تحسسات جادة من صعود الإخوان المسلمين، بالرغم من الضمانات الأمريكية ووجود المؤسسة العسكرية كشرية في الحكم، لم تقل نسبيا إلا باختبار سلوك الرئاسة الإخوانية من حملة غزة والذي حكمه المنطق البراجماتي البحث في الحفاظ على ذات السياق السابق وعدم إزعاج الأمريكي – كما ظهر في السعي السريع لوقف إطلاق النار وعدم التغيير الفعلي لمعطيات الحصار في المعابر، بل وإطلاق عملية لإغراق الأنفاق أول 2013.⁷⁵ ومع تدخل الجيش لإسقاط الرئيس مرسي، كذلك ساد بعض التوجس من احتمال توجه قومي أن يتحرك له النظام، خصوصا مع استدعاء بعض عناوين الخطاب الناصري للحشد الداخلي ضد الإخوان، وكذلك خطوات الاتجاه شرقا وتنويع التسليح، وعلى هذا كانت تصورات خطية لزيادة موارد الجبهة الجنوبية، وشيوع أفكار حول إمكانية مستقبلية للنزاع العسكري مع مصر. غير أنه باشتعال الوضع الأمني بسيينا،⁷⁶ وفتح النظام المصري مجالات أوسع للتنسيق مع الإسرائيلي، توثقت الروابط، خصوصا مع بعض الضغط الإسرائيلي على الكونجرس لفك تجميد المعونة العسكرية. وحصل أن الإسرائيلي سمح للمصري بتجاوز محددات أساسية في الملحق الأمني لمعاهدة السلام بأن أدخل قوات عسكرية للمنطقة ج (حوالي ألفي مقاتل)، وضخم من التواجد العسكري في المنطقتين أب، وكذلك سبّر طيرانا عسكريا وهو ما حرمته الاتفاقية. بل إن الإسرائيلي نفسه قام ببعض المساندة الجوية فضلا عن الاستخباراتية الدائمة في كل محطات الحرب على ولاية سيينا داعشية. تلك الحرب التي خاضها النظام المصري بنمط قليل الفاعلية ويُجافي المنطق الاستراتيجي والعملياتي المطلوب. ومع الوقت – تدعم الاحتياج المتبادل، وتجلي أشد صوره، وأكثرها إيذاء للروح القومية ودور مصر في محيطها، حتى بحدوده الدنيا التي كان نظام مبارك يُحافظ عليها، في سحب مصر لمشروع تجريم المستوطنات تحت طلب نيتهاها وترامب (وقبل حتى استلامه المكتب البيضاوي)، والذي دفعته لتقديمه حكومة أوباما كتحية وداع ناقمة على مجمل السياسة الإسرائيلية في عهد نيتهاها، وبقايا تصور مثالي عند أوباما أبطته الواقعية السياسية في فترتي حكمه. وإن كانت مصر وافقت على ذات المشروع بعد أن تقدمت به نيوزيلاندا وامتناع الأمريكي عن الفيتو لأول مرة منذ ثلاثة عقود.

⁷⁵ Rafael Cohen et al, From Cast Lead to Protective Edge: Lessons from Israel's War in Gaza, RAND 2017, pp.30-32

⁷⁶ زادت العمليات الإرهابية (أغلبها إطلاق نار) من 7 في شهر يونيو 2013، إلى ما يقارب ال 700 في الشهر التالي وشملت عيوب ناسفة واستهدافات نوعية. Emily Dyer and Oren Kessler, "Terror in Sinai Report", (HJS-2014)

ب. سوريا) كذلك كان التحسس المبدئي لخشية أن يقود إسقاط النظام وتمكين الإرادة الشعبية من تغيير حاد في معادلة الخطوط الحمر، والمناوشة تحتها، القائمة مع نظام الأسد وابنه منذ عقود. ولكن، بالتفاهات الواضحة من قبل فصائل المعارضة السورية مع الغربي – وعلى رأسها الإخوان – بعدم تبني توجه راديكالي، وبالعكس، غلق القنطرة الاستراتيجية أمام حزب الله واستعداد حتى للتفاوض لصيغة تسوية مناسبة، وفي ظل تصور إقليمي بالأساس بدأ ينشأ عن شرق أوسط إقليمي برعاية قطرية وتركية وقادر على استيعاب حماس، وكذا الخشية من زيادة التواجد العسكري لحزب الله والإيراني في الجبهة السورية، تحوّل الإسرائيلي للتسويق غربيا وأمريكا لصيغة تقسيم سوريا غربيا، ولكن كاستراتيجية عسكرية – فقط وسّع من حيز العزل العسكري حول الجولان، وبوضع خطوط حمر جغرافية ونوعية بمقتضى ضربات عقابية عند تجاوزها. ولكن مع تهاوى قدرات النظام عسكريا وتشتت دفاعاته وزيادة توغل الإيراني وحزب الله مما رفع من الهاجس الاستراتيجي عن إمكانية استغلال الوضع في سوريا لتطوير بنى تحتية عسكرية يُمكن تحريكها مستقبلا وقادرة على تغيير التوازن العسكري في أي اشتباك مُقبل، وكذلك مع تدخل روسيا ممايُحزّم توسيع التدخل لإسقاط النظام مثلا ودعمًا للحركات المسلحة التي بدأ دعم ثانوي ولوجستي يحصل لها وبالأخص بالقرب من الجولان، حصل تغيير هام في تصوره الاستراتيجية عموما للإقليم وسوريا خصوصا، وتترجم هذا في أول عقيدة استراتيجية عسكرية يكتبها رسميا في تاريخه.⁷⁷ منطق العمليات بين الحروب لإعادة ترسيم حدود حمر تتوسع تدريجيا لتضمن مساحة أكبر من الأمن الإقليمي وتراكم مصادر القوة وتجريفها عند الخصم، لتضمن وضع أفضل استراتيجيا وعسكريا للحرب التالية. وعلى هذا – فبدأت استراتيجية تستهدف التدخل العسكري ضد أي تشكيلات موالية لإيران بالقرب من الجولان، وتدمير أي قوافل لتسليحات نوعية (خصوصا الصواريخ عالية التوجيه)، وهذا يتطلب إبقاء درجة عالية من التواصل التفاهي مع الروس على تلك الخطوط الحمر من ناحية، وعلى فك أي أزمة تحصل من اشتباك عرضي بسبب اختلاص بيئة العمليات العسكرية الجوية.

الإيراني) مع بدء الانسحاب الأمريكي من العراق وفق الاتفاقية الأمنية، وتوسع النفوذ الإيراني فعليا مع حكومة المالكي، وفي حين أن داعش مثلا استفادت من الفراغ والإشكال النظامي، فيران استطاعت أن تخلق وتوسع منصات نفوذها الإقليمي عبر أخطاء خصوصا الخليجيين في سوريا واليمن؛ الأولى بحكم شعور النظام بالتداعي العسكري خصوصا مع نمط ليس مؤهل له جيشه النظامي، أو حرب اليمن وماقدمته من فرصة لبناء سياق يسمح بتطوير يد طولى عقابية وتفعيلها وإغراق الخصم كذلك في مستنقع عسكري وأمني لايمكن حسمه. وكذلك طورت وجودها الوكالي بالعراق بسبب ظاهرة داعش وانهيار الجيش العراقي – الذي هو إفراز مشوه وفاشل للتجربة الأمريكية بخطاياها الاستراتيجية أو تلك الخاصة بإمكانية تخليق جيش معزولا عن قاعدة وطنية حقيقية بكل وشانها التاريخية والاجتماعية، قبل المأسسية. وكان كل هذا على خلفية التراجع الأمريكي من المنطقة بالأساس، وقدم للروسي – وإن يُمثّل كوابح لاشك فيها على مدى وتسارع البناء العسكري الإيراني في سوريا مثلا – إلا أنه لا يحمل نزعة عدا جذري معها ماتمت مراعاة مصالحه. ولكن، فيما عدا سوريا، فيران أيدت بشكل كامل تجربة الربيع العربي بما تحمله من فرص للخلخلة وتوسعة الفعل الشعبي في صنع السياسة. وبالنظر إلى أن مجمل الشعوب العربية تحتل فيها قضية فلسطين والمقاومة مركزية في ضميرها الجمعي، وهو مااستثمرات فيه إيران خطايا وأداتيا لعقود حتى صار الطرف المقاوم بكل تشكيلاته فعلا مرتبط بها بدرجات متفاوتة، فالتصور أن يقود هذا بالتالي لزيادة وزن إيران في الأنظمة الناشئة. ولكن بالطبع المنطق الواقعي عند الإيراني جعله يدرك سريعا فشل تلك التجارب، والتعامل بحرص شديد مع التطورات الحاصلة (موقفه الصامت مثلا من تدخل الجيش بمصر 2013) حتى مع بقاء الفتور الرسمي المعتاد بين النظامين.

الخليجي) الخلاف الخليجي البيني يعود للتسعينات.. وفيه عوامل متعددة: أهمها مسألة الهيمنة على القرار الخليجي، وفي توازن القوى في الإقليم (المفارقة بين الكتلة الضخمة الجيوسياسية والديموقراطية للسعودية والتي ترى مسألة الهيمنة استحقاقا وبالفعل تقدم

⁷⁷ <https://www.belfercenter.org/sites/default/files/files/publication/IDF%20doctrine%20translation%20-%20web%20final2.pdf>

الدور السعودي عربيا خصوصا بعد حرب الخليج 91، وبين قطر ككتوء صغير ولكن مهووس بتضخيم دوره عبر النفوذ الاقتصادي والقوة الناعمة: الإعلام والتحرك السياسي وحرب الوكالة)، ثم الخلاف الشخصي بين الأسرتين خصوصا بعد الانقلاب على الأب في قطر والدعم السعودي له. وقطر بالأخص امتهنت سياسة انتهازية وهي تطوير محفظة التحرك السياسي والتوظيف الإقليمي عبر التحرك بشكل خطر بين تناقضات الملفات الإقليمية والمحلية؛ بحيث يكون لها قدم فاعل في المحاور المتصارعة، ولكن أحيانا تُلقي بثقلها بحساب خاطيء خلف أحدها (وهذا بالضبط ما حصل في الربيع العربي): فتنشئ علاقات وثيقة مع الإسرائيلي وتحتضن قاعدة العبيد السنكوم، وفي ذات الوقت تنشط بشدة في علاقات تتقاصر قليلا عن حد التحالف مع ما يسمى محور المقاومة (دعم سياسي ومادي لحماس، دعم سياسي لحزب الله ودورها الكبير في إعادة الإعمار بعد حرب 2006، علاقة إيجابية مع إيران). وحتى في مساحة الصراع الخليجي الإيراني: فعلاقتها المعقولة بإيران تُناقضها بدورها الطبيعي في مجلس التعاون. والنزاع الخليجي البيني تفاقم بالفعل مع الربيع العربي.. حين بدأ القطري يستبطن مشروعا إقليميا مفارقا وحادا يتمثل في شرق أوسط إخواني (بما يحمل ذلك من نفوذ اقتصادي وسياسي وقدرة على التوظيف والمفاوضة به مع الأمريكي والإسرائيلي لمصالح أوسع تضمن هيمنة إقليمية شاملة)، ويستلزم منه تبعا لإحداث تغيير سياسي حاد في الدول التي يمر بها (سوريا، ومصر، واليمن، وليبيا، وتونس..). في وقت توجس الإماراتي والسعودي من تضخم الدور القطري بنجاح مشروع الإخوان، وكذا إمكانية وجود تداعيات لتحرك شعبي تصل للداخل، فضلا عما عندي محرکوا الإمارات من عدم استساغة أيديولوجية وشخصية مع الإخوان.

صحيح – أن القطري قد يتحالف مثلا مع السعودي والإماراتي في ملفات كسوريا وليبيا، ولكن ليس فقط الصراع تفجر في مصر (وبشكل أقل كثيرا في تونس)، ولكن حتى في الملف السوري واللبيبي واليميني فالرهان على الفرقاء المحليين اختلف بحسب غاية التحرك الإقليمي ذاته. ولهذا – فكان الدعم القطري لإخوان سوريا ومحاولة تطوير دورهم وكذلك الجيش الحر، وكذلك إخوان ليبيا والكتل الإسلامية المقاتلة ومصراته، وأيضا إخوان اليمن.. في مقابل رهان السعودية أكثر على السلفية الجهادية وماتصل بها بشكل تلقائي من مجموعات القاعدة في سوريا، وهادي في اليمن، وصلة الإمارات بحفتر والمعارضة الليبرالية في ليبيا، والحراك الجنوبي. التطور هناك هو أن توسع الدور الإماراتي ليسحب خلفه السعودي في كل هذه الملفات، ولكن يحرص على تحقيق مصالح خاصة وقد يتخلى عن ملف ما تبعا لنظرته الأكثر موضوعية من السعودية بحساب الجدوى (اليمن).

تركيبا هي استفتحت الربيع العربي بأوهام استعادة السيطرة العثمانية، عبر شرق أوسط إخواني برعايتها وقطر، وبمراعاة بكل تأكيد لمصالح الأمريكي، وصيغة تفاهم طويلة الأمد مع إسرائيل، ولكن أيضا كانت هناك المحرك الاستراتيجي المباشر سواء في تحجيم الخطر الكردي وما يحمله من تهديد انفصالي بالجنوب، وكذلك – توسع مساحة الهيمنة الإقليمية في ظل الفراغ الاستراتيجي الذي أحدثه الربيع العربي، وبطبيعة الحال ماتقدمه هذه الهيمنة من متواليات للمصالح الاقتصادية والسيادية.. وكل هذا دفعها لتدخل حاد وغير منضبط أو أخلاقي في سوريا، واصطناع ولاءات لتشكيلات عسكرية، وتفاهم ودعم حتى مع ظاهرة داعش في وقت ما، وكذا – دعم واحتضان الإخوان المسلمين، خصوصا بعد محتهم بمصر. ولا ننس – أن العنصر الأيديولوجي حاضر بلاشك عند أردوغان، ولكن يغلب عليه الاستخدام الوظيفي لبناء شرعية داخلية (تعتمد تعبئة الشعور الديني عند قطاعات تركية أفرزها تحول اجتماعي في العقدين الفاتنين)، ومساحة حركة خارجية للتدخل والاستعمال في ملفات المنطقة. جزء كبير من الموجة التركيبية فشلت مع تدخل الروسي واستعادة النظام مع حلفائه للسيطرة على قطاع واسع، وانهيأ تجربة الإخوان بمصر، وتحجيمها بتونس، ولاقت نقدا حادا من الناتو مثلا أثناء كوباني، فضلا عن تعرضها لهجمات حادة داعشية في الداخل التركي.. هنا – تم إعادة التوجيه الاستراتيجي لمنطق أكثر انضباطا وواقعية. أولا) قَدَمَ المحركات الاستراتيجية المباشرة في الشق الكردي وتوسيع للهيمنة عن البعد الأيديولوجي والوهم التاريخي. وثانيا) استعمال ماتراكم من أدوات دون تدخل مباشر، واقتناص للفرص المتاحة في توسيع التدخل ولكن بشكل منضبط.. والتطبيق على هذا كان في: عملية نبع السلام، القواعد التركيبية في قطر والصومال..، والآن ليبيا.

الروسي) على الفضاء الدولي، مع استمساك بوتين بمفاصل الدولة وقدرتها الكاملة على توجيه مساراتها، وبالرغم من التراجع الاقتصادي وعدم القدرة على تجسير الفجوة العسكرية أو حتى في تمكين الحاجز الدفاعي الصاروخي أمام الناتو في ظل تجاوزه التدريجي على المجال الاستراتيجي الحيوي للروسي، حينها طُوّر الأخير استراتيجية عامة وإقليمية، تتنوع فيها أدوات التخريب السياسي والحرب الإعلامية والسيبرية والنشاط العسكري غير النظامي، وبهدف عام يتمثل في إضعاف إرادة الخصم وأدواته في إدارة المساحات الجغرافية والمواردية بخلق تشتيت دائم له، وبمنطق القفزات التي يرفع فيها بتحدى مستوى التصعيد العسكري بقدر، وفي لحظة يتقاصر فيها الخصم ظرفيا وبنويا على الرد المناسب خشية الحرب الشاملة، فيفرض بذلك الروسي وضعاً سياسياً واستراتيجياً جديداً. وهذا ما حصل بالضبط في جورجيا ثم أوكرانيا (القرم). ولكن في سياق الشرق الأوسط تحديداً، فالوضع كان أسهل كثيراً على الروسي، لأن المنطقة بالأساس تراجعت كثيراً كأولوية استراتيجية عند الأمريكي. كما أن الروسي هو أبعد كثيراً كمستهدفات ومنطق استراتيجي عن التدخل السوفيتي السابق. الآن الروسي يطمح في تطوير بنية تحتية بحرية وجوية لتخدم تواجد نوعي شرق المتوسط، ولكن ليس مُهيمن، وأيضاً زيادة وزنه دولياً بجمع بعض أوراق التأثير في ملفات بمنطقة حيوية بحيث يُمكن المُقايضة بها في مناطق أهم (شرق أوروبا والبلطيق)، فضلاً عن توسعة الفرص الاقتصادية، والتسويق العسكري وهو متصل بالتأكد مع بناء أدوار فعل إقليمي مُهيمنة أو حتى تحكيمية كما حصل بالضبط في الصفقات مع تركيا والخليج.

تقاطع مسارات التدافع الحالي على الإقليم

العنصر المشترك في الأزمات الحاضرة - جيوسياسية وأمنية وعسكرية، أنها تقع على مفترق طرق ثلاثة منحنيات أساسية في الصراع بالمنطقة:

التدافع الدولي خصوصاً بين الأمريكي والروسي وبدرجة أقل الصيني وفي الأغلب مساحة خلفية غير مركزية يُمكن التساهل وتوفية فواتير نفوذ، والحرب الباردة (الحارة أحياناً في ملفات طرفية) بين الخليج وبين إيران، وبالتأكيد - المواجهة بين محور إيران- الأسد - حزب الله - حماس والجهاد مع إسرائيل (للأسف ليس عندنا صراع عربي إسرائيلي الآن بمعناه التاريخي التقليدي!).

وتركياً تنتقل يمنة ويسرة مع هذا المحور أو ذاك حسب الملف، وإدراكها - بأثر رجعي غالباً - لأهمية تصحيح بعض أخطاء الحساب السابقة.

فبالإضافة للمعطيات الظرفية لأي أزمة محلية أو إقليمية، وماتؤثر به على حسابات الأطراف للمصالح والخسائر عموماً، أو في دفع موطن قدم في هذا التدافع وذلك، فنحن أمام نسبية شديدة وتغير دائم سواء في مواقع الجهات داخل كل محور، أو تقييماتها سالفة الذكر. وكل ذلك في خلفيته الأسئلة الجوهرية وخلخلة الفرضيات التي تحكم الإشكال التاريخي ومستوى الانحدار أو التطور الاجتماعي والسياسي والعسكري في منطقتنا طيلة القرن الفائت.

أجرومية الخلل الاستراتيجي العربي وجدلياته

كما يتبدى من مطالعة المسار التاريخي لأمتنا العربية في قرن فائت، سواء في مراحل الكولونيالية والتحرك نحو الاستقلال، أو صعود وانهيار المشروع القومي، أو الالتباس منذ السبعينات، أو التداعي بعد حرب الخليج، أو الاستلاب بعد أحداث سبتمبر، أو التفكك مع الربيع العربي - فهناك متوالية تتكرر دوماً في كل المحطات على اختلاف تمظهرها ونسبية منتوجها: هناك فشل عارم - أو قريباً من الانعدام أحياناً - في الحسم الشامل والعسكري في التدافع مع القوى الخارجية والظرفية على السيادة العربية (بما يعنيه ذلك من سيطرة على الجغرافيا أو الموارد أو تمظهر القوة وعنوانها السياسي). وهذا الفشل في تحقيق السيادة بالإقليم ماهو إلا نتاج ضعف في القدرة الاستراتيجية على تحريك مصادر القوة العسكرية وغير العسكرية لحسم الأزمات والتحرك الممتد للأهداف العليا، على مستوى الدولة القطرية، ولكن الأهم - نظراً لتعقد واتساع مساحة وقوة الأزمات عن قدرة دولة واحدة - العجز عن بناء واستدامة

وتفعليل أي إطار تحالفي جاد بين العرب في الحرب والسلام، عدا تجارب استثنائية – سرعان ما انقضت لغياب صدقية الإرادة والشفافية وضعف مأسسة التحالف وحل مشكلاته.

وهنا نعدد ابتداء الخصائص التي تصنع معادلة الخلل الاستراتيجي العربي بدوائره الثلاث المتعاضدة (فقدان السيادة، إشكالية التحالف، وتهاوي القدرة الاستراتيجية)، وهي على درجة من الشبوع والإلمام العام بها، ثم نتوسع بعض الشيء في مقارنة جملة من الجدليات التي فرضت تعثرا حادا على طرح أي مقاربات تحليلية وتصحيحة جادة لهذه الدوائر، وتُعيق الوصول لخيارات استراتيجية سليمة وترتيب أولويات الاستعادة..

مظاهر الخلل الاستراتيجي

أولا) الخصائص لفقدان السيادة العربية – خارطة الأزمات:

- أ. في الحرب: فقدان الأرض وتكريس السيطرة العدائية على العُقد الجيوستراتيجية الهامة، الإحباط السياسي ومأفرزه من انهيار الإرادة والتبعية، الخسائر الضخمة وسلاسل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وتعويق البنى التحتية للدولة.
- ب. في السلم: تقادم الأزمات المهددة للأمن القومي. وكتكليف معرفي ووظيفي ضروري – هي العدائيات التي تهدد الوظائف الحيوية للدولة (الأمن الداخلي، المعلومات، الاقتصاد، الاجتماع، المصادر الحيوية كالمياه، الاستقرار السياسي). وإذا وصلت أي أزمة لوضع التهديد الوجودي أيا يكن مصدرها، فهي كذلك حالة أمن قومي. بمعنى – الأزمات في كل هذه المساحات لا يمكن اعتبارها لها علاقة بالأمن القومي – ولكنها ضمن السياق الوظيفي المتنوع للدولة، إلا أن تكون من جهة معادية، أو تتموضع فيها الأداة العسكرية (حالة الحرب الأهلية مثلا)، أو تُهدد كيان الدولة وظيفيا بالأساس. أما الأزمة الدفاعية – فهي التي تتواجد فيها الأداة العسكرية في تمظهرها أو طريقة حلها.
- ت. وهذا يضع خطا فارقا بين مشكلة فقدان السيادة الوطنية والقومية، وبين مشكلات الأمن القومي؛ فالأخيرة هي عالية على الأولى فقط في حال العدائيات الخارجية؛ فبالتأكيد أي أزمة لها علاقة بخط الحرب أو القوة الإقليمية هي من هذا النوع (التدخلات الخارجية والقوى الطرفية وإسرائيل، أو الاحتراب الخليجي مثلا)، وكذلك الأزمات في وقت السلم بدءا من الإرهاب والقتال السياسية المدعومة بشكل بنوي خارجيا، وصولا للتهديد السيبري مثلا وأزمة سد النهضة.

ثانيا) - الخصائص الممتدة لانهيار القدرة على التكتل:

- أ. ضعف الإرادة السياسية للانخراط في التحالف واستدامة الواجبات فيه، تبعا لمشكلات الجدية والالتزام والشفافية. وهذا تبدي في كل المحطات التاريخية سلما وحربا. وأحوال النجاح تكون مؤقتة وجزئية لهذه المشكلات.
- ب. مأسسة التحالف – هناك دوما قصور في النضج المؤسسي للمستويات السياسية والاستراتيجية والتخصية بالتحالف، وضعف البنى التحتية الخاتمة للأطر الرسمية (الدولاب الوظيفي في كل مساحة). وكذلك – عدم الاستعداد للتعامل مع المشكلات المحتملة في هذا التحالف بسبب تنازع الإرادات السياسية، والتحيز في التصور الاستراتيجية، وتباين الاهتمامات الاستراتيجية والأولويات العملية وكذلك في البنية العسكرية والمؤسسية ذاتها.
- ت. استراتيجيا.. كان دوما هناك ضعف شديد في صياغة الأهداف والمنطق الاستراتيجي للتحالف، والذي سيحكم على كثير من مفرداته ومزاجه ومنطق عمله Concept of Operation، بالتبعية، لصالح مجرد التبني السياسي والعاطفي، أو قراءة استراتيجية غير متعمدة لمنطقه (عدم لزوم حرب الجبهتين في الحال المصري ابتداء، أو افتقاد مشروع الكونكوردي لتطور سياسي ودفاعي مسبق في ملف التبعية – مثلا). ويلى هذا بالطبع، الخلل في وضع استراتيجيات تفصيلية للتعامل مع أزمات الحرب والسلام، تبعا لإشكال التحالف أولا، ولضعف القابلية الاستراتيجية القطرية ثانيا.
- ث. النزاعات البينية. بالنظر لكون النزاعات البينية (السياسية والعسكرية) بين الدول العربية الجارة أو حتى من غير الجوار، حقيقة دائمة في التجربة العربية المعاصرة (الحرب العربية الباردة، المغرب العربي، مصر وليبيا، الخليج، العراق وسوريا،

سوريا ولبنان، مصر والسودان، انتهاء بمرحلة التفتت بالنزاع بين محورين والانقسام الخليجي)، فقد يظهر أن مقارنة سؤال بناء التحالف وفشله عثيا! فهذه النزاعات ابتداء تهدم أي إمكانية لصنع إطار تحالفي جاد، وتصنع عدائيات تُثقل كاهل الدول العربية وتصرف طاقاتها وتزيد من حجم تهاوي القدرة الاستراتيجية على مشكلاتها البنيوية بالأصل، وتفتح مساحة ضخمة للتدخل الطرفي والخارجي – وخصوصا تدخل إسرائيل (أيلول الأسود!) – مما يؤثر بشكل حاسم على السيادة وتجلياتها.

ثالثا) الخصائص الممتدة لانتهيار القابلية الاستراتيجية.

1- **على مستوى القابلية الفكرية:** تدهور الوعي الاستراتيجي في النخب السياسية – وليس فقط الأنظمة، وهو لا يقصد به فقط الإلمام الحصيف بنظريات الحرب والاستراتيجية، ولكن سلامة التفكير الاستراتيجي وما قد يعتره من أمراض . ويرتبط بذلك الضعف الشديد للدراسات الاستراتيجية على مستوى التعليم (لا توجد في القطاع المدني تبعا لاحتكار الأنظمة لمساحة الأمن والاستراتيجية، وشديدة التخلف في القطاع العسكري بل حتى حين يتم استيرادها حرقيا من الشرق – الستينات - أو الغرب -الخليج حاليا - يتم التغافل أن المناهج ليس فقط قد تخدم غايات متباينة للاختلاف في الأولويات الاستراتيجية ومدى تبسيط وتعقد البنية الدفاعية، ولكن تناسب جملة من المفردات السياقية كثافة وموارد بشرية ومادية مختلفة)، أو البحث والإنتاج المعرفي(غياب النزعة النقدية بسبب مشكلة شرعية ووصاية الأنظمة، وكذا ضمور المعارف المساندة كالاقتصاد وعلم النفس العسكري والعلاقات المدنية العسكرية، مشكلة التواصل مع الغرب والانقطاع عنه وما يصاحب من تراجع الترجمة وتركيزها على عناوين تجارية أكثر منها رصينة في باب الدراسات الاستراتيجية)، أو النقاش السائد. وبالتأكيد لا يُخدم هذا بالمشكل السياسي في توظيف النخب والقراءات التخصصية سواء عند النظم أو المعارضة على السواء، وغياب طبقة تخصصية على درجة من الاستقلال لتشكل قدرا مُعتبرا من العقل الاستراتيجي للأوطان والأمة.

2- **على مستوى القابلية المؤسسية:**

أ. المأسسة – الغياب الكبير لمعايير النقدية والشمول ومشاركة المعلومات – والنضج التراكمي لمؤسسات القرار الاستراتيجي العربي، فضلا عن ضعف معايير الحكم الرشيد عموما في الشفافية والرقابة والجودة والكفاءة – كحال عام وليس فقط في المساحة الاستراتيجية.

ب. العلاقات المدنية العسكرية: هناك دوما إشكال في التوازن بين الهيمنة السياسية المدنية والدور المُقدّر للمؤسسة العسكرية في عملية صنع الاستراتيجية (وهذا يشمل رصيف عسكري متوازن وشمولي وتقل فيها المنافسة)، والتدخل النوعي للسياسة في المسائل العسكرية تبعا لحساسيتها استراتيجية. الأغلب هو أنماط من الوصاية عسكرية وما يستتبعه من فشل استراتيجي، لأن هذا النظام لا يستطيع أن يستوعب مدى التعقيد المطلوب في الخيارات والمحددات الاستراتيجية، ومن شأن ذلك أن يفرض أمراضا كعسكرة السياسة والاستراتيجية (تغليب الخيارات العسكرية)، وتكتكة الاستراتيجية (أي التعامل مع الاستراتيجية بنفس التكتيك).⁷⁸ وكلا المرضين حاضرا مثلا في التجربة الاستراتيجية الإسرائيلية لأسباب مختلفة (اختراق العنصر العسكري لدائرة اتخاذ القرار بشكل مباشر بسبب الوزن العالي لرئيس الأركان والمخابرات تبعا لتخلي الساسة عن الوظيفة أكثر منه تعديا ديمقراطيا، وغير مباشر لغلبة الجنرالات القدامى على الوظائف السياسية). وعسكرة الاستراتيجية ربما يفسر المأزق الاستراتيجي الذي تقع فيه الأنظمة العسكرية ويدفعها للتبعية للقوى الخارجية والطرفية للمفارقة - مع أن المؤسسة العسكرية في بلادنا تبعا لشرعيتها التاريخية في التحرر بها حضور كثيف للبعد الوطني. وهذا ليس فقط بمنطق الاستفادة من الدعم الخارجي

⁷⁸ Handel “The Evolution of Israeli Strategy: The psychology of insecurity and the quest for absolute security” in Murray et al, The Making of Strategy: Rulers, States, and War (Cambridge: Cambridge University Press,1996)

ضد شعوبها كما أشار له البعض،⁷⁹ بل لأن هذه الأنظمة حين تقارن مقدراتها على التصدي (عسكريا) لوضع التبعية تكتشف الفارق بينها وبين الخصم، فتختار التبعية. وهذه الثنائية الصفرية هي من علامات الفقر الاستراتيجي الذي لا يرى مساحة شديدة الاتساع بين الطرفين، وفرص لانهائية للممانعة ومحاصرة الخصم وتطوير الإمكانيات الاستراتيجية والتعبوية في مدى زمني مرتقب.

3- على مستوى القابلية التطبيقية:

أ. صياغة الاستراتيجيات: وبسبب الإشكال الفكري الغالب، والمؤسسي الدائم، في صنع الاستراتيجية العربية، فلاعجب أن الخلل الجسيم في الاستراتيجيات الشاملة والعسكرية (الدفاعية) العربية، سلما وحربا. بل كثيرا ما يُفتقد وجود هذه الاستراتيجيات بالأصل، أو توجد صيغ هزلية لها، وتغيب الذاكرة المؤسسية التي تُحافظ على استدامة الاستراتيجيات طويلة الأمد ومراجعتها. بل إن فكرة صياغة واضحة للاستراتيجية الدفاعية والأمن القومي للدولة غير حاضرة أصلا للدول العربية، مع أنها صارت عرفا تقليديا حتى لكثير من الدول النامية.

ب. تطوير البنى الدفاعية والمعلوماتية وتحويلها استراتيجيا.. وهذه تشمل ضعفا شاملا في ملفات: ⁸⁰ إدارة الدفاع كحكومة رشيدة وصياغة أدوار واستراتيجيات مناسبة، وإشكالية التجنيد والتعبئة وما صنعتها من جيوش ضخمة وقوات فراغية Hollow، والعقائد القتالية (فهي إما استنساخ لنسق غربي، أو بقايا نسق شرقي، دون أن تتطور بشكل ينسجم مع الفرضيات الاستراتيجية التي يُعد لها الجيش، وتتناسب مع الفن العملي المناسِب لمنظومات التسليح والتوازن العسكري والثقافة الاستراتيجية والعسكرية والبيئة المحلية)، التعليم العسكري (كذلك الاضطراب تبعا لإشكال العقائد القتالية وترهل المناهج وضعف المُكون الاستراتيجي وفن العمليات بها)، القيادة وفلسفتها ومعاييرها باعتمادها على المركزية المفرطة وقتل المبادأة والعنفوان التكتيكيين - بما يُناقض ماتحتاجه الحرب الحديثة من القيادة بالمهام Mission Command المتجدرة مثلا عند الإسرائيليين⁸¹، وإشكالات البناء الاجتماعي ومأسسة الجيش ومعايير الترقى والانسجام والمؤهلات التقني-اجتماعية. والضعف المزمن في التجربة العسكرية تبعا لذلك يتركز في مساحات القيادة التكتيكية لمعارك الجو والمدركات، وتردي معدلات التدريب والصيانة، وعدم احترافية الاستخبارات والاستطلاع وعدم الوصول بعد للثورة في الشؤون العسكرية وماتنتجها من (التميز المعلوماتي).. والمآزق في كل ما سبق، أن ضرورات تطوير البنية الدفاعية عالية على الفكر الاستراتيجي والمأسسة، تبعا لإرادة سياسية حاسمة.

جدليات الخلل الاستراتيجي العربي

أولا) جدلية انهيار الوظيفة تبعا لضعف الوعي والقدرة الاستراتيجية، أم الإرادة السياسية؟

مظاهر ضعف الإرادة السياسية سواء في تحريك الموارد لغايات الحرب والسلم، أو الصلابة النفسية أمام الخطر وتكشف ضغوطات الحرب، أو في صدقية التحالف - هي حاضرة في معظم المحطات (منذ حرب 48، مروراً بـ 56، لتجربة الوحدة مع سوريا، وحرب

⁷⁹ Alexander Wendt and Michael Barnett, "Dependent State Formation And Third World Militarization", Review of International Studies, Vol. 19, No. 4 (Oct., 1993), pp. 321-347

⁸⁰ For example: A. Cordesman, The Arab-Israeli Balance in the Era of Asymmetric Warfare, (CSIS – 2008), A. Cordesman, The Egyptian Military and the Arab-Israeli Military Balance: Conventional Realities and Asymmetric Challenges (CSIS – 2011), Pollack, Kenneth, Arabs at War: Military Effectiveness, 1948-1991 (Lincoln, NE: University of Nebraska Press, 2002); K. Pollack, Armies of Sand: The Past, The Present and Future of Arab Military Effectiveness (Oxford – 2019)

⁸¹ Eitan Shamier, Transforming Command: The Pursuit of Mission Command in the US, British and Israeli Armies (Redwood City, CA: Stanford University Press, 2011)

67 و 73، وحروب الخليج، انتهاء بالأزمات الحالية مع التغول الإسرائيلي والإيراني والأمريكي والروسي وحتى أزمة المياه).. وبالتأكيد أن الحل الأهم لأزمة الإرادة هو في تغيير بنية وتوجهات الأنظمة السياسية، وهذا غالبا يحصل بتغيير أيديولوجي لطبقة الأوليغاركي الحاكمة، أو حصول تحول ديمقراطي حقيقي مع تطور الانحياز الشعبي العربي لأهداف وإرادات السيادة وتقوية منعتها الفكرية والاجتماعية في هذا المسار.

ولكن في ذات الوقت هناك نقطتان تكبحان هذه المقاربة:

1- قد تظهر علامات لضعف الإرادة والانحياز للقضية ويُمكن ربطها بالفشل العام بالحرب والسلم. مثلا في حرب 48 حين قَدّمت الجيوش قطعات متواضعة كما وكيفا -الجيش المصري 5 آلاف من أصل 55 والجيش العراقي 5 من أصل 45، أو في حرب 67 حين قَذف عامر بقوات احتياط تنقصها أسبب التدريبات العسكري في سيناء، وحين امتنعت الجبهة السورية فعليا عن الاشتباك الهجومي، أو حتى حين امتنع المصري مبدئيا عن تطوير الهجوم في حرب أكتوبر، والرضوخ الكامل للتدخل الأمريكي السافر في حرب الكويت، أو العجز الكامل أمام الهيمنة الأمريكي فيما تلاها حتى اللحظة)، ولكن التدقيق يجد أن الإشكال في الأساس يكمن جزء كبير منه في ضعف القراءة والقدرة الاستراتيجيتين أكثر منه في الصدقية والمنعة النفسية للأنظمة. فالعرب (خصوصا المصري) في حرب 48 كانوا يفتقدون لتصور موضوعي للتوازن العسكري بينهم وبين الخصم وكان الحديث فعلا عن نزهة أو (تظاهرة عسكرية)، ولهذا - فذات الجيوش تضخمت مشاركتها لحوالي 20 ألف لكل من الجيشين المصري والعراقي، ولكن المشكلة كانت في خسارة النافذة الزمنية للحسم الاستراتيجي قبل تضخم الجيش الإسرائيلي كما ونوعا وتقدمه الجيو عملياتي مابعد الهدنة الأولى. أيضا، في حرب 67، وحرب 73، وتكرّس منطق التبعية للأمريكي كان مبنيا على قراءة شبه موضوعية للتوازن العسكري (الحرّفي) مما يدفع للإحجام عن التصعيد، أو تكريس التبعية Bandwagoning، لكن المشكلة هنا أن ضعف النظر الاستراتيجي يحجب إمكانية البحث عن بدائل عملياتية واستراتيجية تتجاوز هذا التوازن المعوج عبر مسارات تدمج بين التدرج والقفز بنمط مُناور يتحايل على مواطن القوة عند الخصم عبر دفعه لمسار صراع غير متناسق معها. وقد يقتضي هذا تغييرا مسبقا في الاستراتيجية أو البنية لتجنب الوصول لهذا الانكشاف (فالإيجابية في استراتيجية حرب 73 أنها تجنبت مصادمة السيادة الإسرائيلية في الجو والمدركات، ولكن خطؤها مثلا أنها اختارت حرب الجبهتين التي تتطلب بقاء الجبهة الجنوبية نشطة مما يُفسد المنطق السابق، أو الخطأ في تدشين مشروع صواريخ الكوندور العراقي- المصري - الأرجنتيني قبل التخفيف من مساحة تبعية المصري للأمريكي وتطوير قدر من الستار التحالفي الإقليمي للتحرك خلفه حتى لا يتم إجهاضه، أو ضرورة تبني استراتيجية اقتراب خشن تمزج بين التفاوض مع صيغة ردعية أو عقابية منضبطة وتكريس خطوط حمر في مرحلة مابعد حرب 73 وأزمات مرحلة التفتت كالمياه وإيران).

2- كثيرا في الحال العربي ما يكون ضعف الإرادة والممانعة السياسية هو نتاج سلسلة طويلة من الهزائم الاستراتيجية ذاتها، وهو مثلا ما طرحه أحد الاستراتيجيين الإسرائيليين بالسبعينات Strategic Exhaustion⁸² - الإنهاك الاستراتيجي. وهذا أيضا ما أشار له آفي كوبر أن فشل التحالفات السابقة في السلم والحرب هو من أهم أسباب فقدان الإرادة السياسية للدولة العربية أن تستمر في التحالف أو توفي شروطه بصدق وما يتطلبه ذلك من بذل الموارد البشرية والعسكرية لإنفاذ الطرف الآخر مثلا، لأنها لا تثق بالأساس في صدقية رفيق التحالف وبقائه.⁸³ بوضوح - الفشل الوظيفي وعدم الوفاء بعقود التحالف قادا لإشكال بنيوي وهو تكريس نموذج فقدان الثقة بالذات وإمكان تحقيق النصر والثقة بالأطراف العربية الأخرى. ولهذا - فخلخلة هذا النموذج وبناء آخر رشيد، أعقد كثيرا من حسم ملف ما، ولكن لا بد من وجود رؤية كلية ومسبقة، في السعي الجاد لتعزيز أي إنجازات والبناء عليها بدأب، والمثالية في الوفاء التحالفي - إذ أنه يتعدى للمصلحة المباشرة في

⁸² Yehoshafat Harkabi, The Arab Strategies and Israel's Response (New York: Free Press, 1977)

⁸³ Avi Kober, The Coalition Defection

القضية إلى تغيير الذهنية السائدة – والحسم الشديد ضد أي مخالفة بسيطة لشروط التحالف. و غرض كل ماسبق هو تأسيس **عقد ونموذج معرفي ونفسي ووظيفي مستجد** أكثر منه التقدم نوعيا في أزمة محدودة.

وهذا بالضبط كان حجم الخسارة في مرحلة مابعد حرب 73، أو تجربة حزب الله في 2006، أو حماس. أن التغافل عن النظر الاستراتيجي الأعلى في ضرورة تكريس أنموذج الانتصار والثقة أهم من أي مصالح مؤقتة. ولكن اصطفا السادات مع دولاب التفاوض الأمريكي وتنازلاته أمام الإسرائيلي، وتطبع كل من المصري والسوري على خروقات الطرف الآخر وعدم أمانته في التحالف، وتسرع حزب الله في تحويل رصيد الإنجاز في 2006 لأسهم تفاضل سياسي داخلي – على عكس ما قام به في 2000 مثلا وأفاده تاليا - فضلا عن اعتبار ذاته بالأساس في مركزية مشروع إيراني، ومبالغة حماس كذلك في تعريف مستوى تقدمها في الحملات المتتابعة واستغلالها في تطوير الشرعية الداخلية ومناكفة الخصم المحلي.. كل هذا قاد لنتيجة عكسية، وهو تكريس النموذج المريض؛ إذ أنه حتى الإنجازات التي يحققها العرب تنقضي دون فائدة أو لصالح طرف إقليمي، فمناجعة إرادة الممانعة والمخاطرة؟!!

ثانيا) جدلية القومي أم القطري في تكييف الأزمات واستراتيجيات المواجهة؟

هناك ضرورة لحاكمية لعنصر القومي في تحليل الأزمات في فضاءنا العربي، وبالتأكيد في تخليق استراتيجيات المواجهة واقتضائها أطرا جبهوية وتحالفية؛ فكل الأطراف الخارجية والوطنية حين تتعامل مع بلادنا تتحرك وفق رؤية مركزية ومناورة وترتيب أولويات، تعزز مصادر قوة وتحريك في مساحة لتخدمها في مساحة أخرى بمنطق تدعيم القوة synergism بما يفوق الجمع الجبري لمفرداتها، وكثيرا ماتقوم وفق خيارات صعبة بالتحصية في ملف دون آخر (الأمريكي، الإسرائيلي، التركي، إيراني).

ومن ناحية أخرى، فإن الخط الشديد في تقديم هذا أو ذاك، أفرز اضطرابا واسعا في الحركة العربية تاريخيا وحاليا. فضلا عن أن جل الأنظمة العربية القومية كانت تطرح شعارات القضية القومية لقتل الحياة السياسية داخليا، والتمكين لصيغ الحكم الشمولي والفردية، فإن تقديم المصالح القطرية المباشرة على المصلحة القومية هو السبب الأساس في **نقض التحالفات العربية حربا وسلمًا**، وقاد بالتبعية لخسارة كاملة لتلك المحطات الحاسمة، ليس فقط في تحقيق الأهداف الجمعية للتحالف، ولكن لانهايار الوزن النسبي القطري أمام الخصم في معادلة التدافع العسكري والاستراتيجية بالتبعية، وهذا لايشمل فقط إضعاف الرفقاء في التحالف (كالموقف الصعب الذي وجد المصري فيه نفسه بحرب 67، أو السوري في 73، أو الفلسطيني واللبناني بعد 79، أو المصري في أزمة سد النهضة مع التمويل الإماراتي لأثيوبيا) بسبب أنانية الرقيق العربي، ولكن كذلك التهوي الذاتي بالأساس للدولة المتخيلة Defector، وتتبع هذا ليس عسيرا سواء في استفراد الإسرائيلي بعبدالله – شرق الأردن – مثلا في حرب 48 قبيل الهدنة وتوسعه على حساب معادلة التفاهم البينية ليس فقط في سقوط اللد والرملة قبل الهدنة الثانية، ولكن كذلك في اقتطاع مايسمى بالمثلث الصغير (ومساحته 150 ميل مربع) غرب الضفة لتوسعة مجال الأمان الجغرافي للشريط الساحلي بإسرائيل. أو تضعف موقف السادات التفاوضي قبيل 79، أو انهيار وزن مصر الاستراتيجي بعدها، أو مزيد انهيار في الوزن العربي واستباحة فضائه بعد حرب الكويت.

والمأزق الآخر، هو ما حدث في العقد السابق من **التعارض الحاد بين خط التدافع العربي الإسرائيلي، والتدافع العربي الإيراني**. مع أن التقدم الإيراني لهذه المساحة العربية لم يكن إلا نتيجة التخلي العربي النظامي بالأساس، وأخطاء استراتيجية – كتقدير وخيار – لأطراف عربية تسببت في تعميق حاجتها للتبعية الإقليمية (سوريا، حماس)، أو انهيارها وظيفيا وجغرافيا مما سمح الإيراني بالتوغل وحياسة شرعية هيمنة أو إنجاز (العراق النظامي ثم المقاومة، منظمة التحرير). وهناك قطيعات في الخلل القيمي – قبل الاستراتيجي – سواء في مستوى محدد من التقارب مع الإسرائيلي لصالح مواجهة الخطر الإيراني (الخليج) أو التورط في دور مباشر لشرعنة وتطوير التوغل الإيراني على الملفات العربية في العراق واليمن وسورية (سوريا، والحوثي، وبعض النخب العربية التي تدور مع البوصلة الإيرانية)، ولكن هناك مساحات دون هذا تورطت فيها جل الحركات والنخب العربية خصوصا مع تصاعد الاصطفاف الإقليمي بسبب ضعف القدرة على الفرز الاستراتيجي بين الملفات وتسوية التنازع بين القطري والقومي.

وهناك اعتبارات قد تُعيد ترتيب هذا التقديم – المُطلق، أو حتى المُتعدّي - لأي من الاتجاهين القومي والقطري، بعد إقرار قاعدة عدم التقديم المطلق والحتمي لأيهما، وفي ظل أولوية نسبية للبعد القومي على القطري كما تقدم:

1- هناك حدود دنيا وظيفية في البعد القطري قبل الانتقال للإطار القومي. فمن حيث القدرة – هناك حد أدنى من نضج البيئة المؤسسية لتصيح رؤية سياسية واستراتيجية متوازنة، وقادرة على استمرارية الالتزام السياسي، وحد أدنى من توفر موارد قوة متماسكة (وجود جيش متماسك بنظام مركزي مستقر مثلا). ومن حيث المنتج – دفع أي خطر وجودي على الدولة سواء في حالة حرب أو سلم لا بد من تقديمه على أي اعتبار آخر، ولكن بطبيعة الحال ستنشأ أخطارا حيوية – فضلا عن الثانوية - (أي تهدد القيام بالوظائف الأساسية – في الدفاع والأمن والاقتصاد والبنى التحتية)، وهنا تأتي أهمية الاعتبار التالي.

2- مركزية الرؤية الاستراتيجية الفوقية ومرونتها على حسب الملفات والسياق. حينها يمكن ترتيب الملفات ومساحات التهديد، والخيارات الاستراتيجية وحدود المناورة فيها، تبعا لقاعدة التقديم النسبي للأولوية القومية، وكذا من حيث ترتيب حجم التهديدات والمصالح بشكل موضوعي كما أسلفنا.. فلا يُمكن أن تتقدم مصلحة حيوية للسودان أو مصلحة ثانوية للخليج مثلا في ملف سد النهضة، على مصلحة وجودية لمصر، وضرورة وجود هذه الرؤية المركزية – التي من الصعب أن تظهر من غير وسط تفاهمي جاد ومتوازن – هو للتخفيف من طبيعة التقييم القطري المنحاز في هذه المسائل. بل الأهم – ماتسمح به هذه الرؤية المركزية الفوقية من إمكانيات المناورة بالملفات تدعيما أو تقديما وتأخيرا (كمثل ماتفعل القوى الخارجية بملفات المنطقة). فضلا عن وجود مراكز ثقل جيوسياسي واستراتيجي عامة (في مُجمل المشروع العربي) أو خاصة تبعا لأزمة أو سياق تدافعي يعينها يجب اعتبارها بشكل أولي.

3- مراكز الثقل الاستراتيجي هي تلك التي يقوم عليها بناء مصادر القوة – أو غالبها – وتحريكها لتسهيل الوصول للأهداف العليا أو تبني استراتيجيات مواجهة. وبحكم التحيز الطبيعي عند البشر لأقطارهم وخلفياتهم (حتى مع كونها تركيبات اجتماعية ذاتية بحكم التقادم أكثر منها موضوعية) فستجد كلا من المصري والعراقي والسوري مثلا، يُقدم أطروحة فيها تحيز لتحليل وتقدير المسارات الاستراتيجية تعزز من مركزية قُطره، فضلا عن تحكيمات الأنظمة ذاتها التي تسعها لتضخيم دورها وهيمنته. ونعم التناول الفكري والتاريخي مفيد بالتأكيد في حل كثير من هذا الإشكال، سواء في تقديرنا دورا محوريا لمصر ثم الشام كخطوط مواجهة، ومايمثله العراق من ذخيرة استراتيجية داعمة، وكذلك ما تبناه جمال حمدان في فصله الماتع (بين الوطنية المصرية والقومية العربية) في (شخصية مصر) بخصوص الفرضية القديمة التي تعود لخطاب النبوة حول الأدوار النوعية – التخصص كمقدمة للتكامل، بين عناصر التميز المتباينة في مصادر الجغرافيا والعنصر البشري كما ونوعا، وفي الوظائف، والاقتصاد والعسكرية...

ولكن استراتيجيا، المسألة أعقد وأكثر تعقيرا ونسبية من أي فرضيات دائمة. لماذا؟

أ. لأن مراكز الثقل هي سياقية، أي تعتمد على طبيعة السياق الجغرافي والزمني، التي قد تفرض احتياجا كبيرا لدور عبدالناصر في مرحلة مابعد الكولونيالية بما يحمله من رؤية وكاريزما حاملة واستقرار سياسي ومؤسسي نسبي لمصر فضلا عن مواردها البشرية. أو يفرض دورا قائدا للعراق مثلا في أواخر السبعينات وأول الثمانينات، بعد انسحاب مصر من بؤرة الصراع العربي الإسرائيلي، ليس لتوفية طموح شخصي أو هيمنة، ولكن أجل إعادة تنظيم وتطوير القدرة العربية واستراتيجياتها ومحاولة استرجاع مصر وليس طردها، وما يقتضيه ذلك بالتعبئة من عدم التورط في فتح جبهة صراع مع إيران بما فيها من استهلاك كامل للطاقت ومنطق أولويات وتحالفات مختلف. وكذلك السياق هو ما يُرتب على مصر في مراحل (التداعي والاستلاب والتفكك) استحقاقات وجودية في ظل انهيار العراق ثم سوريا؛ حيث أنها أصبحت النتوء المتبقي لإعادة تطوير ورسم استراتيجية قومية مُسعفة للانهياريات المتواليات - بشرط تعافيا سياسيا واستراتيجيا وتحررها من التبعية وإزالة الاحتقان السياسي والمجتمعي الحاد.. وهكذا.

ب. ثم منطق التدافع التي قد يرفع الوزن النوعي لجهة دون أخرى، ليس فقط تبعاً لما يمكن أن تقدمه، ولكن لوزن الأزمات ونوعية الخيار الاستراتيجي المتبع كذلك – في حوار مستمر بين الإمكانيات المتاحة، والوسائل الممكنة، والأهداف القابلة للتحقق، وهذي هي بالضبط الطبيعة المتغيرة للاستراتيجية. بهذا المعنى – فقد تظهر أولوية لبعض المسارات ومن يمثّلها تبعاً للقراءة الاستراتيجية للبحث.. فقد يتقدم خط الصراع النظامي وماتمثلة مصر وسوريا في مرحلة بحيث ينبغي أن تقدم الأطراف الأخرى ونشاطها الاستراتيجي دعماً نوعياً. وقد يتقدم في لحظة فارقة كذلك الدور غير النظامي لاستعادة صلابة الممانعة والثقة في الذات القومية بعد مرحلة انكشاف الأنظمة وانسحابها من الصراع، أو لإشغال الإسرائيلي مثلاً في فترات البناء السياسي واستعادة وتطوير القدرة الاستراتيجية لدول المواجهة، فيجب أن تدعمها كل الأطراف. وقد تظهر أولوية التحول الديمقراطي وإنجاحه في مصر مثلاً في مرحلة الربيع العربي وليس وأده – لأن فيه مظنة التعافي السياسي وبناء قدرة استراتيجية قادرة على دعم مسارات مُسغفة للفضاء القومي، ليس فقط في الدول المنهارة، ولكن حتى في تطوير دعم أمّني خليجي (الأخير تخيل مثلاً أن شراء النظام المصري ودفعه لخياراته القاصرة هو الحل، وليس مساندة التحول السياسي والمؤسسي فيه ليكون قوياً على الحقيقة). وقد تظهر أزمة المياه أو خطر إيران في لحظة بعينها كخطر وجودي عند دولة مركزية... وهكذا

وبناءً على كل ماسبق، فإن التقدم المتوازي في الملفات القطرية والقومية مضبوطاً بالاعتبارات السابقة، ومايفرضه من تعديل مستمر ومراجعة للخيارات الاستراتيجية – القطرية والقومية على السواء – سيهيء مع الوقت تطويراً حقيقياً للقدرة الاستراتيجية العربية وتجليها في الفضاء الإقليمي. وهنا تنشأ دائرة تفاعل إيجابية وتعاضدية بين السياقين القطري والقومي على عكس ما هو قائم حالياً من دائرة سلبية مُفرغة - حيث تقود التناقضات بين السياقين من فشل في كليهما، يُضعف بالتالي من امتلاك الوزن والقدرة على التحرك فيهما معاً.

رابعاً) جدلية طبيعة النظام السياسي والديمقراطية:

يبقى الإشكال الأكثر إلحاحاً سواء في التقييم الإجمالي للفشل الاستراتيجي العربي، أو تصورات ممكنة للتصحيح وإعادة البناء، هو ما له علاقة بطبيعة النظام السياسي. وبالتأكيد – فالخلل البنوي في النظم السياسي العربية من حيث افتقارها لشرعية سياسية حقيقية ونمطها الشمولي أو الفردي أو الأوليغاركي – قاد لإشكالات جوهرية في مساحتين:

- 1- **الإرادة السياسية**، لأن صياغة الأهداف السياسية للدولة – ليس من حيث الإمكان الاستراتيجي للتحقق – ولكن من كونها التعبير الأصدق عما تراه الجماعة الوطنية كمصالح عليا ودور في الإقليم Vision of Role، وكذلك من حيث غياب النفعية والتوظيف السياسي، فضلا عن عدم الاحتياج لنسق تبعية خارجية لبقاء النظام، تخضع لقاعدة الشرعية السياسية والشعبية الحقيقية للنظام. وهذا المُشكل نراه في كل الجولات التاريخية سلماً وحرباً، وفي كل الأنظمة دون استثناء.
- 2- **القدرة الاستراتيجية**؛ إذ أن خلل التركيب السياسي للأنظمة العربية يُجهض بشكل مُذهل – بالإضافة لعوامل أخرى كما سيأتي – جُل مفردات القدرة الاستراتيجية في كل الجوانب:

أ. **مفاهيمياً**، مخزون العقل الاستراتيجي يبقى محصوراً على أفراد قليلين، وأحياناً فقط شخص الحاكم، وحتى لو كانت له خلفية وافرة أو معقولة في الفكر الاستراتيجي وتطورات (عبدالناصر)، فسيفقد بالتأكيد جملة من التشعبات المعرفية (كان ضعفه في شق الاستراتيجية العسكرية والعمليات الأعلى مثلاً؛ إذ أنه ترك سلك التعليم العسكري في رتبة مقدم – كلية الأركان)، فإن قارناه بالآخرين (مبارك، والسادات، وصادق، وعامر) فافتقاد الحد الأدنى المعرفي أوضح. كما أن حصول الوعي الاستراتيجي ليس بالضرورة مفيد كقدرة مفاهيمية بسبب التحيزات الإدراكية والنفسية، وإمكانية الإصابة بأمراض التفكير الاستراتيجي: الرغائبي (الخلط بين المأمول والمُرجح، فبالرغم أن منطق التحفيز السياسي قائم على التفاؤل ولكن منطق التقدير لا بد من واقعيته)، والسوداوي (تضخيم قدرة الخصم أو المعوقات الذاتية)،

والمُحدّب (أي التركيز على تفاصيل صغيرة دون الصورة الكلية، أو على مسار تكتيكي وعملياتي دون الاستراتيجي)، أو المُعزّر (أي التغافل عن التفاصيل الصغيرة ولكن الضرورية في تفسير القدرات العملية مثلًا أو المؤثرة على قرار أحد الأطراف)، أو العاطفي (لتحيز قيمي- أيديولوجي أو نفسي مع أو ضد)، أو الملتصق (بفرضية خطئية أو نظرية بعينها دون إعادة تقييمها دوريًا)، أو الأجدب (إما لفقر معرفي عن الأطراف والبيئة، أو عدم تتبع لمنهجية وضع السيناريو، أو فقد القدرة الذهنية على التخيل). وكل هذه الإشكالات يُفقم أثرها شخصنة وضع الاستراتيجية أو محدودية دائرة صنعها.

أيضا – التوجه الذي ذكرناه حول تقزيم مستوى التعليم والبحوث الاستراتيجية والعسكرية، لرغبة النظام السياسي في احتكار هذه المساحة؛ لعدم تهديده منها سياسيا عبر أطروحات نقدية، وليسهل عليه استخدام عنوان الحفاظ على الأمن القومي دون مساءلة، أو تضخيم شرعيات إنجاز استراتيجي دون نقد. بل قد يرى بعض أركان النظام تهديدا لأدوارهم من آخرين – وإن كانوا من أبنائه – تطورت خلفياتهم بدراسة خارجية مثلًا⁸⁴.

ب. **مؤسسية**، والمدخل السياسي هو الأقوى في تفسير الخلل الكبير في هذه المساحة. فجوانب كالمشاركة المعلوماتية بين أجهزة الدولة، والسياقات الأكاديمية التي من المفترض أن تتوسع وتتلاقح معها، والبيئة المؤسسية والعامّة التي تُشجع على المقاربات النقدية والتحليل الشامل الموضوعي – وليس المتحيز لشرعة خيارات سياسية مُسبقة، وضبط العلاقات المدنية العسكرية بحيث تحافظ على هيمنة المستوى السياسي وفي نفس الوقت حضور متوازن للمؤسسة العسكرية وبما يشمل تدخل حساس استراتيجيا للسلطة في الشأن العملي، كل هذا مناقض لطبيعة الأنظمة العربية بالأساس. وكذلك سؤال ديمومة النظام وأمنه هو المُهيم. مثلا عبدالناصر بعد حرب 67، وبالرغم من تحوّل حقيقي في فلسفة حكمه وتقديمه لعوامل الاحتراف العسكري على دوائر الثقة والولاء الشخصي،⁸⁵ إلا أنه لم يقبل مبدأ الفصل بين القيادة العسكرية والسياسية للدفاع (منصبا القائد العام ووزير الحربية) والذي طرحه أمين هويدي حينها - لضمان ولاء الجيش،⁸⁶ مع أنه يُدرك جيدا الضرورة الاستراتيجية لهذا الفصل لضمان التوازن بين الأطروحات العسكرية والسياسية في معرض تخليق الاستراتيجية ومراجعتها والتي تضيق مع الجمع (قلو وزير الدفاع موال وضعيف تتغلب القراءة السياسية على قواعد الحرب وبيدهيات العمليات كما حصل مع السادات في حرب أكتوبر، ولو القيادة العسكرية قوية تتغلب قراءتها على المنطق السياسي كما حصل مع عامر في 67؛ بل إن الأخير ذاته كان في وضع شديد التشوه – فبعد أزمة 62 والتي خرج منها منتصرا على عبدالناصر، صار هو القائد العام وتحتته وزير الحربية، مع الفصل بين ملفات شديد التمازج كقيادة العمليات والاستخبارات)⁸⁷. ونضيف لهذا كذلك – تضخم أوزان بعض الأسلحة في دائرة أخذ القرار العسكري الأعلى – وأحيانا حتى الاستراتيجية - تبعا لأولويتها لأمن النظام (المشاة غالبا، وأحيانا فرق بعينها للحرس الجمهوري، أو قوة جوية، أو جهاز استخبارات عسكرية بحكم ارتباطها التاريخي بالسياسي مثلا) مما يجهض إمكانية وجود قراءة عسكرية موحدة ومتوازنة في عملية صنع القرار الاستراتيجي.

كما أشار مثلا جمال حماد، إلى التخلص منه كقيادة عسكرية ثم كأستاذ في كلية الحرب ثم تعيينه محافظا لكفر الشيخ، فُيبل حرب 67، بعد عودته من موسكو⁸⁴ وحصوله على زمالة كلية الحرب العليا هناك. (شاهد على العصر – الجزيرة 2008)

⁸⁵ Risa Brooks, Shaping Strategy: The Civil-Military Politics of Strategic Assessment (Princeton: Princeton University Press, 2008); Pollack, Armies of Sand

⁸⁶ أمين هويدي، الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر (القاهرة – 1992)

⁸⁷ محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات 1967-1970 (القاهرة – 1988)

ثم الإشكالية المزمدة لأجهزة المخابرات. فإن كانت السيطرة على أجهزة المخابرات هي معضلة في النظام الديمقراطي، فالأمر أسوأ كثيرا في النظم الشمولية التي يتوسع دور هذه الأجهزة – وتتسوه بنيتها – لخدمة أغراض السيطرة الداخلية للنظام على حساب أولوياته كذراع حيوي لصنع الاستراتيجية العليا والعسكرية.⁸⁸

ج. **تطبيقيا**، من الطبيعي بسبب توسعة مسئولية العنصر السياسي في الخلل المفاهيمي والمؤسسي أن نرد شطرا ضخما من الخلل في صياغة وتدوين وتطبيق ومراجعة الاستراتيجيات الشاملة والعسكرية له. ولكن حتى في المساحة الدفاعية (والعسكرية)، فإن مشكلة البنية السياسية تتخلل أغلب أعراض الخلل بها! والأمر ليس مقتصرًا على القصور الشديد في ترسيخ معايير الكفاءة في الترقى والبناء القيادي العسكري مثلا، ومركزية الولاء وما يؤدي له ذلك من أهدار النقاش الموضوعي وسعي القيادة العسكرية أن تنقل صورا مرضية للقيادة السياسية حول الإمكانيات والتطورات العملية وإن تخالف الواقع، أو الهوس الأمني الذي يجعل جزءا كبيرا من الجهد المؤسسي مُهدرا في هذه المساحة، ولكن حتى في اعتبارات تظهر للوهلة الأولى نقصا أصيلا في الاحتراف العسكري: تكريس المركزية المفرطة لصالح أمن النظام، وما يرتبط بها من جمود خططي، وكبح المبادأة التكتيكية عند القيادات الصغرى، وما يرتبط به ذلك من اتساع المدى الزمني في تقدير وتقييم التطورات التكتيكية والعملية وردود الأفعال، وتحجيم الأسلحة المشتركة (برية، وجوية، وبحرية، و) على مستوى التكتيك وحتى العمليات الأوسط – إذ أن الدمج بينها يحصل على مستوى الفرق وأحيانا الفيالق والجيش! وكل هذا العناصر هي السبب الأهم في العجز عن حروب المناورة، خصوصا الهجومية، لأنها تقتضي درجة عالية من المبادأة والأركان jointness والسرعة في اتخاذ القرار. ونعم منطقيا تبقى الديمقراطية تعبيرا حقيقيا عن الإرادة السياسية لشعبونا العربية وهي في غالبيتها – حتى مع حصول انحسار أحيانا في منسوب المشاعر القومية كردود أفعال على ابتذال الأنظمة في توظيفها للقضية القومية لمصالحها – مُنحازة لخيارات الوحدة والتحرر. لكن العلاقة بين الديمقراطية والقابلية الاستراتيجية والقدرة بالتالي على حسم الأزمات العسكرية والشاملة ليست على هذه الدرجة من المباشرة.

⁸⁸ Thomas Brunaeu et al, Reforming Intelligence: Obstacles to Democratic Control and Effectiveness (University of Texas Press- 2011)

هناك ثلاثة اتجاهات في كون الديمقراطية عنصر قوة في حسم الصراعات (خصوصا المسلحة) تحديدا: اتجاه Democratic Triumphant وهو شائع، ويقول بأن الديمقراطية تسمح للدولة ببناء سياسات وقدرة مؤسسية رشيدة وكفوة – خصوصا في ميدان السياسة الخارجية والدفاع، واتجاه Democratic Defeatist وهو محدود، واتجاه ثالث يميز بين الحروب الشاملة والتقليدية – والتي تثبت الدول الديمقراطية قدرتها بتعبئة الموارد والتخير بين السياسات المعقدة على مدى طويل، وبين الحروب الصغيرة وحرب العصابات – وتكون أكثر تعرضا على الهزيمة فيها تبعا لتأثر معادلتها الشعبية والديمقراطية على القرار الدفاعي تبعا للخسائر البشرية والقيمة – كدولة غازية – أمام حركات المقاومة أو التمرد.

ومن منظور استراتيجي بحت، فإن الديمقراطية بحد ذاتها لا يمكن تثبيتها في علاقة سببية عامة مع القدرة على الانتصار، أو تنمية القدرة الاستراتيجية على إطلاقها، ولكن تبعا لمعطيات ظرفية تسمح لها في بعض الأحيان بلعب دور إيجابي في القدرة على تطوير المؤسسات وتفعيل الموارد وتخير استراتيجيات ناجعة، وأحيانا يؤدي لمظاهر سلبية. والأمثلة أكثر من أن تحصى عن قدرة تنظيمات ودول (غير ديمقراطية وحتى ثيوقراطية) على التفوق في صراعات سياسية وعسكرية – نظامية وغير نظامية.⁸⁹ في كل من الحالات الديمقراطية وغير الديمقراطية تظهر أمراض في طريقة اتخاذ القرار الاستراتيجية، وحتى في القدرة على تحريك الموارد، وفرصة أي نظام في التقدم الاستراتيجي هي في مدى قدرته على (مواجهة وعلاج) هذه الأمراض.

مثلا في النظم الديمقراطية – هناك مشكلات التصادم بين الخيارات الاستراتيجية وتلك الخاصة بالتدافع الحزبي والمصالح، وبين الخيارات والمؤسسات الفنية – والساسة، والبطء في اتخاذ القرار، ومشكلات الجمع بين السرية والديمقراطية في بعض الملفات، والعلاقات المدنية العسكرية... وهكذا. أما في النظم غير الديمقراطية – تظهر مشكلات التصادم بين الخيارات الاستراتيجية وتلك الخاصة بطبقة الأوليغاركي أو حتى الفرد الحاكم، ومشكلة ضعف الرقابة والتقييم الذاتي والنقدي للخيارات، ومشكلة التكامل وحرية المعلومات بين مؤسسات تشترك في صنع استراتيجيات شاملة.. وهكذا.

وكمناطق عام في تلك النقطة، ربما نقول – أن البيئة الديمقراطية تُعطي فرصا أكبر على تلمس وتطبيق الأجندات الإصلاحية في المؤسسات والسياسات والاستراتيجيات وبناء الكوادر – هذا صحيح.. كما هو الحال في كل المحاولات الغربية في هذا الباب، ولكن ليس بديلا في حد ذاته عن توفر المادة الخام المعرفية، ولا قيادات كفوة في محطات فارقة مثلا. وكتخصيص لوضعنا العربي الحالي، ربما نقول- أن تلك الحالة التي تغيب عنها احتمالات القيادة الملهمة الكاريزمية التي يصاحبها أدوات رفع مؤسسات وضبط مهني وانفتاح خبراتي على كل الطاقات وتستفيد من أيديولوجيا تثويرية حاملة – كما يكون في أحوال (غير ديمقراطية) ولكن (قوية).. فتتضاعف هنا أولوية الخيار الديمقراطي كبديل وحيد في التنمية الاقتصادية والمؤسسية والدفاعية..

خامسا) جدليات المحددات البنئية والخيارات الاستراتيجية:

هناك أهمية متصاعدة منذ الثمانينات لإدراك ماتمثلة البنئات الاستراتيجية Strategy Dimensions من حيث كونها ركائز متشعبة ويغلب عليها عنصر الثبات في الجغرافيا والنظام السياسي والبنئية الاجتماعية والأيدولوجية والمنظومة الاقتصادية والتمدنية – من تأثيرات حاكمة على القابلية الاستراتيجية.⁹⁰ فهي قد تضيء عوامل قوة أو ضعف على الموارد العسكرية والشاملة التي تتعامل معها الاستراتيجية، وهي قد تفرض فرصا أو تهديدات بالنظر إلى الوضع الخارجي، والأعد – أنها قد تُحوّر السلوك الاستراتيجي حيث

⁸⁹ Stephen Biddle, and Robert Zirkle, “Technology, Civil-Military Relations, and Warfare in the Developing World.” The Journal of Strategic Studies, London, Vol 19, June 1996) pp. 171-212.

⁹⁰ Michael Howard, “The Forgotten Dimensions of Strategy”, Foreign Affairs – Summer 1979; Williamson Murray et al., The Making of Strategy: Rulers, States And War (Cambridge 1994); Colin Gray, Modern Strategy (Oxford – 1999)

أنها تجعل بعض الخيارات أكثر مُناسبة للتركيب البيئي عن غيرها، وقد تُجسب هذه الخيارات كثافة استراتيجية حاکمة. مثلا في الوضع العربي وإن كان تحليل البيانات لا يمكن إلا أن يتم بشكل تفاعلي مع بيانات الخصم في وضع الصراع:

- أ. **الجغرافيا** – فقد تفرض اتجاهها تهديدية محددة (كالغرف المصري بخصوص أولوية الدفاع عن سيناء لغلبة الخطر المشرقي، أو أزمة سد النهضة تبعا لإشكالية منابع النيل ومساره)، أو فرصا (كالانخناق الجغرافي عند إسرائيل)، أو مصادر قوة (كمبادلة المساحة بالوقت في الحال المصري)، أو ضعف (مركزية القاهرة، وتوزع العقد الحيوية التي تفرض تشتتا دفاعيا والاضطرار لجيش ضخم على حساب القدرة النوعية، وصعوبة الدفاع خلف القناة)، أو تحكما في الخيارات الاستراتيجية (مركزية حرب متعددة الجبهات، أو كما طرح حمدان – أولوية الخط الدفاعي الثابت بسيناء لمنع النزوع الطبيعي المُشكل للانسحاب غرب القناة،⁹¹ وإذا كان هذا غير دقيق بسبب وجود خط المضائق كوسط بين النمطين الثابت والدفاع من العمق)
- ب. **الاقتصاد والتنمية**: وهذا في مجمله عائق ضخم أمام تطوير القدرة الاستراتيجية والقتالية على السواء، فالحرب بالأساس كما رآها ناصر وبن جوريون هو (تصادم بين اقتصاديين)⁹². سواء في حجب موارد حيوية لبعض المنظومات الاستراتيجية (كعثر مشروعي الصواريخ، والنووي المصري في الستينات، بسبب- ضمن أخرى – الأزمة الاقتصادية)؛ أو ضعف البنية التحتية التصنيعية، وليس فقط العسكرية، بل كذلك المدنية بسبب وجود الارتباط الوثيق بين المساحتين سواء في تصنيع مفاهيم الاختراع، أو الموارد البشرية والمادية الصالحة. والعامل الاقتصادي كان دافعا أحيانا لتكريس منطقة التبعية بسبب تعثر القدرة الخراجية للدولة في سياسات الاستيعاب الداخلي، أو لقرار سياسي بالحرب (73)⁹³ واختيار نمط الحرب المحدودة بالتبعية طبقا للمقدرة الاستراتيجية المتاحة، بل قد يؤثر على تركيب القوات ذاتها، كمثل التوسع في فرق المشاة الميكانيكي على حساب المدرعة، وبالطبع نوعية وحجم الأسلحة المتاحة.⁹⁴
- ج. **المجتمع**.. وهذه أكثر البيانات تأثيرا وتشابكا، بدءا مما تمثله القوة البشرية من عنصر قوة مبدئي، بشرط تصاعد المعيار النوعي، وإلا صارت عبئا، بل الفارق بين القدرة على تعبئة أفرادا صالحين للخدمة العسكرية (فضلا عن المهام النوعية كالطيران والمدرعات والتقنيات) Military Participation Ratio كان كبيرا بين العرب وإسرائيل.⁹⁵ وقد تؤثر حتى على تركيب البنية الدفاعية والخيار الاستراتيجي العسكري والعملياتي- مثلا الوفرة العددية مع تدهور القدرة النوعية والاجتماعي-تقنية للقيادات التكتيكية وصولا للجندي – تقود لتحول جزء كبير من الجيش لقوات فراغية Hollow Forces بمعنى التدهور النوعي، وهو ما يصل ل 60 % في أهم الجيوش العربية. دفعت الجيوش الشرقية لمحاولة ردم الفجوة النوعية بالعدد.. وهذا ينجح أحيانا – بحدود – ولكن له اشتراطات وتحويرات في العقيدة القتالية ومنظومة التسليح وسلسلة القيادة (مثلا – زيادة المشاة، المركزية القيادية المفرطة والتخطيط العملياتي التفصيلي، التركيز على الدفاعات الثابتة، وحرب الاستنزاف لا المناورة). وهذا العنصر كذلك هو معكوس في حال إسرائيل فيجعل جيشها قائما على الاحتياط (الذي بدوره يكتسب قدرة نوعية قريبة من القوات النشطة على عكس اهترائه في الحال العربي). وكما أشار باسكال وآخرون، فإن انخفاض معايير الترقى المدني والاجتماعي وال know-how في الحالة العربية يتجلى في الضعف المؤسسي والفردى على إدارة منظومة الحرب الحديثة، وهو ما يفاقمه تضخم الجيش، وللمفارقة – التوسع في أنظمة التسليح

⁹¹ جمال حمدان – شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان (دار الهلال – 2001)

⁹² Michael Barnett, *Confronting The Costs Of War: Military Power, State And Society In Egypt And Israel*, (Princeton: Princeton University Press, 1993)

⁹³ Ibid

⁹⁴ سعد الدين الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر (دار بحوث الشرق الأوسط – 2003)

⁹⁵ Anthony Cordesman, *The Arab Israeli Military Balance in Era of Asymmetric Conflict*, (London: Praeger Security International 2006)

الحديثة.⁹⁶ وفوق هذا، فهناك اتجاه يربط بين الخلل العربي في مساحة الاستراتيجية والعمليات والتكتيك لتحكم مفردات ثقافية سلبية، وبالرغم من نزوع بعضها للتعميم والتحكمية وتجاهل ديناميات التحول الاجتماعي – كذلك التي ترد إشكالات ترددي الانسجام في التشكيلات العسكرية الصغرى والحرب المشتركة لظاهرة القبلية وفقدان الثقة بالغريب والنظرة المتشككة والتعالى الطبقي الذي يظهر بين الضباط والجنود، إلا أن لها أثرا حاضرا.⁹⁷ فضلا أن بعض الجوانب كالنزوع الانفعالي لاستعادة الشرف والبحث عن المجد بالتأكيد كثيرا ماأفسدت مقتضيات الحساب الاستراتيجي المُدقق حول الأزمات والحروب، وكم فاقمت اللغة الخطابية التصعيدية من بناء سياقات ردعية رشيدة ومنع التدرج لتصعيد غير مناسب.⁹⁸ والجانب الديني والأيدولوجي بالتأكيد حاضر بكثافة كذلك ويقدم روافد هامة للقدرة القتالية وهذا ماانتهت له حتى الأنظمة العلمانية،⁹⁹ ولكنه كثيرا مايقف حائلا صلبا أمام مأسسة وصياغة استراتيجيات سليمة.

ولو استوعبنا هنا تحكم البيانات الاستراتيجية سالفة الذكر – وخصوصا النظام السياسي والاجتماعي – في القدرة الاستراتيجية وفرص تطويرها، وهي التي ستحسم إدارة الصراع الشامل بكل أبعاده واستعادة السيادة، فالجدلية الأساس هنا وهي التناقض بين صعوبة تغيير البيانات الاستراتيجية الحاكمة تلك والتي تأخذ وقتا، ومنطق تطوير القابلية الاستراتيجية أو تحسين خياراتها.

- أ. بداية – لايمكن تحقيق اختراق جذري في محور الصراع العربي الإسرائيلي مثلا، أو مجمل الصراع على السيادة في الفضاء الاستراتيجي العربي بدون تغيير بنيوي في هذه البيانات (السياسية والاجتماعية والاقتصادية – بل والجغرافيا.. الطوق الحدودي مثلا وخنق الجغرافيا للخصم)، وعلى هذا فعدم وجود استراتيجية عظمى طويلة المدى تسعى لهذا التغيير هو أساس الإشكال الحقيقي الممتد في التجربة الاستراتيجية العربية.
- ب. ولكن في ذات الوقت – إدارة الأزمات الحادة/الحروب لايلصح معها إلا أن يُستجاب لمنطق المحددات البيئية – كما هي قائمة – هذا إذا تمت قراءتها وتحليلها بشكل كفاء ابتداء – (المنهج الاستيعابي Accommodating) بحيث تختار المسالك الاستراتيجية التي تُعززها فرص البيانات الذاتية، وتستغل نقاط الضعف في بيانات الخصم، والأهم – تتوافق مع تركيبة البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية على وجه التحديد. وهذه نقطة فارقة.
- فإن كان النظام شموليا مثلا لاتتواجد فيه بنى ديمقراطية مستقرة ومأسسة ناضجة، يكون من العبث استنساخ أنماط للعلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية قبل حصول تمكين ديمقراطي Consolidation، ولكن يجب العمل أكثر على تجنب المشكلات الاستراتيجية الحاصلة في هكذا نظام. قبيل الحرب – أو أثنائها.
- يبقى مهما بالتأكيد تطوير أو زيادة الاستفادة من مفرزات بيئية (مثلا – كاعتماد التعبئة للجيش المصري بعد هزيمة 67 على الكادر الجامعي والذي كان يُعفى غالبا لاعتبارات التنمية قبلها، أو تخفيف صدام للكثير من القيود التي صنعها الهاجس الأمني المفرط سواء في معايير تقديم القيادات العسكرية أو تشكيل فيالق الحرس الجمهوري بعد 82 وبالأخص بعد خسارة الفاو، مما أحدث اختراقات في التركيب التقني-اجتماعي للجيش بتقريبه من اتقان تكتيكات وتقنيات الحرب الحديثة، والنقلة النوعية كذلك في منطق التدريب العسكري العراقي الذي صاحب تطوير قوات الحرس الجمهوري والتوسع نسبيا في

⁹⁶ Anthony Pascal and et al., Men And Arms In The Middle East: The Human Factor In Military Organisations, prepared for Director of Net Assessment, The office of the Secretary of Defence 1979

⁹⁷ Norvelle De Atkine, “Why Arabs lose wars?” Middle East Quarterly; Pollack, Kenneth, Arabs at War: Military Effectiveness, 1948-1991 (Lincoln, NE: University of Nebraska Press, 2002)

⁹⁸ John Amos, Arab-Israeli Military/Political Relations: Arabs Perception and Politics of Escalation (Oxford: Pergamon, 1979)

⁹⁹ مثلا التوجيه الاستراتيجي في فترة ما قبل أكتوبر (عقيدنا الدينية سبيلنا للانتصار)، والترتيب المُسبق واللوجستي لصنع حالة الهتاف الجماعي (الله أكبر) في عملية العبور 73. مذكرات الشاذلي. (ص. 25-26، 243)

أو تجربة العراق مثلا سواء في تسمية حرب الخليج الأولى، وأسماء الفرق العسكرية والصواريخ، وحتى العمليات الخمس الحاسمة (رمضان المبارك، وتوكلنا على الله)،

ترسيخ المبادأة والعنفوان والحرب المشتركة على مستوى التكتيك¹⁰⁰). وبالنسبة لتطوير القوة الجوية كان ممكنا بالطبع – ولم يكن الفارق مُعتبرا في منظومات التسليح أمام الإسرائيلي - لأنه يعتمد على عناصر يُمكن تحقيقها في سنين قليلة (تطوير الفن العملياتي وتقنيات وخبرات إدارة المعركة الجوية، والتوسع في عدد الطيارين – نسبة الطيار للطائرة متدنية بالمقارنة للحالة الإسرائيلية – وإحداث طفرة في صيانة وإدارة القواعد الجوية، والأهم – رفع معدلات التدريب الاحترافي والمشاركة الحيوية للعنصر البشري)، ومثل هذا قد يُقال على القوة المدرعة (خصوصا التدريب الحي، والصيانة، فضلا عن النقاط المرتبطة بالمبادأة التكتيكية، وتقليل المركزية ومنهج الأسلحة المشتركة على مستوى الألوية والفرق – وأحيانا الكتابات كما في الحال الإسرائيلي - مما يقتضي تغييرا بنويا في المساحات السياسية والثقافية).

ولكن التغيير البيئي هذا يأخذ وقتا، ويحتاج إرادة سياسية وقدرة تحكم استراتيجي عالية في تسخير الموارد وضبط جوانب تطوير البنية القتالية تلك في معرض أزمة.

ولهذا – فبقي الجيش المصري مثلا يتبع المنهج الاستيعابي، بتفعيل العقيدة السوفيتية عند الأول – وإن كان قرار التبنى ابتداء لأسباب سياسية وموارد تسليح – والتي هي تعتمد بشكل كبير على العنصر الكمي البشري والقتالي أكثر منه النوعي (تعتمد على اشتباك قوات هائلة من المشاة بنسبة خسارة فادحة تمهيدا لاخترق المدرعات التي تصبح أشبه بمدفعية متقلة) على خلاف المقاربات الغربية – سواء الحرب الخاطفة النازية، أو الاقتراب غير المباشر، أو حديثا المعركة الجوية الأرضية، ثم فن عمليات الأسلحة المشتركة. وحتى العقيدة السوفيتية في فن العمليات العميقة – تم اقتباسها بتحوير في حرب 1973 لتحديد نقاط الضعف البنيوي القتالي (عدم القدرة على تحقيق سيادة جوية وفي حرب المناورة بالمدرعات)، لصالح نقاط التميز في النسق الدفاعي الثقيل والدفاع الجوي، وحين حدث التطوير بخلاف هذا المنطق حصل الفشل ..

والنقطة الأهم، التي توصل لها المصري وطبقها في 73، وأعاد استنساخها العراقي وطبقها خصوصا في العمليات الخمس الحاسمة في 1988، وهو **التخطيط العملياتي التفصيلي**¹⁰¹ نزولا لأدق نثریات التكتيك، والتدريب المكثف عليها، وحتى وضع مُلحقات للتطويرات المحتملة للمعارك بالتفصيل. فكما أدرك المصري، ثم العراق، أن هناك خلا جوهريا في البنية العسكرية تمنع الجيش أن يقوم بعمليات هجومية ومناورة لمديات واسعة، وسواء كان هناك إدراك للمسببات الحقيقية لذلك ووجود إرادة سياسية لحلها، فكان اختيار هذا النمط القيادي – تعبيراً عن المنطق الاستيعابي الذي تفرضه حالة الحرب، والإشكال حين لاتراعي الفرضيات الاستراتيجية هذا النمط ومحدداته.

الخلاصة – أنه لايمكن حسم اتجاهات الصراع الكبرى بدون تغيير منهجي ومتدرج في البيئات، ولكن – لابد من استيعاب آثارها وصياغة استراتيجيات مناسبة تبعا لذلك في المدى الزمني المصاحب دون تغييرات بيئية حادة في معرض الأزمة أو الحرب.

مسارات الاستعادة

مع استيعاب معقول للإشكال الاستراتيجي والحضاري العربي – خصوصا بالقرن الفائت – مع اضطرام وانهيار بواعث التحرر والسيادة والوحدة، والذي استمر بأعراض ودورات مختلفة بالرغم من التقلبات الحادة في طبيعة النظام والصراع الدوليين، مع حربين عالميتين، ثم حرب باردة بين القوتين لخمسين عاما، يظهر الإلحاح الذي طالما راود المفكرين والساسة العرب حول سبل البعث واستعادة المبادرة الاستراتيجية على الأقل عبر صياغة استراتيجية للتصحيح والاستعادة والبناء، لكن المأزق الجوهري أنه مع عمق

¹⁰⁰ William Staudenmaier, "Defence Planning in Iraq: An Alternative Perspective", in Defence Planning in Less-Industrialized States, ed. Stephanie Neuman (Lexington – 1984); A. Cordesman et al, Lessons of Modern War II: Iran-Iraq War (CSIS), p.356

¹⁰¹ Pollack, Arabs At War (Egypt – Iraq sections)

الإشكال السياسي (غياب قوة تتحرك لمشروع قومي بارادة سياسية واضحة) واستلزامه لتدافعات سياسية واجتماعية محلية، وجذرية الدور في بناء القابلية الاستراتيجية والقدرات العسكرية وغيرها – حتى مع وجود استراتيجية إسعافية ومناورة بجواره، **هل هناك موضع لأي تفكير استراتيجي؟** إذ أن أي استراتيجية لا تُصنع في الفراغ، ولكن لقوى سياسية بعينها بإرادات وموارد حاضرة أو يمكن تخيل توفيرها – بشكل موضوعي – في أفق مرحلي منظور، وليبنة سياسية وظروف محلية وإقليمية ودولية يُمكننا تخيل تدافعها ضمن سيناريوهات متعددة. أعتقد أنه ممكن باعتبار أمرين:

الأول) البقاء في إطار التعميم سواء في استيعاب سيناريوهات تدافع القوى الخارجية والإقليمية، مع فتح نافذة استشرافية مرنة لأي نجاح في أي أدوار تكتل، أو تصور رؤية استراتيجية مبدئية **visions** – أكثر من كونها استراتيجيات تفصيلية، للمسارات البنائية والإسعافية.

الثاني) أن أي مشروع تغيير يُلزِمه طليعة مُحركة وتبشيرية، في كل مساحات التفاعل الاجتماعي والسياسي، سواء تتحرك من داخل النظم السياسية في مسارات إصلاحية لتطوير الإرادة والقدرة، أو من خارجها لثُنشء بديلا سياسيا عنها. ومع احتياجها لقدر من التأهيل الفكري والسياسي والاستراتيجي، وأن يتم ردها بشبكات تخصصية في الملفات الوظيفية فتظهر هنا قيمة الرؤى الأولية في تلك المساحة الحساسة - **كعنوان تحريكي ورافد للطرح التغيير والإصلاحي، وأيضا كمنطلق نظري** لشق الاستراتيجية البديلة.

السيناريوهات

وبالنظر إلى واقع التدافع الدولي والإقليمي في الفضاء الاستراتيجي العربي، وكذا في التطور الممكن حصوله في بنية الأنظمة السياسية.. تظهر لنا جملة من السيناريوهات المبدئية ولكن منها فواعل، وترجيحات تبعا لها.

أ. سيناريوهات التدافع الدولي والإقليمي:

والفواعل الأساسية في تلك البيئة هي عُموق وإرادة التدخل لكل من القوى الخارجية، ومدى قدرتها على التفاهم حول الخطوط الحمر وتقاسم مواطن النفوذ، أو العودة سريعا لذات المنطق بعد إعادة تعريفها. وبالتأكيد – **فأي تطور لتكتل عربي** يُمكنه حلحلة جزئية في سياق محلي ما؛ إذا أنه لا يُمكن فعليا استعادة القدرة على الحركة الإقليمية بدون تغيير بنيوي كما أسلفت. ولهذا – فالترجيحات هي على هذا الترتيب.

1- بقاء حالة تقاسم النفوذ بين القوى الخارجية والوطنية، والتدافع باشتباكات جزئية وتسوية بغرض التعديل المستمر في خطوط حمر.

2- تصاعد موجات حادة محلية (غزة، حماس، اليمن، ليبيا، اضطرابات داخلية بالخليج، الجبهة السورية، العراق)، ولكن في ظل ثبات نسبي لمستوى الصراع الإقليمي بحيث تبقى منتوجات التدافع ومساحات تقدم وانحسار النفوذ في سياقها المحلي.

3- انفجار الوضع الإقليمي باشتباكات تبعا لانزلاق غير محسوب في إعادة تعريف الخطوط الحمر.. والأغلب لكل الاعتبارات (أولوية البقاء عند النظم الإقليمي، محدودية القدرة والإرادة في تدخل كثيف للقوى الخارجية، استعداد الجميع لمنطق الصفقات وتقاسم المصالح) أن يتم التفاهم على إعادة تعريفها.

4- ظهور تدريجي لأطر تحالف عربي، تصطنع لذاتها مسارا ينتجه تدريجيا للتملص من التبعية، لصالح اللعب على التناقضات الإقليمية والدولية، لشق مسار سيادي متدرج تتطور فيه القدرة وتنوع مصادرها ومورديها، وكذا تفعيلها الشامل والنوعي للمناورة والإشغال وصولا لمعادلات حسم في الخطوط الأساسية. وهذا يلزمه تغيير نوعي في البنية السياسية للنظم بالأساس، وتطوير أطر تحالف جادة.

ب. سيناريوهات التحول السياسي وبالأخص في مراكز الثقل:

والفواعل في تلك المساحة، هي: المراجعة الذاتية للنظم في تحسين مستويات الإدارة والقدرة – بالأخص – فتح أكبر لمجالات التحول السياسي، تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية بالأخص (الأمن الخليجي، توسع الدور الإيراني والتركي، المياه). وكذلك مدى تطور القوى السياسية العربية، عبر حصول تجديد جذري في الطروحات الأساسية للتيارات الكبرى، وتوافق وتطوير بنوي وكادري، وتواصل شعبي. والثالث – هو حالة الفعالية الشعبية عموماً تجاه سؤال السياسة، وهي بالتأكيد قائمة وتتجدد وتراجع باستمرار تبعاً لتفاهم الإفلاسات العامة، وإشكالية البديل وفقدان الثقة في المجموع السياسي. وعلى هذا – فذلك السيناريوهات المرجحة في المدى القريب على هذا الترتيب:

- 1- بقاء حالة التعثر الوظيفي، والتفتت السياسي إجمالاً، أو تحسنات طفيفة غير قادرة على صنع تغيير بنوي في السياق الاستراتيجي الإقليمي.
- 2- مسارات إصلاحية، سواء باقتراب تدريجي للأنظمة لأجندة الإصلاح المؤسسي، أو تطوير تدريجي في العنوين والكتل السياسية، بحيث يُمكنها الاستفادة من الإشكالات البنوية والوظيفية للنظم لترح أجندات إصلاحية، وحياسة تدريجية للثقة الشعبية..
- 3- تغييرات حادة سلبية. بوصول لحد الانهيار الوظيفي، أو التقاطع في مسارات تصعيد وتسوية إقليمية تقود لتفتت سياسي أو اجتماعي أو استباحة عسكرية مباشرة.
- 4- تغييرات حادة إيجابية، سواء بنجاح ثورات، أو تغيير بنوي غير ديمقراطي ولكن يستبطن الأجندة القومية، ويُعيد تأسيس وضبط البنية المؤسسية والدفاعية والتعبير الاستراتيجي.

عناصر التدخل الاستراتيجي ومقوماته

وبالنظر للعرض السابق لأجرومية الخلل الاستراتيجي وجدلياته، وكذا السيناريوهات وفواعلها الترجيحية، ومع التأكيد أن أي طرح رؤوي لا بد أن يبقى في طور التعميم، ويكون مقصده بالأساس تحريكاً وتوجيهياً لترتيب العقل الاستراتيجي للنخب العربية في طور التشكل – تمهيداً لترح بدائل وحركات سياسية، تظهر جملة من المفردات الضابطة حول التناغم والترتيب الأولوي بين كل الحلول الممكنة نظرياً في دوائر التحول السياسي، وبناء التحالف، وتطوير القدرة الاستراتيجية:

- **أولوية التحول السياسي في الأنظمة المركزية – ذات الثقل – بحيث تُستعاد الإرادة السياسية ابتداء للبعث الاستراتيجي والقومي، قبل الشروع في امتلاك أدواته وتنزيلها. وعلى ذات النسق – العمل لوقف انهيار الدول الأخرى -سوريا والعراق واليمن وليبيا - (الذي تسببت به مسالك منقطعة الضمير القومي والوعي الاستراتيجي لدول أخرى)، وشق طرق استعادة لفكرة وبنية الدولة بها ولو على مدى زمني مقبل. وفي كلا الملفين، يكون بناء أطر جبهوية للقوى السياسية المعارضة بعد تعديل جذري فيها كطرح وبنية ومسار هو المسلك الأهم، ويليه إمكانية المراجعة الذاتية للنظم.**
 - **أولوية تطوير حد أدنى متماسك للقدرة الاستراتيجية الفُطرية، قبل الشروع في تحالفات وظيفية، والأولى بالطبع قد تقتضي جهوداً تكاملية ومشاركة بغرض البناء الاستراتيجي أكثر منه التوظيف.**
 - **أولوية التطوير في القابلية الاستراتيجية (كمفاهيم ومأسسة وتطبيق) على تطوير البنى الدفاعية والقدرة الوظيفية.**
- أ. في الأولى) تأتي أولوية تصحيح مسارات التعليم الاستراتيجي والعسكري الأعلى، وتشكيل النخبة الاستراتيجية (بما يقتضيه كذلك بناء شبكات تطوير أكاديمي وصنع سياسات مستقلة) لأنها من ستصيح وتطبق منظومة التطوير في القابليات والقدرة. وبجوار هذا – ضرورة التحول البنوي في ضبط العلاقات المدنية العسكرية ومأسسة صياغة الخيارات الاستراتيجية الشاملة والعسكرية وتدوينها، والتحول المُخابراتي.

ب. وفي الثانية) تأتي ملفات تطوير البنية الدفاعية (الإصلاح المؤسسي وتطوير وزارة الدفاع، التوجه نحو التعبئة الإجبارية المُميّزة smart كوسط بين الوضع القائم والجيش الاحترافي مع توسعة العُرف الاحترافي والسعي نحو إعادة هيكلة اقتصاد الجيوش تمدينيا بما يقتضي السعي الجاد لتطوير الولايات المدني بالأخص ليتولاه، وإعادة تعبير منظومات التسليح استراتيجيا مع تكريس مبدأ التنوع، وكذا التراكم في مشاريع عربية للتصنيع كصيغة تحالف تسبق أي ملفات أخرى، تطوير العقائد القتالية ومأسسة صياغتها بالتشباك مع تطوير مؤسسات البحث والتعليم العسكري وبالالتكافؤ على الصياغات الاستراتيجية العليا، التغيير الداخلي في فلسفة وتراكيب القيادة في أوضاع اعتيادية وبتوفير اشتراطاتها المؤسسية والتدريبية، وإحداث نقلة نوعية – مشفوعة بالتطور المفاهيمي والمؤسسي - في مساحات التدريب والصيانة والمبادأة والروح الغنافية Aggressiveness التكتيكيين)

- حول المزوجة بين مسارين استراتيجيين: الأول بنائي يسعى لتغيير البيئات الاستراتيجية وحل مشكلاتها خصوصا في التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وبناء القدرات القُطرية ومقدمات التحالف، والثاني (إسعافي Emergent)، يُحاول صرف قدر من الجهود القُطرية والجماعية، لصنع استراتيجيات تسعى لاستعادة البنى السياسية وتخفيف مستويات التدخل الخارجي والعدائيات الحيوية التي تُهدد الأمن القومي على مستوى الإقليم العربي والدولة – وفي السياق القومي: هذا يستلزم تطوير التعامل مع خطي الصراع مع الإسرائيلي، والتدافع مع الإيراني، وإعادة تعريف العلاقة مع الأمريكي (الخليج ومصر) والروسي (الجميع).

وهو يهدف لاستغلال الإمكانيات المتاحة لتوسعة الفضاء الاستراتيجي ومحاصرة الخصم وتحسين شروط الصراع.

وفي هذا المحور الإسعافي تأتي أربعة عناصر هامة.

أ) إعادة تعريف العلاقة مع الأمريكي:

مما لا شك فيه أن الطريق لفك الهيمنة الأمريكية لن يأتي دفعة واحدة، وليس معادلة صفرية، حتى في ظل حالة الانسحاب الإقليمي. الأمريكي قوة عظمى وله مصالح حقيقية وشراكته الاستراتيجية مع الإسرائيلي لها محركان أساسيان: الأول داخلي وهذا قديم منذ نشأة الحركة الصهيونية واللوبي وتداخله السياسي والإعلامي والسياسية في الشريحة العليا الأمريكية، ولكن هناك محرك براماتي يحث تطور بعد حرب يونيو رأى في الإسرائيلي قاعدة أمامية (فاعلة) لضمانة المصالح المباشرة. وتطوير القدرة للعمل في الداخل الأمريكي والعمل على صنع أوراق ضاغطة وتفاوضية على المصالح الأمريكية في الإقليم (وبالأخص في مساحة دفاع خليجي أكثر استقلالا) يستهدفان معادلة هذين المحركين، فيسهل التعاطي مع النسق المباشر معه بالتححرر من أدوات ومظاهر تبعيته (المعونة والتسليح، والاختراق الداخلي السياسي والعسكري على السواء، والرضوخ لسياسته تجاه الصراع العربي الإسرائيلي).. والنتيجة علاقات أكثر توازنا قد لا تحيده من الصراع ولكن تقلل من قدرته و(رغبته) على التأثير فيه بشكل سلبي.

ب) الاشتباك مع الملف الإسرائيلي:

تعددت النظريات حول حسم الصراع العربي الإسرائيلي، سواء نظرية عبدالناصر عن الحرب الهجومية الخاطفة -قبل تدخل دينامية خفض التصعيد بالحرب الباردة - متعددة الجبهات بعد تطوير للبعد الوحدوي والنهضوي والقدرة القتالية، أو ما طرحه الفريق الشاذلي رحمه الله بتبني الحرب المحدودة ولكن طويلة المدى فتدفع الإسرائيلي لحالة إفلاس استراتيجي نتيجة دوام حالة التعبئة العامة، وشبهتها -على منطوق الحرب غير المتماثلة - نظرية بيت العنكبوت لحسن نصر الله وإن تنقضها الطبيعة الدفاعية وغياب التهديد الوجودي فضلا عن النظريات قاصرة ك(الحرب الشعبية) في الستينات ، و(القطعة قطعة - الحبيب بورقيبة والسادات وأبوعمار). وأنا أتخيل أن الوصول للحد الاستراتيجي والعملياتي المناسب لأي من طرحي عبدالناصر والشاذلي تبعاً للسياق، وهذا يقتضي تجسير جذري للفجوة الهائلة الحاصلة حالياً، يقتضي زمناً بنائياً طويلاً كما أشرت. ولكن لا شك أن محاولة اقتناص مكاسب استراتيجية وحرمان الخصم منها هو منطق العمل في الخط الأنبي. ومن أدوات ذلك المباشرة:

- 1- تحجيم أدواته في التدخل الطّرفي (حاليا - سد النهضة وأفريقيا ضغطا على الحالة المصرية) والاختراق (الخليجي، الأكراد) عبر استراتيجيات شاملة واستيعابية.
- 2- تعويق حرية حركته استراتيجيا- عبر التقدم في الملف السوري، والدعم السياسي والاستيعابي لحركات المقاومة.
- 3- الفك التدريجي للقيود التي فرضتها المراحل السابقة على تنامي القوة العربية وحركتها. إلغاء معاهدة السلام ليس واردا كخيار آني؛ ولكن التصعيد تجاه تعديل بنودها، وممارسة الضغوط لتغيير المُحددات على تكوين القوات وانتشارها والقيود الأمنية، وأن يكون هذا خارج أي سياق ابتزازي أو توأمة استراتيجية معه. وهذا يقتضي تغييرا نوعيا في بنية وتفصيل السياسة المصرية، والاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب بما تقتضيه من تخفيف الاحتقان السياسي والاجتماعي، وعزل الجامع الشعبية عن حركة الإرهاب والتمرد بما تقتضي منطوق مؤقت للإغراق الدفاعي تتكامل معه سياسة تنمية فكرية واجتماعية رشيدة، وتطوير القدرة المعلوماتية بالتفاعل مع تطور الحكمة المحلية، وتطوير نوعي في الأداة العسكري يُعزز التشكيلات الصغرى والدعم الجوي المُميّز والهيكل الأفقي، مع التوسع في الشرطة المجتمعية، والمجمعات الأمنية الطرفية كخادمة لهذا الغرض وأيضا لتقليل الفضاء البشري والدفاعي بسيئاء.
- 4- الدعم السياسي والاستيعابي لحركات المقاومة. فالأخيرة لها وظائف نوعية - فضلا عن تجذرها بالثوابت الوطنية والانتصاب كممثل إحمائي للروح الممانعة في الأمة؛ فإنها تقوم بدور إنهاكي للإسرائيلي وخلق (مطبّات استراتيجية) أمامه تعوق من حريته على التدخل الاستراتيجي كما كان من قبل (هذا هو المانع الأساسي مثلا من الضربة لإيران قبل اتفاقية الشراكة الدولية، وليس قدرة ضعيفة للإيراني على توصيل ضربة انتقامية لإسرائيل؛ ولكن عبر وسطاء في لبنان وفلسطين). فضلا عما لهذا من أثر هام في الملف الإيراني.

ج) الاشتباك مع الملف الإيراني:

السياق العام لا بد أن يسعى لتطوير التدافع الخشن، وليس التصعيد. بمعنى:

- 1 تفكيك زوائد التدخل الإيراني، عبر تغيير في مجمل السياسات العربية تجاه ملفات سوريا واليمن والعراق ولبنان، وكذا المقاومة، لنتجه لنمط استيعابي وإحلالي، وتخفيض مستوى الأزمة وليس تصعيدها، والوصول لصيغ تفاهم سياسي وتكريس الفكرة الوطنية، وبشكل حتمي: ضرورة بناء قوات حفظ سلام عربي مرتبطة بأجندة غير منحازة سياسيا لتفكيك الأزمة وإعادة بناء الدولة، وبما يُقلل من تدخل كل الأطراف وليس الإيراني فحسب (ليبيا مثلا). فلو هناك محل حاليا لأي تحالف عسكري عربي فهو في نقطتي تطوير البنية التحتية للتصنيع العسكري، والدعامة الأمنية للإنفاذ السياسي في الدول المنهارة.
- 2 تطوير النسق الردعي - سواء بالإنكار Denial - بمعنى حرمان الإيراني من أدوات التدخل كالنقطة الأولى، والأهم - الاستقلال الدفاعي بالخليج وما يقتضيه ذلك من حل المشكل البيئي بشكل جذري، قبل البحث عن صيغ تكامل عربي تستلزم دعما للتطور السياسي والقدراتي خصوصا بمصر والأردن. وعلى ذات الأهمية - تعديل جذري كذلك في السياسة الداخلية الخليجية عبر تطوير لشرعية سياسية بفرضيات مستجدة (خصوصا أن الفرضيات المُعتمدة على الرفاه والمذهبية الدينية تم التراجع فيها بالأساس دون تقديم بديل) واستيعاب جاد للتجمعات الشيعية على فكرة وطنية راسخة. أو الردع الإيذاء Punitive (تطوير منظومات الصواريخ، والدفاع الباليستي بشكل أوسع من مجرد شراء منظومات تاد مثلا - مع فاعليتها - ولكن موضعها ضمن استراتيجية كلية متعددة الطبقات والأدوات التكاملية، وكذا تطوير منطوقها العملياتي ذهنيا ومؤسسيا وكادريا)،
- 3 التوقف مطلقا عن أي سياسات تتوهم نجاعة التقارب مع إسرائيل، وبالعكس - فالسياسة الخارجية والإعلامية فضلا عن الدفاعية - لا بد أن تُعيد مركزية القضية الفلسطينية - كعنوان لمجمل الصراع العربي الإسرائيلي - والتدافع الإيجابي مع الإيراني تجاهه.

د) الأدوار النوعية المساندة والحائثة.

ولأن كل الأدوار السابقة بلااستثناء – يناقضها السلوك التلقائي للأنظمة العربية الحالية، إما بفعل مشكلة الإرادة أو ضعف الوعي والقدرة، فتأتي هنا قيمة الأدوار النوعية المساندة والحائثة في المساحات:

- أ. **الفكرية والأكاديمية** بما يشمل تقديم إضافة نوعية في طرح التجديدات الفكرية والسياسات البديلة والردم المتصاعد للفجوة المعرفية والفنية مع الغرب والتخديم (المستقل) على الحركات العربية النظامية وغير النظامية خصوصا في تلك المساحة
- ب. **الحركات السياسية والشبابية** بما تمثله من قوة ضاغطة على الأنظمة لتعديل السياسي وبما يعتبر مقدمة ضرورية تأخذ مداها الزمني لتطوير بدائل، وبما تقتضيه من إعادة تطوير نخب وقوى سياسية، وأداة توجيه استراتيجي في مراحل التحول الديمقراطي
- ت. وبالتأكيد الدعم الفني والضغط السياسي والشعبي خلف **التحولات الاقتصادية والتصنيعية والاجتماعية** عموما بما يُمكنها من تعديل إيجابي في البيئات الاستراتيجية – مع الإقرار بأسبقية ملفات التحول السياسي.